



مقدمات ثورة ٢٣ يوليو

تأليف

عبد الرحمن الرافعى

مطبوعات ثورة يوليو

اهداءات ٢٠٠٣
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة

مقدمات ثورة

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢



الهيئة العامة لقصور الثقافة

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

عبدالرحمن الرافعي



عبد الرحمن الرافعي

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ – وتوفى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

تقديم الكتاب

كتاب مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يشمل تاريخ مصر القومي في الفترة منذ كفاح الشعب الذى ظهر على ضفاف قناة السويس في أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى أواخر يناير سنة ١٩٥٢. ثم النكسة التي أصابت هذا الكفاح في حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢. حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. ومن يقرأ هذا الكتاب يعلم يقينًا أن تمهيدات للثورة بدت قبل قيامها. منها تعدد وزارات الموظفين وعدم استقرار الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة. وأن هناك أسبابًا عديدة للثورة شرحها المؤرخ الوطنى الكبير عبد الرحمن الرافعى، وسجلها بكل الصدق والأمانة والتحليل السليم الدقيق، كما هى عادته فى سائر مؤلفاته، وأوضح وبحق أن الملك السابق «فاروق» بأعماله ومواقفه ومظاهر حياته الخاصة وغيرها كان يمهد للثورة.

والكتاب يحتوى على خمسة فصول، الفصل الأول عن واقعة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦. وما تلاها من كفاح الشعب فى القنال والفصل الثانى عن حريق القاهرة وتظهر أهمية ما كتبه الرافعى عن هذا الحادث بحثه عن المسئولين عن حريق العاصمة، وعما إذا كان للإنجليز والقصر يد فى حريق القاهرة. وفى رأيى أن نهج الرافعى فى شرح هذا الحادث ووقائعه وأسبابه والمسئول عنه يكاد يكون الفريد عما قاله الآخرون عن هذا الحادث الهام. ثم الفصل الثالث عن وزارات الموظفين والفصل الرابع عن أسباب الثورة - السياسية منها وغيرها - المتعلقة بالجيش، وأسباب الثورة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية ثم ختم فصول الكتاب بالفصل الخامس عن مسلك فاروق فى الحكم واستبداده وطغيانه واستغلاله ونهمه إلى المال، وانحدار سمعته الشخصية وفى عائلته فى الداخل وخارج مصر، مما دفع الشعب إلى أنه ينشد الثورة ويبتغيها. ويدهش القارئ إذا علم أن الرئيس جمال عبد الناصر أطلع على مسودة هذا الكتاب التى أحضرها مندوب عنه من المطبعة قبل طبعه، ولم ير أى اعتراض على ما تناوله الكتاب، ولم

يعلم أستاذنا الرافعى بهذه الواقعة إلا عندما قام بإهداء نسخة من الكتاب إلى جمال عبد الناصر.

على أنه كان فى نهاية الطبعة الثانية للكتاب فهرست هجائى عن أسماء الأشخاص والبلاد والوقائع وغيرها التى وردت بالكتاب ليسهل على القارئ الرجوع إلى مايريد فى هذا المجال بسهولة ويسر.

ولا أطيل فى شرح الكتاب اكتفاء بهذا التقديم له.

والله سبحانه وتعالى الموفق

سنة ١٩٨٧

المستشار حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

مقدمة الطبعة الثالثة

ظهرت الطبعة الأولى من كتاب مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى مارس سنة ١٩٥٧، والطبعة الثانية فى نوفمبر سنة ١٩٦٤، ودار المعارف تنشر هذه الطبعة الثالثة. والطبعات كلها متطابقة تمامًا. والكتاب ضمن سلسلة مؤلفات والدنا المغفور له الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى تاريخ مصر القومى الحديث. ولله الحمد والشكر.

سنة ١٩٨٧

كريمات المؤلف
عبدالرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله فهاهى الطبعة الثانية لكتاب مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أعدتها دون تحريف أو تغيير أو نقص أو زيادة شأن مؤلفاتى السابقة وقد أمكننى أن أؤرخ ثورة ٢٣ يوليو فى سبع سنوات فأكرر لله سبحانه وتعالى الحمد والشكر.

نوفمبر سنة ١٩٦٤

عبدالرحمن الرافعى



مقدمة الطبعة الأولى

إن دراسة كل ثورة تقتضى البحث عن أسبابها ومقدماتها، وما سبقها ومهد لها، فإن هذا البحث يساعد ولا ريب على فهم الثورة وتكييفها، وهذا البحث كان منهجى حين أرخت الثورات التى تعاقبت على مصر فى تاريخها الحديث منذ أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل التاسع عشر، وهذا هو نفس المنهج الذى أتبعه فى تأريخ ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢.

ولقد رأيت أن أجعل لمقدمات الثورة وأسبابها كتابًا مستقلا، وهو هذا الكتاب (مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢) وسأخصص، بمشيئة الله، لوقائع الثورة ومراحلها وتطورها وأعمالها ونتائجها كتابًا مستقلا آخر، ما زلت فى صدد تأليفه وجمع مواده، وهو يحتاج منى إلى دراسات لم أستكملها بعد.

والرأى عندى أن مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، ترجع إلى سيرة الملك السابق فاروق فى الحكم، فإن حكمه كان هو التمهيد للثورة، أما أسباب الثورة وبواعثها فترجع إلى أبعد من ذلك وأعمق، إذ هى تمتد إلى بدء الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢، لأن ثورة ٢٣ يوليه هى قبل كل شىء ثورة على الاحتلال والاستعمار.

ومن ناحية أخرى، فإن ترادف الحوادث منذ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ كان يتطور نحو الثورة، فإن إلغاء هذه المعاهدة كان بداية مرحلة جديدة من كفاح الشعب ضد الاحتلال البريطانى، وكانت الحوادث تتدرج وتتدافع يومًا بعد يوم نحو الثورة، لذلك كانت دراسة هذه الفترة هى موضوع الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب.

ويطيب لى أن أنوه بأن هذا الكتاب هو فى سلسلة التاريخ القومى حلقة جديدة تبدأ حيث انتهى الجزء الثالث من كتابى (فى أعقاب الثورة) ثورة سنة ١٩١٩ ففى ختام هذا الجزء ألمعت إلى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

وفى الكتاب الحالى تفصيل لهذا الإلغاء، وتأريخ للحوادث التى ترتبت عليه، وللكفاح الشعبى الذى شب على ضفاف القناة فى أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى أواخر يناير سنة ١٩٥٢، ثم النكسة التى أصابت هذا الكفاح فى حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢.

وبهذا الكتاب أكون قد أتممت خمسة عشر مجلدًا فى تاريخ مصر القومى الحديث، وأود أن أشير إليها فى هذه المقدمة، لكى تتبين الصورة الكاملة لتطور كفاح الشعب فى سبيل تحقيق أهدافه طوال قرن ونصف قرن من الزمان.

فالجزء الأول من «تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر» يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث فى أواخر القرن الثامن عشر، وبيان الدور الأول من أدوارها، وهو عصر المقاومة الشعبية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد.

يليه الجزء الثانى ويشتمل على تاريخ مصر القومى من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى جلاء الفرنسيين عن البلاد سنة ١٨٠١، ومن جلاء الفرنسيين إلى ولاية محمد على سنة ١٨٠٥.

ثم كتاب (عصر محمد على) ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

يتبعه كتاب (عصر إسماعيل) وهو فى جزءين، يحتوى الأول على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل، ويتضمن الثانى ختام الكلام عن عهد إسماعيل والكوارث المالية التى أصابت البلاد فى ذلك العهد وزلزلت استقلالها المالى ثم السياسى.

يتلوه كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى) وفيه مقدمات هذه الثورة وأسبابها ووقائعها ومراحلها، وعدوان بريطانيا على استقلال البلاد.

ثم كتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) وقد أرخت فيه العشر

السنوات الأولى من الاحتلال البريطانى، من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢.

يليه كتاب (مصطفى كامل) وقد أرخت فيه البعث الوطنى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨.

ثم كتاب (محمد فريد) ويشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩.

يليه كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) فى جزءين يحتوى الأول على شرح حالة مصر وحوادثها السياسية فى أثناء الحرب العالمية الأولى، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة، وتطور الحوادث بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم.

ويشتمل الجزء الثانى على مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكماتها، ومتابعة وقائعها حتى نهايتها فى أبريل سنة ١٩٢١، ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية.

ثم كتاب (فى أعقاب الثورة) ويشتمل الجزء الأول منه على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة زعيم تلك الثورة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

والجزء الثانى وفيه تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٦.

والجزء الثالث من سنة ١٩٣٦ إلى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١، تاريخ إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

والكتاب الحالى عن مقدمات ثورة ٢٣ يوليه وأسبابها.

ولم يبق إلا كتاب (ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢)[١] الذى أرجو أن ييسر الله لى إتمامه بعد استكمال ما يقتضيه من دراسات وبحوث، فأكمل به هذه المجموعة، وأحقق بإخراجه أمنية كانت تجول فى نفسى منذ سنة ١٩٢٦، إذ كنت أرجو أن أؤرخ الحركة القومية بأدوارها المتعاقبة فى تاريخ مصر الحديث أسأل الله الهداية والسداد، ومنه سبحانه أستمد العون والتوفيق، إنه سميع مجيب.

مارس سنة ١٩٥٧ — عبد الرحمن الرافعى

(١) ظهر كتاب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ فى تسع سنوات سنة ١٩٥٩.

الفصل الأول

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ والكفاح في القنال

فى يوم الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وقع حادث هام فى تاريخ مصر القومى، كان بداية مرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب فى سبيل تحقيق أهدافه. ذلك هو إعلان إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦.

اجتمع البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) مساء ذلك اليوم، وألقى مصطفى النحاس رئيس الوزارة وقتئذ بيانًا مستفيضًا عن سياسة الحكومة نحو معاهدة سنة ١٩٣٦، أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية التى كانت قائمة فى عهد وزارة الوفد بين الحكومتين المصرية والبريطانية «بعد أن تبين عدم جدواها». كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦[1] واتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم بمشروعات القوانين المتضمنة هذا الإلغاء.

وأولها: مرسوم بمشروع قانون يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره بالموافقة على تلك المعاهدة، وانتهاء العمل بأحكامها، وإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التى كانت تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر تنفيذًا لهذه المعاهدة، وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

والثانى: مرسوم بدعوة البرلمان لتعديل الدستور لتقرير الوضع الدستورى وتعيين لقب الملك.

والثالث: مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك «ملك مصر والسودان»، بعد أن كان «ملك مصر»

---

(١) انظر الحديث عن هذه المعاهدة فى الجزء الثالث من كتابنا (فى أعقاب الثورة) ص١٨ ومابعدها طبعة سابقة.

والرابع: مرسوم بمشروع قانون يقضى بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان.

وقد قابل البرلمان بمجلسيه هذه المراسيم بالتأييد والموافقة والحماسة البالغة، ووقف ممثلو المعارضة فى كلا المجلسين، وأعلنوا تأييدهم للحكومة فى موقفها، وأقر البرلمان هذه المراسيم بالإجماع، وصدرت بها القوانين رقم ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ لسنة ١٩٥١، ونشرت بالجريدة الرسمية عدد ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١.

استقبلت البلاد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بالغبطة والحماسة، وأبدت استعدادها للبذل والتضحية، شأنها فى الأوقات العصيبة، واستعدت الأمة بمختلف هيئاتها وطوائفها للكفاح، وتجاوبت مع الحكومة فى مجاهدة الإنجليز فى القنال، وتجلت فى الشعب الروح الوطنية الثائرة التى ظهرت فى ثورة سنة ١٩١٩.

كانت الفرصة سانحة لتوجيد الصفوف

كان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ كما أسلفنا بداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطنى، وكانت أيضًا الفرصة سانحة لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وإزالة أسباب الفرقة والانقسام.

وكان واجبًا على الوفد أن يكون هو الداعى إلى توحيد الكلمة والعامل على تحقيق هذه الغاية، لأنه كان يتولى الحكم وقتئذ، ووزارته هى التى أعلنت إلغاء المعاهدة، واتخذ هذا الإلغاء شكل إعلان الحرب على الاحتلال.

والأمم عندما تعلن الحرب وتنفخ فى النفير العام وتقرر التعبئة العامة لخوض غمار القتال، تزيل أسباب الخلاف بين هيئاتها وجماعاتها وأحزابها وأفرادها، وتكون الحكومة أول الداعين إلى الوحدة.

ولكن النحاس لم يفعل شيئًا من ذلك، فلا هو دعا معارضيه الذين أيدوه فى إلغاء المعاهدة إلى التعاون بشكل جدى، ولا هو صبغ وزارته بالصبغة القومية، ولا عدل عن سياسته الحزبية فى شئون الحكم.

بل لم يفكر حتى فى تأليف لجنة قومية ترجع إليها وزارته ولو من باب المشاورة

فى تنظيم الكفاح فى القنال ومواجهة الإنجليز فى الدور الجديد الذى أعقب إلغاء المعاهدة، ولم يمد يده إلى أى من المعارضين ليتعاونوا معه، بل اعتبر تأييده فى كل ما يقول ويقرر هو كل ما هو مطلوب منهم، وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور فى الخطط العملية لتنظيم الكفاح، فذهب انتظارهم سدى.

وفى الحق أن المعارضين للوفد على الرغم من أنه لم يستشرهم لا فى إعلان إلغاء المعاهدة ولا فى أى خطوة تلت هذا الإلغاء، قد أظهروا جميعًا منتهى التأييد للوزارة فى هذه المرحلة الهامة. ولكن هذا التأييد قوبل من النحاس ووزارته بالجمود وعدم الاكتراث، وتجاهل وجودهم.

وكان هذا الموقف مظهرًا من المظاهر التى دلت على أن الوفد لم يرد أن يبذل أى جهد فى سبيل توحيد كلمة الأمة، بل لم يفكر إطلاقًا فى هذه الناحية.

أعددنا لكل شيء عدته...

كانت وزارة الوفد بعد إلغاء المعاهدة تعلن على لسان النحاس وغيره من الوزراء أنها أعدت لكل شيء عدته فيما ستواجهه مصر من مشاق الجهاد، وأنها أمضت الشهور فى الاستعداد للكفاح، وأن المصلحة العامة تقضى بأن تظل الخطوات المقبلة فى طى الكتمان إلى أن تعلن فى الوقت المناسب.

وكانت كلمات النحاس، سواء فى بيانه بالبرلمان، أو فى غدواته وروحاته بين القاهرة والاسكندرية - حيث كانت الوزارة لا تزال تصطاف - بمثابة إعلان الجهاد من جديد على الاحتلال، واعتبار وجود قواته فى القنال اغتصابًا يجب رده بالقوة.

وعندما سافر النحاس من القاهرة إلى الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ تعالت هتافات جموع الشعب بمحطة العاصمة منادية: «نريد السلاح للكفاح».

فرد عليهم النحاس قائلا: «تريثوا، إن كل شيء سيتم فى أوانه بإذن الله، الله مع الصابرين».

وكان الجميع يعتقدون بعد هذه التصريحات المتكررة أن الوزارة قد قدرت جميع الاحتمالات التى ستعقب الإلغاء، واتخذت لكل احتمال عدته، والخطوات العملية التى ستواجهها بها، ولكن تبين مع الزمن أنها لم تتخذ أية عدة لمواجهة الموقف، فلا هى نظمت المقاومة، سلبية أو إيجابية، ولا هى دربت المتطوعين على حرب العصابات، ولا سلحتهم أو أعدت تنظيمات الكفاح، ولا زودت رجال البوليس فى مدن القنال بالسلاح والذخيرة الكافيين لمواجهة الموقف، بل لم تزود هذه المدن بالتموين الكافى قبل الكفاح أو فى خلاله، وخاصة بعد أن تعطلت المواصلات إليها.

وكل ما عنيت به إعداد خطبة مستفيضة ألقاها النحاس فى البرلمان وعرض فيها مراسيم إلغاء المعاهدة عرضًا حماسيًا أخاذًا، فقابلها النواب والشيوخ بالهتاف والتصفيق والشعور الفياض، وأذيعت فى الراديو غير مرة.

وسرت الحماسة إلى نفوس المواطنين، وأخذوا يستعدون للكفاح ضد الإنجليز فى القنال ويعدون له عدته من تلقاء أنفسهم، وكان فى الحق كفاحًا مجيدًا، كفاح شعب أعزل من السلاح أمام قوات غاصبة مسلحة بأحدث معدات الفتك والقتال.

وتجلت بطولة الفدائيين فى مهاجمة المعسكرات والمخافر والمنشآت البريطانية فى منطقة القنال، مما تردد صداه فى صحف العالم، وكان من أقوى الدعايات لمصر ضد الاحتلال البريطانى.

بواعث الإلغاء

إن إعلان وزارة الوفد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ له أسباب عدة، اجتمعت فدفعت الوفد إلى هذه الخطوة الجريئة الموفقة، ويلزمنا أن نستعرض هذه الأسباب، ونربط بين المقدمات والنتائج، دون أن يغض هذا البيان من قيمة الإلغاء فى ذاته، ولكن من الحق أن نفهم الحوادث على حقيقتها، ونحيط بظروفها وعللها وملابساتها، لكى تخلص لنا صورة واضحة جلية عنها.

فأول هذه الأسباب وأهمها، أن القضية المصرية قد انتكست فى عهد وزارة الوفد الأخيرة، وتراجعت عما كانت عليه فى العهود السابقة عليها، وخاصة فى مفاوضات صدقى - بيفن سنة ١٩٤٦[٢].

ومع أن وزارة الوفد هى التى طلبت فى شهر مارس سنة ١٩٥٠ الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية، واستطالت هذه المفاوضات قرابة تسعة عشر شهرًا (من مارس سنة ١٩٥٠ إلى سبتمبر سنة ١٩٥١)، فقد تبين فيها أن الجانب البريطانى بدأ أكثر تشددًا مما كان فى مفاوضات صدقى - بيفن، وأنه تراجع عما كان قد قبله فى تلك المفاوضات.

هذا إلى أن مفاوضى الوفد قد انزلقوا فى مجال اللهفة والحرص على نجاح المفاوضات إلى التساهل فى مسائل جوهرية هامة ماكان يجوز لهم أن يسلموا بها، كقبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا، وقبول الدفاع المشترك فى وقت الحرب، وعودة القوات البريطانية فى وقت الحرب إلى منطقة القنال وإلى أى جهة من أرض مصر، حيث يقتضى الدفاع.

ومع ذلك لم يفد هذا التساهل شيئًا، وأصر الجانب البريطانى على استبقاء الاحتلال فى وقت السلم.

وقد إضطر مصطفى النحاس ومحمد صلاح الدين (وزير الخارجية) غير مرة فى هذه المفاوضات إلى أن يستندا إلى بعض نصوص مشروع صدقى - بيفن، وتساءلا فى مرارة: كيف يرفض الإنجليز ما سبق أن قبلوه فى مفاوضاتهم مع إسماعيل صدقى؟

قال النحاس فى هذا الصدد مخاطبًا الفيلد مارشال سليم[٣]: «يجب أن تعلم أن الجلاء مهم جدًا وجوهرى، وإذا تم فإننا سنضع أيدينا فى أيديكم ونعمل معكم بقلوبنا وأرواحنا»[٤].

---

(٢) راجع الحديث عن هذه المفاوضات فى الجزء الثالث من كتابنا (فى أعقاب الثورة) ص١٨٩ ومابعدها (طبعة سابقة).

(٣) رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية وأحد المفاوضين.

(٤) الكتاب الأخضر ص١٩١، وهو كتاب أصدرته وزارة الوفد فى ديسمبر سنة ١٩٥١ مشتملا على محاضر المفاوضات والمذكرات المتداولة بينها وبين الحكومة البريطانية سنة ١٩٥٠-١٩٥١ .

فأجابه سليم: «سيكون من العسير جدًّا أن أوصى حكومتى بقبول الجلاء التام، ولا أعتقد أنكم تستطيعون الدفاع عن أنفسكم، ولست أدرى كيف يستطاع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية، كما أن حلفاءنا لا يمكن أن يروا كيف يستطاع بدونها الدفاع عن مصر».

فقال النحاس: «لقد اتفقتم مع صدقى باشا على أن يتم الجلاء التام فى سبتمبر سنة ١٩٤٩، فكيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك؟ وقد كنا ضد صدقى باشا فى إرجاء الجلاء إلى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز».

وقال فى موضع آخر: «ولو أن هذا الاتفاق – اتفاق صدقى – بيفن – قد أبرم فى ذلك الحين لما بقيت الآن – سنة ١٩٥٠ – فى مصر قوات بريطانية».

وأصر المارشال سليم على وجهة نظره، قال فى هذا الصدد: «إن هناك سببًا آخر لإصرارى على بقاء القوات البريطانية فى وقت السلم، وهو أنه إذا هوجمت مصر نأمل أن تصلنا قوات من بلاد الدومنيون ومن دول أخرى لإمداد قواتنا، واستراليا ونيوزيلانده وجنوب أفريقية لا تقبل إرسال قوات إلى مصر إذا لم نكن فيها».

وقال النحاس فى موضع آخر: «إن مصر مصممة على أن تتولى الدفاع عن نفسها، وهى توافق على عقد محالفة دفاعية مع بريطانيا العظمى بشرط الجلاء الناجز الكامل وأن تكون هذه المعاهدة معاهدة الند للند على قدم المساواة»

وقال أيضًا: «لماذا تبقون قواتكم على القناة وليس فى فلسطين أو غزة؟ مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع وتكون عندنا وقت الحرب، إنى لا أستطيع إقناع الشعب إلا بهذه الطريقة».

وقال فى هذا المعنى: «ضعوا ماشئتم من الجيوش خارج حدود بلادنا، وإنى أؤكد لك أنك ستجد التعاون المادى التام متوافرًا بإخلاص وقت وقوع الخطر»

وقال محمد صلاح الدين وزير الخارجية: «إننا راغبون فى الدفاع عن بلادنا وإننا نقبل أن نكون حلفاء على أن يسبق ذلك الجلاء».

وقال فى موضع آخر مشيرًا إلى مشروع صدقى - بيفن: «إن جلاء سلاح الطيران والدفاع الجوى البريطانى كان متفقًا عليه فى مشروع صدقى - بيفن. فلابد أنه روعى فى ذلك إمكان عودة الطائرات البريطانية وما يتبعها إلى مصر فى ساعات قليلة عند نشوب الحرب».

وقال صلاح الدين أيضًا: «سبق للوفد المصرى عندما كان فى المعارضة أن رفض فكرة الدفاع المشترك، وأجمع الرأى العام المصرى على تأييده فى هذا الرفض، وانتهى الأمر بأن رفض أغلبية المفاوضين مشروع صدقى - بيفن، من أجل الدفاع المشترك. وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من تقرير الجلاء الكامل بحراً وبرًا وجوًا، وأريد هنا أن أفرق بين الدفاع المشترك فى وقت السلم، والدفاع المشترك وقت الحرب، فالدفاع المشترك فى وقت الحرب أمر مقبول ومفروغ منه بمقتضى المحالفة. أما الدفاع المشترك فى وقت السلم فهو الذى سبق لمصر أن رفضته ويصعب أن نقبله فى أية صورة من الصور».

وقال أيضًا: «سبق أن قلت وكررت أن إدارة القاعدة (قاعدة قناة السويس) وقت السلم تكون فى يد المصريين، أما فى وقت الحرب فتكون فى يد المصريين والبريطانيين».

وقال أيضًا: «لقد بذلنا غاية ما فى وسعنا لتقريب وجهتى النظر، فقبلنا عقد محالفة وحضور القوات البريطانية فى وقت الحرب لا إلى منطقة القنال وحدها بل حيث يقتضى الدفاع».

وعندما قال السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) فى إحدى جلسات المفاوضة: «إن توحيد القوتين واندماجهما ضرورى ليس فقط فيما يتعلق بالمنشآت الأرضية بل بأسراب الطائرات أيضًا. ويترك تقدير عدد الفنيين اللازمين إلى لجنة مشتركة من الجانبين»، قال فؤاد سراج الدين وزير الداخلية تعقيبًا على هذا الكلام: «إن هذا أساس معقول».

وسأل المستر بيفن الدكتور صلاح الدين عما يراه فى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وقال عن هذه المسألة إنها المسألة الأهم، وأنه يشعر بأنها تكون

مسئولية بالغة الخطر (كذا) إذا تركت معاهدة سنة ١٩٣٦ دون إعداد تدبير فعال ليحل محلها، وأنه يسأل وزير الخارجية المصرية بصفة غير رسمية ما إذا كانت مصر مستعدة أن تنظر فى اتفاق مصرى بريطانى يمكن أن يشمل أيضًا بعض دول أخرى من دول الشرق الأوسط كإسرائيل والعراق[٥].

فأجاب صلاح الدين جوابًا ينم عن قبوله مبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط إذ قال: «أوافقكم على أن نبذل جهدنا لتصل مصر وبريطانيا إلى اتفاق يرضاه الطرفان، وأعتقد أن مثل هذا الاتفاق يسهل توسيع نطاقه فى الشرق الأوسط، وقد اشتركت الدول العربية فعلا فى إعداد نظام جماعى للدفاع، ولكنى بينت لسعادة السفير البريطانى أنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تشترك مع إسرائيل فى مثل هذا النظام، وليس الرأى العام فى البلاد العربية مستعدًا للدخول فى أية علاقة مع إسرائيل، ولكنكم تستطيعون أن تتفقوا مع إسرائيل على ماترونه دون أن يكون لنا به أية علاقة فيسد اتفاقكم معها أى نقص تجدونه فيما قد يعقد من اتفاق بيننا وبينكم»[٦].

وقال السفير البريطانى فى تسويغ تراجع الإنجليز عما قبلوه فى مفاوضاتهم مع إسماعيل صدقى: «يمكننى أن أقول لكم إنه كان مزمعًا نقل القاعدة كلها، ولكن الموقف فى ذلك الوقت كان يختلف عن الموقف الآن - سنة ١٩٥٠».

وقال فى هذا الصدد أيضًا: «ولو أنه صحيح كل الصحة أن جلاء جميع القوات بل كل شىء كان متفقًا عليه، فأرى لزامًا علىّ أن أكرر مرة أخرى أن الموقف الدولى قد تغير منذ سنة ١٩٤٦»

وقال بيفين وزير الخارجية البريطانية، وقد كان مفاوضًا سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٠: «إنه لا يظن أنه من المفيد العودة إلى محادثات سنة ١٩٤٦، وهو يفهم الآن أن الحكومة المصرية لا تعارض فى وجود قوات بريطانية فى مصر وقت الحرب، وأن الصعوبة هى كيف تتقرر عودة القوات البريطانية».

---

(٥) الكتاب الأخضر ص ١١٦.
(٦) الكتاب الأخضر ص ١١٧.

وقال أيضًا فى موضع آخر: «إن العبارة المصرية المعادة عن الجلاء ووحدة مصر والسودان لا تنهض أساسًا عمليًا يمكن البناء عليه».

وقال فى موضع آخر: «إنه يكره ترديد عبارة الجلاء، ويود أن يرى هذه العبارة غير الموفقة.. تستبدل بشىء مثل عبارة (نقل السلطة)».

واستبان من خطاب هربرت موريسون وزير خارجية بريطانيا(٧) فى مجلس العموم فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٥١ مبلغ إصرار الحكومة البريطانية على استمرار احتلال القوات الإنجليزية لمصر، والدفاع المشترك فى وقت السلم، وتسويغ هذا وذاك بادعاء بريطانى جديد وهو أن بريطانيا تحمل مسئوليات فى الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب أجمعين!

فكانت النتيجة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٥٠-١٩٥١ صدمة لوزارة الوفد، إذ تبين منها أن القضية المصرية قد تراجعت فى عهدها عما كانت عليه فى عهد الوزارة «البغيضة» وزارة اسماعيل صدقى.

وقد انتظرت وزارة الوفد زهاء شهرين بعد خطاب موريسون لعل الجو يأتى بجديد ينقذها من هذا الفشل، فتبين أن لا جديد فيه، وتولاها الخجل من أن تزداد القضية الوطنية انحدارًا فى عهدها، ففكرت ثم فكرت، وانتهى تفكيرها إلى أن المخرج الوحيد من هذا المأزق هو إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

وبعبارة أخرى أراد الوفد أن يوارى سوأة إخفاقه فى المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دوى وفرقعة ينال فى ذاته تأييد المواطنين ويصرف أنظارهم عن محاسبة الوفد ومساءلته عن تساهله فى المفاوضات وإخفاقه فيها، وذلك بإلغاء المعاهدة.

ومن ناحية أخرى، أرادت الوزارة أن تستر سياستها الحزبية الجامحة فى الحكم بعمل يتسم بطابع الجرأة والاقدام، ويحول الرأى العام من نقد لتصرفاتها الداخلية، إلى قضية وطنية خارجية، وتسكت ألسنة المعارضين حينًا عن هذه التصرفات.

---

(٧) خلف المستر بيفن الذى استقال لمرضه فى مارس ثم توفى فى أبريل سنة ١٩٥١.

وليت وزارة الوفد قد سلكت بعد إلغاء المعاهدة سبيل العدل والاستقامة فى حكمها، بل تبين مع الزمن أن تيار الفساد والطغيان الحزبى قد استمر كما كان قبل إلغاء المعاهدة.

قصدت الوزارة أيضًا تقوية مركزها أمام السراى، ومنع الملك السابق فاروق من إقالتها، فقد ترامى إليها أنه يفكر فى هذه الإقالة، ويعد العدة لذلك، فأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون إنفاذ تدبيره، باكتساب تأييد جديد للشعب فى كفاحها ضد الاحتلال، فيضطر الملك إلى العدول عن فكرة الإقالة، وقد انكمشت السراى فعلا ومؤقتًا بعد إلغاء المعاهدة، وتركت الوزارة تمضى فى الحكم.

تقدير الإلغاء

ومهما يكن من هذه الاعتبارات والملابسات، فإن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ هو فى ذاته عمل جليل جدير بالتنويه والتقدير، ويشرف الحكومة التى أقدمت عليه، ولقد كانت له نتائجه الهامة فى بعث الكفاح الوطنى وتقوية الروح المعنوية، وتردد صداه فى مصر والشرق وفى أنحاء العالم كافة. وهو أهم وأعظم عمل قامت به وزارة الوفد.

موقف بريطانيا حيال إلغاء المعاهدة

كانت وزارة العمال تتولى الحكم فى بريطانيا، وكانت الانتخابات العامة على الأبواب، إذ جرت فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ [٨]، فأراد حزب العمال أن يبدو مستمسكًا بسياسة بريطانيا الاستعمارية التى لا يختلف عليها المحافظون والعمال، وأعلنت الوزارة الإنجليزية تمسكها بالمعاهدة، وصرح هربرت موريسون وزير خارجيتها بأن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها فى منطقة قناة السويس، وأن الحكومة البريطانية لن تذعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة.

---

(٨) فاز فيها المحافظون وألف ونستون تشرشل الوزارة.

وأصدرت السفارة البريطانية فى القاهرة مساء ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ بيانا أعلنت فيه أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانونى ويخالف أحكام المعاهدة، وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول، وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة.

وألقى ونستون تشرشل زعيم المحافظين وزعيم المعارضة وقتئذ خطابًا فى مجلس العموم أيد فيه موقف حكومة العمال، وقال إن إقدام حكومة مصر على إجلاء الإنجليز عن منطقة قناة السويس والسودان ضربة أخطر وأكثر مهانة للكرامة من اضطرارها إلى الجلاء عن عبدان بإيران.

ومن عجب أن يحتج الإنجليز بأن مصر لا يجوز لها أن تنقض معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانبها وحدها، فى حين أن بريطانيا كانت أول من نقضها، فإن هذه المعاهدة لم تكن لتخولها أن تزيد عدد جنودها فى منطقة القنال على عشرة آلاف من القوات البرية، وأربعمائة من الطيارين، مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الفنية والإدارية. ولكن بريطانيا تجاوزت هذا العدد إلى أضعافه المضاعفة، فزادت قواتها إلى ثمانين ألف مقاتل، وبذلك أهدرت روح المعاهدة ونصوصها قبل أن تلغيها مصر، فتمسك الحكومة البريطانية بالمعاهدة بعد إلغائها من جانب مصر هو تجاهل للحقائق ومجافاة للمنطق السليم.

مقترحات الدول الأربع ورفضها
(أكتوبر سنة ١٩٥١)

هى مقترحات اتفقت حكومات الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا على أثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ على التقدم بها مجتمعة إلى الحكومة المصرية لتكون بديلا من هذه المعاهدة.

وأساس هذه المقترحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول الأربع، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وإستراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء فى مصر حتى فى حالة السلم، ثم استمرار

الحكم البريطانى فى السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لا تحد من سيطرة الإنجليز فيه، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب.

فالغرض من هذه المقترحات هو إبدال معاهدة سنة ١٩٣٦ بمعاهدة لا تختلف عنها فى الجوهر، وإبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى، تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه.

وقد ظنت بريطانيا أنها حين تتقدم بهذه المقترحات باشتراك الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، فإن هذه الوسيلة يكون فيها من الضغط الدولى «الدولى» على مصر ما يجعلها تجنح إلى قبولها، ولكن هذا الظن قد باء لحسن حظ مصر بالإخفاق والخيبة.

قدمت هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية يوم السبت ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١.

ففى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم استقبل الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بدار الوزارة ببولكلى حيث كانت الوزارة لا تزال تصطاف، السير رالف ستيفنسن سفير بريطانيا، ثم المستر جفرسن كافرى سفير الولايات المتحدة، ثم المسيو كوف دى مورفيل سفير فرنسا، ثم فؤاد خلوصى طوغاى سفير تركيا، استقبلهم على التعاقب، وأفضى كل منهم إليه بفحوى هذه المقترحات، وكان السفراء الأربعة قد طلبوا مقابلة صلاح الدين مجتمعين، ولكن الوزير المصرى أصر على أن يقابلهم منفردين، حتى لا يكون اجتماعهم فى المقابلة شبه مظاهرة، فنزل السفراء على إرادة الوزير، وقابلوه منفردين على التعاقب فى الموعد المذكور.

وانفرد السير رالف ستيفنسن سفير بريطانيا بتقديم نصوص المقترحات مكتوبة، واكتفى سفراء الدول الأخرى الثلاثة بالتصريح بأنهم مؤيدون لمضمونها.

تضمنت المقترحات نصوصًا تتعلق بقناة السويس، ونصوصًا أخرى عن السودان وإدارته، وكلتاهما تهدر الجلاء وتقضى على وحدة وادى النيل، وتثبت السيطرة بريطانيا فى السودان.

وكان السفير البريطانى قد أبلغ وزير الخارجية شفويًا فحوى هذه المقترحات قبل تقديمها إليه رسميًا بنحو أسبوعين، أى قبل إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وقد أشار السفير إلى هذه الواقعة فى ديباجة المذكرة التى قدمها يوم ١٣ أكتوبر بنصوص هذه المقترحات، ولعل إبلاغ فحواها قد عجل بإعلان الحكومة المصرية إلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر، إذ تحققت بذلك أن لا جدوى من استمرار المباحثات بينها وبين بريطانيا.

نصوص المقترحات الرباعية

ننشر فيما يلى المذكرة التى تضمنت نصوص المقترحات الرباعية، وهى من الوثائق الاستعمارية التى يحسن بنا أن نتعرفها وأن نضعها إلى جانب مشروع صدقى - بيفن (فى أعقاب الثورة ج ٣ ص ١٩٥ طبعة سابقة)، لكى نتبين بمجرد المقارنة أن بريطانيا قد تراجعت عن بعض ما قبلته فى مشروع صدقى - بيفن، وأنها على الأخص عدلت عن الجلاء الذى وعدت به فى هذا المشروع.

وهذا تعريب المذكرة:

«يتشرف السفير البريطانى بناءً على تعليمات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بأن يقدم إلى الحكومة المصرية المقترحات الآتية لتسوية الخلافات القائمة بين مصر والمملكة المتحدة فى مسألة وجود قوات بريطانية فى منطقة قناة السويس وفى مسألة الدفاع بوجه عام. وبمقتضى هذه المقترحات التى توافق عليها حكومات تركيا وفرنسا والولايات المتحدة موافقة تامة وتؤيدها. ستقام هذه المسائل على أساس هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيها مصر كشريك مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر.

«وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت بجلاء أن مقترحات بعيدة المدى لتسوية هذه المسائل كانت على وشك أن تقدم إليها عندما عمدت من جانبها فى ٨ أكتوبر إلى تقديم تشريع بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بشأن الحكم الثنائى فى السودان.

«وعلى الرغم من حيرة حكومة جلالة الملك فى إدراك أسباب العمل الذى

قامت به الحكومة المصرية ولا يمكنها الاعتراف بشرعيته، إلا أنها قررت بالاتفاق مع حكومات فرنسا وتركيا والولايات المتحدة أن تقدم هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية بأمل أن تعيرها أكبر قسط من العناية الجدية، لإظهار مبلغ ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة، ومدى استعداد حكومة جلالة الملك متحدة مع الحكومات الأخرى التى يهمها الأمر للسير فى سبيل زغبتها لملاقاة أمانى مصر الوطنية من جهة، واحتياجات الدفاع عن هذه المنطقة الهامة من جهة أخرى.

الدفاع عن مصر والشرق الأوسط

١ – تنتمى مصر إلى العالم الحر، وتبعًا لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عمومًا أمر حيوى لها وللدول الديمقراطية الأخرى على السواء.

٢ – لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر وعن الدول الأخرى فى الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج إلا بالتعاون بين جميع الدول التى يهمها الأمر.

٣ – ولا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتاخمة.

قيادة متحالفة للشرق الأوسط

٤ – وعلى ذلك يبدو من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة فى المساهمة فيه، وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر فى إنشاء مثل هذه القيادة. فضلا عن أن أستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقية قد أعربت عن اهتمامها بالدفاع عن هذه المنطقة ووافقت من حيث المبدأ على الاشتراك فى القيادة.

٥ – مصر مدعوة إلى الاشتراك كعضو مؤسس فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط على أساس المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين.

سحب القوات البريطانية الزائدة

٦ - إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل فى هيئة القيادة المتحالفة وفقًا لأحكام الملحق المرافق. فإن حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة فى الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التى لا تخصص للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول الأخرى المشتركة كذلك كأعضاء مؤسسين فى هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

تسهيلات للقيادة المتحالفة

٧ - وفيما يختص بالقوات المسلحة التى توضع تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتقديم التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجى إلى هذه القيادة كالقوات العسكرية والجوية والمواصلات والموانى إلخ، فإنه ينتظر من مصر أن تبذل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة.

٨ - وتمشيًا مع روح هذه الترتيبات تدعى مصر لقبول مركز عال من حيث السلطة والمسئولية فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ولتعيين ضباط مصريين لإدماجهم فى هيئة أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

تدريب الجيش المصرى وإعداده

٩ - ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الأعضاء المشتركين فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم فى مركز يسمح لهم بتقديمها.

صلة القيادة بحلف الأطلنطى

١٠ - ستضع الدول التى يهمها الأمر فيما بعد بالتشاور فيما بينها النظام التفصيلى للهيئة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط. وتحدد علاقتها بهيئة معاهدة شمال الأطلنطى، ولهذا الغرض يقترح أن يرسل جميع الأعضاء المؤسسين

للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ممثلين عسكريين إلى اجتماع يعقد فى المستقبل القريب لغرض إعداد مقترحات تفصيلية لعرضها على الحكومات صاحبة الشأن.

ملحق.

١ - بالمساهمة مع الدول الأخرى المشتركة التى تساهم بقسط مماثل فى الدفاع عن المنطقة:

(أ) توافق مصر على أن تقدم على أرضها إلى القيادة المتحالفة المقترحة تسهيلات الدفاع الاستراتيجى وجميع التسهيلات الأخرى التى لا غنى عنها لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط فى وقت السلم.

امتيازات للحلفاء فى مصر

(ب) تتعهد مصر بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية فى حالة الحرب أو التهديد بحرب وشيكة أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها بما فى ذلك استعمال الموانى المصرية والمطارات ووسائل المواصلات.

٢ - ويؤمل كذلك أن توافق مصر على أن تكون قيادة القائد الأعلى للحلفاء فى أرضها.

منطقة القناة قاعدة للحلفاء

٣ - وتمشيًا مع روح هذه الترتيبات يكون مفهومًا

(أ) أن تسلم مصر رسميًا القاعدة البريطانية الحالية فيها، على أن يكون مفهومًا أنها تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء تتبع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع اشتراك مصر اشتراكًا تامًا فى إدارتها فى وقت السلم وفى وقت الحرب.

عدد القوات المتحالفة فى مصر

(ب) يحدد من وقت لآخر بمعرفة الأمم المشتركة بما فيها مصر عدد القوات المتحالفة للأمم المشتركة التى ترابط فى مصر فى وقت السلم، وذلك تبعًا لاضطراد نمو القوات التابعة للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

إنشاء هيئة للدفاع الجوى

٤ - ويكون مفهومًا كذلك أن تنشأ هيئة للدفاع الجوى تضم قوات مصرية ومتحالفة تحت قيادة ضابط ذى مسئوليات مشتركة نحو الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة للشرق الأوسط، وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء.

مقترحات خاصة بالسودان

١ - لا توافق حكومة جلالة الملك على أن مسألتى الدفاع عن الشرق الأوسط، والسودان، متصلتان بأية حال، ومع ذلك فقد أعارت أكبر اهتمامها لإمكان التقائها مع الحكومة المصرية فى آرائها عن السودان، وهى مستعدة الآن لتقديم الاقتراحات الآتية:

٢ - يسر حكومة جلالة الملك أن تولى الحكومة المصرية هذه الاقتراحات أعظم عناية بقصد مناقشتها مع الحكومة البريطانية مناقشة كاملة حتى يتيسر للحكومتين أن تبحثا معًا تفصيلات تطبيقها.

المصالح المصرية فى السودان..!

٣ - ويلاحظ أن هذه المقترحات لا تدل فقط على اهتمام الحكومة البريطانية البالغ بتفهم وجهة النظر المصرية والالتقاء بها، بل يبدو كذلك أنها السبيل الوحيد لتهيئة الضمانات الكافية للمصالح المصرية فى السودان.

٤ - وهذه هى المقترحات:

لجنة تراقب تطور السودان

(أ) إنشاء لجنة تقيم فى السودان لمراقبة التطور الدستورى للبلاد وتقديم النصيحة إلى الإدارة الثنائية.

(ب) إصدار بيان مصرى إنجليزى بالمبادئ المشتركة بشأن السودان.

سلطة خاصة لمشروعات النيل

(جـ) ضمان دولى لاتفاقات مياه النيل.

(د) إنشاء سلطة خاصة بمشروعات مياه النيل لزيادة الاستفادة منها ويمكن أن يكون هذا بمساعدة البنك الدولى.

(هـ) الاتفاق على تاريخ لبلوغ السودان الحكم الذاتى كخطوة أولى فى سبيل اختيارهم لوضعهم النهائى.

ملحق (١) خاص بالسودان

بيان بالمبادئ

١ - نظرًا لاعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل، ولضمان أكمل تعاون فى زيادة مقادير المياه الممكن الحصول عليها وفى توزيعها، فمن الضرورى أن تربط الشعبين أقوى أواصر الصداقة.

الوصول بالسودان إلى الحكم الذاتى

٢ - إن الغرض المشترك لمصر وبريطانيا العظمى هو تمكين شعب السودان من الوصول إلى الحكم الذاتى الكامل بأسرع ما يمكن وبالتالى من أن يختار لنفسه فى حرية شكل حكومته وعلاقته بمصر التى تتمشى مع حاجاته حسبما تكون حينئذ.

تعاون مصر وإنجلترا مع السودان

٣ - بالنظر إلى التباين الشاسع فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى بين السودانيين فإن التدرج نحو الوصول إلى الحكم الذاتى الكامل يتطلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين.

لجنة دولية تقيم فى السودان

٤ - لذلك تعتزم الحكومتان إنشاء لجنة دولية تقيم فى السودان لمراقبة التطور الدستورى فى البلاد ولبذل النصيحة للإدارة الثنائية.

ملحق (٢)

١ - ليس للجنة الدولية الحق فى أن تتدخل فى أعمال الإدارة اليومية للسودان، وأما تكوين اللجنة فسيكون محلا للمفاوضة، ولكن يمكن تكوينها من دولتى الحكم الثنائى ومن حكومة الولايات المتحدة إذا اتفقت هاتان الدولتان على ذلك، ويتعين الحصول فى الوقت المناسب على موافقة السودانيين على إنشاء مثل هذه اللجنة، كما لا يستبعد اشتراكهم فيها.

تقرير اللجنة الدستورية فى السودان

٢ - وفيما يختص بتحديد موعد الحكم الذاتى فمن المقترح أن يتفق على موعد على أساس تقرير اللجنة الدستورية[٩] التى تعمل الآن فى السودان.

٣ - صحيح أن حزب الأشقاء[١٠] قد رفض أن يشترك فى عمل اللجنة الدستورية غير أنه على الرغم من عدم اشتراكه فإن تقرير اللجنة الدستورية

---

(٩) هى لجنة ألفها السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان لإعداد الخطوات نحو الحكم الذاتى فى السودان.

(١٠) حزب الأشقاء هو الحزب الذى ينادى بتحرير السودان واستقلاله بالاتحاد مع مصر وكان يرأسه إسماعيل الأزهرى وقد تحول إلى الحزب الوطنى الاتحادى برآسة إسماعيل الأزهرى أيضا، وكان شعاره الاستقلال مع الاتحاد مع مصر كما يدل على ذلك اسمه (الحزب الوطنى الاتحادى).

يمكن أن يعتبر ممثلا للفكر السياسى فى السودان على مدى واسع، ومع ذلك فستكون هناك فى أثناء التطور فى مجراه العادى فترة من الوقت بين بلوغ الحكم الذاتى وبين تقرير الوضع النهائى للسودان وعلاقته بمصر تتاح فيها الفرصة لجميع الأحزاب السياسية للتأثير فى مستقبل السودان بالوسائل الديمقراطية العادية.

«السفارة البريطانية»

«الإسكندرية فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١»

رفض هذه المقترحات

وقد اجتمع مجلس الوزراء ببولكلى يوم الأحد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ أى فى اليوم التالى لتقديم هذه المقترحات، ونظر فيها وفى دعوة مصر للاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى كان يراد إنشاؤها، وقرر رفض هذه الدعوة ورفض المقترحات من أساسها وأنها غير صالحة لأن تكون تمهيداً لإجراء مباحثات جديدة للوصول إلى اتفاق جديد، وقرر الاستمرار على الخطة التى أعلنها رئيس الوزارة وهى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وقد أعلن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية وقتئذ هذا القرار فى مجلس النواب بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

* * *

ولقد أحسنت الحكومة صنعاً برفض هذه المقترحات، لأن بدعة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط هى فكرة استعمارية اتفقت عليها الدول الغربية لتربط الشعوب العربية بعجلة الاستعمار وتعصف بسيادتها الداخلية والخارجية وقد اتفقت عليها تلك الدول فى الوقت الذى قويت فيه الحركة الوطنية المنادية بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، فأرادت أن تجعل من نظام الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط بديلا من تلك المعاهدة يقرر أسسها مع تغيير فى الأشكال والصيغ، وإبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى تشترك فيه قوات عسكرية

من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وإستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب إفريقيا، وأن يكون هذا النظام تابعاً لحلف الأطلنطى، ويرمى إلى تدويل الدفاع عن قناة السويس وعن مصر ذاتها، وفى هذا ما فيه من إهدار سيادة مصر واستقلالها وجعلها فى شبه حماية دولية.

فغرض الدول الثلاث الواضعة لهذا المشروع - بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة - هو السيطرة على دول الشرق الأوسط والتمكين للاستعمار الغربى من استعادة هيبته بعد الصدع الذى أصابه سنة ١٩٥١ فى إيران بتأميم البترول وجلاء الإنجليز عن عبدان.

وكانت هذه الدول تهدف أيضاً إلى معارضة مبدأ الحياد الذى أخذ يتمشى فى الشعوب العربية والشرقية ويتسع نطاقه فى محيطها السياسى، فإن هذه الشعوب رأت فى تقرير الحياد الإيجابى صوناً لسيادتها ودعماً لاستقلالها الحقيقى، على عكس التحالف العسكرى مع الدول الاستعمارية عامة، فإنه لا ريب يجعل السيادة والاستقلال رهناً بسياسة تلك الدول ويضطر الدول العربية والشرقية إلى أن تسير فى ركاب الدول الاستعمارية واتباع ما توعز به تحقيقاً لأغراضها السياسية والاقتصادية.

فالمقترحات المعروضة تقضى على الحياد وتحول دون تقريره، وتجر الدول العربية والشرقية إلى الدخول فى كل حرب تريده الدول الثلاث ويريده حلف الأطلنطى، وهذه الدول - وخاصة بريطانيا وفرنسا لاتفتأ تتسبب فى إشعال الحروب سعياً وراء أطماع لا حد لها ولا نهاية.

هذا إلى أن المقترحات تجعل الجيش وقيادته وتسليحه كما تجعل السياسة الخارجية فى مصر والدول العربية خاضعة للقيادة العامة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وهى بداهة قيادة أجنبية كما يبدو من روح المقترحات ويتأكد هذا المعنى من المذكرة التفسيرية التى وضعتها الدول لمقترحاتها، فإن البند السابع منها ينص على أن هذه الدول تنوى أن تجعل القيادة فى الشرق الأوسط قيادة متحالفة وليست قيادة أهلية، وستلقى على القائد الأعلى فى الشرق الأوسط مسئولية تطبيق مشروع الدفاع المشترك الذى تقدمه القيادة

وهذا معناه أن القائد الأعلى للجيش المصرى يصبح بموجب هذه المقترحات أجنبيًا لا مصريًا، ويزيد فى وضوح هذا المعنى ما جاء فى البند التاسع من المذكرة التفسيرية وهو أن قيادة الشرق الأوسط لن تخدم بطبيعة الحال (كذا) المصالح القومية لأية دولة تابعة لها.

فالدفاع عن مصر طبقاً لهذه المقترحات يكون دفاعاً يصدر عن دول أجنبية وقيادة أجنبية، ولا يكون دفاعاً أهليًا أو قوميًا، وفى هذا معنى الحماية البغيضة التى تشترك فيها دول أجنبية استعمارية.

وليس لهذه الحماية أو التبعية مقابل، فإن الجلاء نفسه قد استبعد فى المقترحات والقاعدة البريطانية فى قناة السويس تبقى قاعدة دولية وتشترك القيادة المتحالفة مع مصر فى إدارتها فى حالتى السلم والحرب معاً، وتبقى الجنود المتحالفة فى مصر وقت السلم إذ نصت المقترحات على أن للدول المتحالفة تحديد عدد القوات الحربية التى ترابط فى مصر وقت السلم.

ويجعل المشروع للدول الاستعمارية امتيازات فى أراضى مصر وموانيها ومرافقها، مما يعيد إلى الأذهان ذكرى الامتيازات الأجنبية البغيضة، بل إنها شر من الامتيازات الأجنبية، لأنها امتيازات عسكرية وسياسية تجعل من منطقة قناة السويس ومن أراضى مصر قاعدة حربية لها.

فالمقترحات تقوم على أوضاع وقيود تدعم الاستعمار وتهدر الاستقلال والجلاء وقد تجلت فيها نية السيطرة على مصر وعلى دول الشرق الأوسط وإخضاعها لأطماع الاستعمار، وزاد فى وضوح هذه النية ما أعلنه الناطقون بلسان الدول الثلاث وقتئذ من عزمها على تنفيذ هذه المقترحات حتى ولو لم تقبلها مصر، ومعنى ذلك أن هذه الدول انتحلت لنفسها دعوى الحماية على مصر تحت ستار الدفاع عنها؛ رغم أنفها، وليس الدفاع هو الغرض المنشود. لأننا إذا تساءلنا ضد من يكون هذا الدفاع؟ فى حين أن الاحتلال البريطانى هو الذى كان جاثماً على مصر، كان الجواب أن الغرض هو أن تظل مصر فى ركاب بريطانيا وحلفائها فى حالتى السلم والحرب، وأنه ما دامت قناة السويس فى نظرهم طريقاً هامًا لدول حلف الاطلنطى فهم يريدون السيطرة عليه وعلى مصر بالقوة.

وبلغ بهم الإسراف فى الاستخفاف بالدول العربية والشرقية وتجاهل حقوقها فى السيادة الكاملة أن قال أحد ساستهم أن القوات التى ترابط فى منطقة قناة السويس ليست مهمتها الدفاع عن القناة وحدها بل تدافع أيضاً عن آبار البترول فى المملكة العربية السعودية وفى الشرق الأوسط.

فالمقترحات الرباعية تنطوى على أوضاع استعمارية لا تقبلها مصر بحال ولا تقبلها الدول العربية والشرقية التى تحرص على سيادتها واستقلالها.

الكفاح فى القنال

بعد أن أقر البرلمان تشريعات إلغاء المعاهدة حددت الحكومة الموقف بين بريطانيا ومصر والسودان فى رسالة بعث بها محمد صلاح الدين وزير الخارجية إلى السفير البريطانى فى القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١، قال فيها:

«أتشرف بأن أبعث إلى سعادتكم نسخاً باللغة الفرنسية من التشريعات التى وافق عليها البرلمان ونشرت بالجريدة الرسمية، ومن النص التفصيلى لبيان رئيس مجلس الوزراء الذى أعلنه فى مجلسى البرلمان فى هذه المناسبة، والذى كان بمثابة مذكرة تفسيرية لهذه التشريعات السابقة الذكر

«ويترتب على هذه الإجراءات ألا تسرى من الآن معاهدة الصداقة والتحالف بين المملكة المصرية وبريطانيا العظمى التى وقعت فى لندن يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك الاتفاق الذى وقع فى نفس اليوم بشأن ما تتمتع به القوات البريطانية حتى الآن من حصانات وامتيازات، فضلا عن اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

«وان إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، ليستتبع بالضرورة، أن تكون له نتائج من بينها انتهاء التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى وانتهاء تخويل الأخيرة وضع قوات أيا كانت فى منطقة قناة السويس، ولن يكون وجود هذه القوات فى مصر من الآن فصاعداً إلا ضد إرادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية، وبالتالى فلا شك فى أن هذا احتلال بالإكراه وغير مشروع لهذه البلاد، كما أن إلغاء اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ينهى النظام الإدارى

المؤقت الذى أقيم فى السودان بمقتضى هاتين الاتفاقيتين.

«وهذا الإلغاء المزدوج لمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يعيد للسودان من جديد حالته التى كان عليها قبل الاحتلال البريطانى، والتى أبطلها مجرد الاحتلال نفسه، ويترتب على ذلك أن كل تدخل من جانب الإنجليز فى شئون السودان يجب أن يقف فوراً، ولن يبقى سوى الوحدة الطبيعية التى ربطت مصر والسودان من أقدم العهود».

هذا، وقد ترتب على إلغاء المعاهدة من ناحية الحكومة إلغاء جميع الإعفاءات المالية التى كانت ممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية بمقتضى تلك المعاهدة، وهى تشمل الرسوم الجمركية على المهمات والأسلحة والعتاد ومواد التموين وما إلى ذلك والرسوم المستحقة على مرور السفن التى كانت تعمل فى خدمة القوات البريطانية، وأجور النقل والاتصالات البرقية والتليفونية الخاصة بهذه القوات.

وامتنعت الجمارك عن بذل التسهيلات الجمركية الأخرى الخاصة بأولوية المرور والتفريغ والشحن إلا بعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية المفروضة على جميع السفن الأجنبية، وامتنعت السكك الحديدية عن أداء أى خدمة للقوات البريطانية أو نقل أى مهمات أو عتاد لها، وامتنعت الحكومة عامة عن أداء التسهيلات والخدمات التى كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية، ومنها مواد التموين، ومنعت وصول ضباط وأفراد القوات البريطانية إلى داخل البلاد، وحرمت دخول الرعايا البريطانيين المدنيين الذين كانوا يعملون فى خدمة القوات البريطانية القادمين من الخارج ما لم يكونوا حاملين لجوازات سفر معتمدة من السلطات القنصلية المصرية فى البلاد القادمين منها، وأنهت تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت إقامتهم فى البلاد لسبب الخدمة فى القوات العسكرية البريطانية أو لصالحها. وألغت العمل بالتصاريح التى كانت ممنوحة من قبل بموجب المعاهدة للسلطات البريطانية أو لأفرادها، ومنعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية أو تزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأى نوع من التسهيلات.

هذا من ناحية الحكومة.

أما من ناحية الشعب، فقد اعتبر مركز الجنود البريطانيين بعد إلغاء المعاهدة مركز غاصبين محتلين لمنطقة القناة تجب محاربتهم حتى يجلوا عن البلاد. ومن هنا بدأ الكفاح فى القناة بعد إلغاء المعاهدة يتخذ طوراً جديداً إيجابيًا.

روح الشعب

ظهر الشعب بروح عالية، وتقبل كل بذل وتضحية فى سبيل الكفاح الوطنى، ولبى أول ما لبى دعوة عدم التعاون مع الاحتلال ومقاومته سلبيًا وإيجابيًا. وظهر العمال الذين كانوا يشتغلون فى السكك الحديدية وفى الموانى وفى المعسكرات البريطانية بمظهر وطنى رائع.

فامتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانين ومهماتهم.

وأخذت بريطانيا من ناحيتها تستعد لمواجهة هذا الكفاح، فبادرت بإرسال قوات حربية جديدة إلى منطقة القنال، ووصلت إلى ميناء بورسعيد يوم ١٣ أكتوبر ثلاث ناقلات جنود تقل قوات إنجليزية جديدة لتعزيز الحاميات البريطانية المرابطة فى منطقة القنال، ونزل من الناقلات نحو ثلاث آلاف من الجنود والضباط البريطانيين.

وما أن علم عمال السكة الحديدية بوصول هؤلاء الجنود وشروعهم فى ركوب القطارات التى تنقلهم إلى معسكرات القنال حتى امتنعوا عن معاونتهم. ورفضوا تزويد القطار الذى أعد لهم بالماء والوقود. كما امتنعوا عن إعداده للسير. ورفض سائق القاطرة ومساعده العمل فى القطار.

ورفض سائقو وعمال القطارات الأخرى التى كانت مخصصة لنقل القوات البريطانية العمل فى تلك القطارات. وترتب على ذلك وقف تسييرها. فاضطرت السلطات البريطانية إلى نقل الجنود والضباط وعائلاتهم إلى المعكسرات فى سيارات ولوريات الجيش البريطانى.

ورفض عمال القطارات أيضاً نقل مهمات الجيش البريطانى. واستخدم

البريطانيون سياراتهم ولورياتهم لنقلها ولما لم تستطع السلطات البريطانية توفير السيارات واللوريات الخاصة لنقل الجنود والمهمات. اتجهت بعض ناقلات الجنود والمهمات إلى الموانئ التى كان يحتلها الإنجليز على ضفاف القنال.

وامتنع عمال الشحن والتفريغ فى ثغور القنال عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية. وفى الأيام القليلة التى أعقبت إلغاء المعاهدة ظل أكثر من سبع عشرة باخرة تهيم فى القنال دون أن تستطيع الاستقرار وإنزال ما عليها من جنود وعتاد. بعد أن تخلى عمال الشحن المصريون عن هذه المهمة.

وخسر البريطانيون فى أسبوع واحد أكثر من مليونى جنيه نتيجة للمقاطعة التى واجههم بها عمال القنال.

انسحاب العمال المصريين من المعسكرات البريطانية

وأضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية عن العمل فيها. وانسحبوا جميعاً منها، وضحوا بمرتباتهم وأجورهم التى هى مورد أرزاقهم وأرزاق عائلاتهم استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين بعد إلغاء المعاهدة.

وبلغ عدد العمال المنسحبين نيفًا وستين ألف عامل، كانوا يشتغلون فى المعسكرات البريطانية وورشها ومصانعها وإداراتها المختلفة.

وقد لقى هؤلاء العمال البواسل متاعب بالغة فى انسحابهم وانقطاع أجورهم، إذ هاجر معظمهم من معسكرات القنال إلى القاهرة والأقاليم، ورحل معهم أسرهم وذووهم، ونقل الكثيرون منهم ما استطاعوا نقله من أمتعتهم وأثاث مساكنهم، فكانت هجرة شاقة، زادتها التضحيات روعة وبطولة، وصادفتهم متاعب أخرى فى السكنى هم وعائلاتهم بالقاهرة أو الأقاليم، إذ لم يكن من السهل إيجاد مساكن صالحة تكفى هذا العدد الضخم من العمال، وخاصة مع عدم الاستعداد من جانب الحكومة لهذه الناحية من التنظيم.

وقد أسكنت الحكومة الكثيرين منهم فى المبانى الحكومية، وأنزلت أفواجاً أخرى منهم فى خيام نصبتها لهم فى الساحات الشعبية، واحتمل العمال وعائلاتهم هذه المتاعب بالصبر والرضا.

وقابلت الحكومة هذه الحركة الرائعة المنبعثة من قلوب العمال بالتأييد والتشجيع، فألحقت العمال المنسحبين جميعاً بمصالحها المختلفة، وصرفت لهم الأجور منذ انقطاعهم عن العمل، وأعلنت أنه لا يبقى عامل منهم بغير عمل، ومن لم يتيسر للحكومة إيجاد عمل له كانت تصرف له أجره، وقد ارتضى العمال أن تصرف لهم الحكومة أجوراً أقل قيمة مما كانوا ينالونه فى عملهم بالمعسكرات البريطانية، مساهمة منهم فى الكفاح والتضحية.

وفى الحق أن هذا الإضراب الإجماعى من العمال المصريين وانسحابهم من المعسكرات البريطانية، كان له صدى بعيد الأثر فى الداخل والخارج، فقد جاء دليلا ساطعاً على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمرين. وكان فى الخارج برهاناً عمليًا على أن قاعدة القنال لم تعد بالمنعة التى كان يظنها الإنجليز، واستبان أن مركزهم فيها سيصبح محفوفاً بالمخاطر وعديم الجدوى بين شعب معادلهم مستعد للتضحية السلبية والإيجابية فى سبيل محاربتهم.

وزاد عدد العمال الذين ألحقتهم الحكومة بمصالحها على عدد عمال معسكرات القنال، فقد ألحقت بمصالحها نحو ثمانين ألف عامل، لأن من العمال من لم يكونوا يشتغلون فى هذه المعسكرات، ولكنهم كانوا يشتغلون مع مقاولين أو متعهدين لحساب القوات البريطانية، فصاروا فى حالة تعطل، وعاملتهم الحكومة كمعاملتها لعمال المعسكرات... وحسناً فعلت.

هذا إلى أن كثيرين من المنتمين إلى الوفد وخاصة من النواب والشيوخ قد انتهزوا هذه الفرصة فحشروا أشياعهم فى الانتخابات ومحاسيبهم وأتباعهم ضمن عمال القنال المنسحبين، دون أن يكونوا منهم، وانهالت بطاقات التوصية بتشغيلهم، وكانت هذه البطاقات بمثابة أوامر التعيين فى الوزارات والمصالح والدواوين، وعين باسم عمال القنال من لا يمتون إليهم بأية صلة، وبذلك ازداد عددهم تضخماً.

وتحملت خزانة الحكومة فى عام واحد ستة ملايين جنيه لأداء أجور العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية.

ولو أن الحكومة أعدت للأمر عدته قبل إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، لدبرت على الأقل الأعمال الإنتاجية ومشروعات العمران التى كان يمكن أن تستخدم فيها هذه الأيدى العاملة النشيطة القوية، فتزيد من ثروة البلاد فى النواحى الاقتصادية، لأن كثيرين من هؤلاء العمال كانوا متمرنين على الأعمال الفنية والإنتاجية، وكان ممكناً أن يجدوا عقب انسحابهم من القنال المشروعات المعدة لاستخدامهم فيها، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، فلا أعمال إنتاجية هيئت لهم، ولا مشروعات عمرانية أعدت لتشغيلهم، بل حشروا فى المصالح والدواوين حشراً دون أن يؤدوا عملا مفيداً، وكان هذا من الأدلة التى قامت على أن الحكومة لم تكن جادة فى قولها عند إلغاء المعاهدة (أعددنا لكل شيء عدته).

إضراب المتعهدين والموردين

وأخذ المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون القوات البريطانية بمواد التموين يمتنعون عن توريد ما تعاقدوا عليه من قبل، وينقضون عقودهم مع هذه القوات، ويلغونها برغم ما فى ذلك من خسائر مادية احتملوها من جراء هذا الإلغاء، واضطر الإنجليز إلى جلب ما يحتاجون إليه من الخارج، مما كبدهم خسائر فادحة.

وكف المصريون عامة من التجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين فى منطقة القنال أو فى القاهرة وغيرها من المدن، وكفوا عن الاتصال بهم أو القيام بأى خدمة، أو تيسير أى حاجة لهم.

معركة الإسماعيلية الأولى
(١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١)

كان يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ يوماً عصيباً فى تاريخ الإسماعيلية ففيه قامت مظاهرات شعبية ابتهاجًا بإلغاء المعاهدة، وهى مظاهرات سلمية كان يمكن أن تنتهى بسلام لولا تحرش الإنجليز بالمتظاهرين.

قابلت القوات البريطانية هذه المظاهرات بالتحرش والاستفزاز، إذ سيرت فى شوارع المدينة سيارات مصفحة تقل جنوداً بريطانين مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة، وأطلقوا النار على المتظاهرين، ووقع تصادم بين الجانبين أدى إلى قتل سبعة من المواطنين وإصابة آخرين بلغ عددهم الأربعين، من بينهم بعض رجال البوليس الذين كانوا يؤدون واجبهم محاولين السيطرة على الموقف ودفع عدوان المعتدين.

واحتلت القوات البريطانية المدينة بدعوى المحافظة على الأمن وحماية أرواح الرعايا البريطانيين، فى حين لو ترك الأمر لقوات البوليس لأمكنها المحافظة على الأمن والنظام، وقد درجت القيادة البريطانية فى مثل هذه الظروف على ترك المظاهرات وعدم التحرش بها، ولكنها فى ١٦ أكتوبر والأيام التالية دفعت سياراتها المصفحة إلى مهاجمة الأهلين فى الشوارع وإطلاق النار عليهم جزافاً، واستباحت لنفسها اقتحام مساكنهم بدعوى تفتيشها، كما أخذت فى تفتيش القطارات والسيارات الآتية إلى المدينة أو الخارجة منها.

معركة بورسعيد الأولى
(١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١)

وفى هذا اليوم تكررت المأساة فى مدينة بورسعيد، فإن مظاهرات المواطنين قوبلت فى نحو الساعة الخامسة مساءً بهجوم من السيارات المصفحة البريطانية وقابل الجمهور هذا العدوان بمهاجمة مخازن البحرية البريطانية المعروفة بالنيفى وأضرموا فيها النار، فازداد الإنجليز إمعاناً فى عدوانهم، وبلغ عدد من قتلوا من المواطنين فى هذا اليوم خمسة وأصيب كثيرون.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء فى هذه الواقعة: محمد مصطفى الحداد. وإبراهيم عبده خميس. وشهيد مجهول. والطالب نبيل منصور. والطالب عبد الحميد أحمد سليمان[(١١)].

(١١) كما وردت أسماؤهم فى دفتر وفيات بورسعيد عن سنة ١٩٥١

وازدادت الحالة تفاقماً فى المدينتين فى اليوم التالى (١٧ اكتوبر)

واحتل الإنجليز مكاتب الجمارك والجوازات والحجر الصحى والحجر الزراعى بالإسماعيلية وبور سعيد، وبعد أن اقتحموا أبوابها بالقوة، واعتقلوا بعض الموظفين وجردوا الحرس من أسلحتهم، ثم استولوا على مرافق مدينة الإسماعيلية كوابور المياه والكبارى، واستولوا على خط السكك الحديدية وأكشاكها من نفيشة إلى الإسماعيلية، وعطلوا المواصلات بوقف القطارات وتفتيشها، ووضعوا أيديهم عنوة على جميع وسائل العبور إلى البر الشرقى للقنال وأوقفوا سيارة مدنية كانت فى طريقها إلى مدينة الاسماعيلية وسرقوا بالإكراه من أحد ركابها مبلغ مائتى جنيه بعد أن هددوه بإطلاق النار عليه.

وفى ٢٣ أكتوبر بينما كان الشهيد عبد الفتاح محمد المطرى يقود سيارة النقل التى كان يملكها فى طريقه من بورسعيد إلى القاهرة انطلقت خلفه قافلة من السيارات البريطانية فى طريقها إلى الإسماعيلية، وأراد من فيها من الإنجليز أن يتخطوا سيارته بطريقة همجية، إذ لم يستعملوا آلة التنبيه لكى يفسح لهم الطريق، بل أطلقوا عليه الرصاص تباعاً فأصابت منه مقتلا وخر صريعاً شهيداً[١٢].

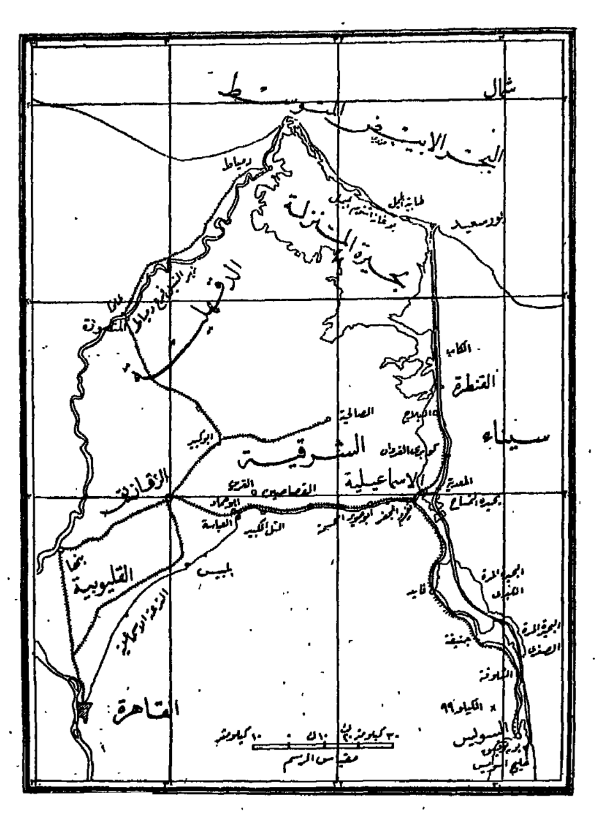
احتلال كوبرى الفردان

وفى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ شنت قوة بريطانية هجوماً مفاجئاً على كوبرى الفردان الذى كان فى حوزة الجيش المصرى، وكان يحرسه عدد ضئيل من الجنود المصريين، فاستولى الإنجليز على الكوبرى، عنوة بعد أن قتلوا جنديين مصريين[١٣] من الذين كانوا يتولون حراسته، وجرحوا خمسة آخرين وأسروا ضابطاً مصريا وأربعة وعشرين جنديًا.

وقد بادر الإنجليز إلى احتلال هذا الكوبرى لما له من الأهمية الاستراتيجية، فهو الوسيلة البرية الموصلة بطريق السكة الحديدية بين مصر وسيناء عبر قناة السويس وعن طريقه تمر القطارات الذاهبة إلى مواقع القوات المصرية فى سيناء

(١٢) ورد اسمه فى دفتر وفيات بورسعيد وأنه قتل يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١

(١٣) إبراهيم عبد النبى والسيد محمد مناصيرى كما جاء فى دفتر وفيات بورسعيد.



خريطة منطقة قناة السويس وشرق الدلتا

وفيها المواقع التى ورد ذكرها فى الفصل الأول

والعريش وغزة، وقد أرادت القيادة البريطانية باحتلاله أن تسيطر على نقطة الاتصال بين داخل مصر وهذه المواقع، وتعزل القوات المصرية بها، ولم تستعد الحكومة وقتئذ للاحتفاظ بهذا الكوبرى الهام، فلم تزد القوة الضئيلة التى كانت تحرسه، فسهل ذلك على الإنجليز احتلاله.

واحتلوا منطقة (المعدية) التى تقع على بُعد ميل من شمال الإسماعيلية، واحتلوا (القنطرة) ووضعوا أيديهم عنوة على وسائل التعدية إلى البر الشرقى للقنال.

احتلال جمرك السويس

واستولى الإنجليز فى السويس على المعدية الكائنة على ضفة القنال المقابلة لصحراء سيناء، واحتلوا جمرك السويس يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١، ونصبوا المدافع الرشاشة على سطوحه تهديداً للمدينة.

عزل منطقة القنال
وإقامة حكم عسكرى بريطانى فيها

كانت خطة الإنجليز التى رسموها لمواجهة الكفاح الشعبى فى منطقة القنال أن يستولوا على جميع الأماكن الهامة فى المدن والنقط الواقعة فيها، وعزل هذه المنطقة عن القطر المصرى، وإقامة حكم عسكرى بريطانى غشوم فى أنحائها، ومقاومة كل حركة فيها بالعسف والتنكيل.

وقد تدفقت الإمدادات على القوات البريطانية فى منطقة القنال، وأخذت ناقلات الجنود تفد قادمة من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر حاملة الجند والعتاد.

ونفذ الإنجليز خطتهم فاعتبروا منطقة القنال منطقة بريطانية تحكم عسكريًا، وتجاهلوا السلطات المصرية.

وبلغ بهم الاستخفاف بالسلطات المصرية أنهم أخذوا يقبضون على بعض الموظفين وبعض ضباط البوليس ويبعدونهم عن المنطقة بدعوى أنهم «غير

مرغوب فى بقائهم»، وأنهم لا يطمئنون إليهم، واعتقلوا كذلك بعض ضباط الجيش المصرى.

واغتصبوا بعض المساكن والأماكن التى اختاروها لإسكان جنودهم وقواتهم المسلحة، واستولوا على منطقة الحجر الصحى بالقرب من الإسماعيلية على طريق مصر – فلسطين، وأقاموا هناك نقطة أخرى للتفتيش فى نفس المكان الذى تتخذ فيه الإجراءات الصحية للمسافرين.

وأخذت الدوريات الإنجليزية المسلحة، بالمدافع الرشاشة تجوب شوارع بورسعيد والإسماعيلية والسويس مستفزة شعور المواطنين.

وسيطرت القوات الإنجليزية على المدن والقرى القائمة بمنطقة القنال، واحتلت مداخل الطرق المؤدية إليها، وعمدت إلى اضطهاد سكانها والعدوان عليهم من قتل وسلب ونهب وخطف للأرزاق والمواد الغذائية بالقوة من المحال العامة ومن مخازن الجمارك ومن السيارات والمركبات التى تحمل مواد التموين إلى سكان هذه المنطقة، وأخذت تهدد كثيرين من العمال الذين أزمعوا الانسحاب من المعسكرات البريطانية وغيرهم وتكرههم على البقاء بقوة السلاح إلى أن يجدوا بديلا عنهم.

وأوقفت تقريبًا كل المواصلات بين منطقة القناة وبقية القطر، وفرضت تفتيشًا على جميع المصريين الراغبين فى الدخول إليها أو الخروج منها، مهما كانت مكانتهم ووظائفهم، سواء كانوا مدنيين أو عكسريين، وكان هذا التفتيش ينطوى على الإذلال والتحقير، ولم تستثن منه إلا أفرادًا قلائل مزودين بتراخيص من القيادة البريطانية أو من القناصل الإنجليز فى مدن هذه المنطقة، وكان التفتيش يحدث ابتداءً من محطة نفيشة، فكانت القطارات تؤمر بالوقوف. ويتولى تفتيش جميع المسافرين ضباط وجنود إنجليز ذوو غلظة وشراسة، فلم يوقروا كبيرًا، ولم يرعوا صغيرًا، ولم يستثنوا النساء والأطفال، وكان التفتيش يجرى وفى أيدى من يتولونه المسدسات والبنادق يهددون بها من يمتنع عن فتح حقائبه أو تفتيش جيوبه.

ولما اشتد الكفاح ونشطت كتائب الفدائيين، كانت القطارات والسيارات تفتش فى أبى حماد والتل الكبير حيث كانت أولى نقط الاحتلال، وتفتيش السيارات المسافرة فى طريق القاهرة - السويس عند الكيلو ٩٩ وهو المدخل إلى السويس (انظر الخريطة ص ٥٥).

واستباحوا تفتيش القرى والعزب والمساكن الواقعة فى المنطقة بطريقة استفزازية مهدرة للكرامة الإنسانية.

وشملت إجراءات التفتيش رجال القضاء والنيابة، والعبث بأوراقهم وبملفات القضايا، مما اضطر كثيرًا منهم إلى العدول عن الذهاب إلى مراكزهم توفيرًا لكرامتهم.

ثم منع الإنجليز تسيير القطارات فى منطقة القنال، فشلت حركة النقل والانتقال إليها.

وتعطلت الإجراءات الصحية بسبب العقبات التى لقيها الموظفون الصحيون فى أداء واجباتهم، مما عرض صحة المواطنين للخطر.

هذا، إلى أن الإنجليز قد استقدموا عمالا من مناطق موبوءة ليحلوا فى معسكراتهم محل العمال المصريين الذين انسحبوا منها، وبعض هؤلاء العمال الأغراب وفدوا من بلاد مصابة بالحمى الصفراء دون إخطار السلطات الصحية المصرية بقدومهم لفحصهم واتخاذ الإجراءات الوقائية بالنسبة لهم، مما ترتب عليه تعريض البلاد لأشد الأمراض الوبائية فتكًا وهو مرض الحمى الصفراء.

وقد احتجت وزارة الصحة على هذه التصرفات لدى الهيئة الصحية العالمية.

ومنع الإنجليز جنود خفر السواحل وسلاح الحدود من أداء مهمتهم فى ارتياد الشواطئ والطرق فى منطقة القنال، مما أدى إلى ازدياد نشاط المهربين وتسرب المواد المخدرة من ثغور القنال إلى جميع أنحاء البلاد.

ولم يتورع الإنجليز عن ارتكاب أقسى الأساليب العدوانية فى مقاومة حركة الكفاح.

فلم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تخولهم حق احتلال المدن الكبرى فى منطقة القنال، وكانت أماكن الاحتلال محددة فى مواقع معينة، ولم يكن فى نصوص المعاهدة ما يجيز لهم مشاركة حكومة مصر فى حفظ الأمن فى المدن.

ولكنهم بعد إلغاء المعاهدة استباحوا احتلال المدن الهامة وهى بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وأخذوا يطلقون النار جزافًا على المصريين فى شوارعها.

وهاجموا أكشاك السكك الحديدية، واستولوا على ما فيها من آلات ومهمات وكانوا يهاجمون المسافرين بحجة التفتيش عما لديهم من سلاح.

واستولوا على كل ما أمكنهم الاستيلاء عليه من القطارات والعربات والمهمات المملوكة لمصلحة السكك الحديدة وأرهبوا بعض موظفيها بالسلاح لإجبارهم على العمل فى خدمة أغراضهم العسكرية.

وعزلوا الجيش المصرى فى غزة وسيناء، ومنعوا إتصاله بالجيش غربى القنال، وكانوا يتربصون ببعض فصائل الجيش المصرى المنعزلة ولأفراده فيطلقون عليهم النار.

ونهبوا ما استطاعوا نهبه من مواد التموين التى كانت ترد لسكان مدن القنال.

واستهانوا بالإجراءات الجمركية فأدخلوا ثغور القنال بضائع ومهمات عسكرية ومدنية عنوة من الجمارك دون دفع الرسوم المستحقة ودون أن يتبعوا الاشتراطات الجمركية المقررة عليها، وقد بلغت الرسوم المستحقة لجمرك بورسعيد وحده فى الفترة من ١٦ أكتوبر إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ ١,٤٢٤,١٠٥ جنيه لم يدفعوا شيئًا منها.

وبلغ عدد الاحتجاجات الرسمية التى قدمتها السلطات الجمركية المصرية على ما ارتكبه الإنجليز من مخالفات جمركية من شحن وتفريغ وعدم سداد الرسوم المستحقة نيفًا وألف احتجاج.

وأخذوا يتسللون إلى داخل مديرية الشرقية، فقد كان لهم معسكر من قبل فى (التل الكبير) طبقًا لأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦، فأنشأوا نقطًا حربية أخرى بجانب أبى حماد، وأحاطوا ببلدتى القرين والعباسة وغيرها، وبات كثير من قرى مديرية الشرقية عرضة لحملاتهم التفتيشية والانتقامية.

التهديد بقطع البترول

وتمادى الإنجليز فى العسف والتنكيل فهددوا بمنع وصول مواد البترول والمازوت والبنزين الواردة من السويس إلى بقية المدن والأقاليم، وما يستتبع ذلك من حرمان المدن والقرى أسباب القوة المحركة فى الزراعة والصناعة وأعمال الصحة والصيانة، وتعريض البلاد للكوارث، وكادت السلطات البريطانية تنفذ وعيدها لولا تدخل السفير الأمريكى - المستر جفرسن كافرى - لدى هذه السلطات حتى حملها على العدول عن هذه الوسيلة الوحشية.

كتائب الفدائيين

تطوع كثير من الشباب فى كفاح الإنجليز فى القنال، وألفوا من بينهم كتائب سميت كتائب الفدائيين أو كتائب التحرير، تكونت فى القاهرة وفى المدن والقرى الواقعة فى منطقة القنال أو القريبة منها.

كان لهذه الكتائب عمل إيجابى جليل فى تنظيم حركة الكفاح وبث روح المقاومة فى نفوس المواطنين.

وذعر الإنجليز من جهاد هذه الكتائب وأخذوا يبحثون عن أماكن تدريبها وتسليحها ومواضع الأسلحة، وقاموا بحملات تفتيشية فى منازل المدن والقرى الواقعة فى منطقة القنال للبحث عن هذه الأسلحة.

كانت هذه الكتائب تدرب فى القاهرة على حرب العصابات.

وأنشئت أيضًا مراكز أخرى للتدريب فى بعض عواصم المديريات كالزقازيق ودمنهور، وفى بعض القرى الواقعة على مقربة من منطقة القنال.

ومن خير الكتائب التى كان لها قسط موفور فى الكفاح كتيبة البطل الشهيد أحمد عبد العزيز. وكتيبة (خالد بن الوليد) وكتيبة (محمد فريد).

وتطوع بعض القواد والضباط القدماء وبعض الضباط العاملين لتدريب هذه الكتائب، وفى مقدمتهم الفريق عزيز المصرى، واللواء صالح حرب.

وتولى الفريق عزيز المصرى تدريب هذه الكتائب فى القاهرة تدريبًا عسكريًا قبل سفرها إلى القنال، وتمرين أفرادها على حرب العصابات وعلى مهاجمة الإنجليز فى مخافرهم ومعسكراتهم.

وأخذ المواطنون فى القاهرة والأقاليم يتبرعون للكتائب بالأموال لتزويدها بالأسلحة وإمدادها بنفقات مهمتها.

على أن الحكومة قد أنكرت على عزيز المصرى وعلى القواد والضباط عامة الحق فى تدريب الكتائب، وقالت إن هذا من اختصاصها وحدها، وأصدرت فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٥١ بيانًا من رياسة مجلس الوزراء قالت فيه إن مجلس الوزراء قرر بجلسة ٢٥ نوفمبر أن تتولى الحكومة تدريب الكتائب وفقًا للنظام الذى تضعه هى، مع عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات لهذا الغرض، ومن شاء أن يتبرع لهذا المشروع فعليه أن يبعث بتبرعه إلى رياسة مجلس الوزراء.

واستندت الحكومة فى قرارها إلى أن بعض الخطرين على الأمن العام وذوى السوابق والهاربين من المراقبة قد انتهزوا فرصة إقدام الشباب على تأليف كتائب الفدائيين، فاندسوا فى صفوفهم، وارتكبوا كثيرًا من حوادث الاعتداء على النفس والمال ضد المواطنين، مستغلين اسم الكتائب، ومعللين حملهم للأسلحة النارية بدون ترخيص بأنهم من أفراد الكتائب، فرأت الحكومة حرصًا على سمعة البلاد ومنعًا لروح الفوضى من الانتشار باسم الكتائب أن تضع حدًا لهذا الاستغلال وتتولى الإشراف على تنظيم الكتائب وتدريبها.

وفى الحق أن هذا الاستغلال الذى أشارت إليه الحكومة فى بيانها قد أيدته حوادث وقعت فعلا وترامت إلينا أنباؤها فى حينها، وتحققنا منها مع بالغ الأسف.

وهكذا يبدو أن روح الشر والإجرام كثيرًا ما تختلط فى أخطر الظروف بالروح الوطنية الصادقة فتعطلها وتصمها بما هى منه براء.

كما ترامى إلينا أن أموالا كثيرة جمعت بطريق التبرع للكتائب ولكن جانبًا كبيرًا منها لم يصل إلى الفدائيين! وكانت فرصة لبعض المستغلين.

وقد اشترك شباب الجامعات فى تأليف الكتائب ونظموا صفوفهم فيها بإشراف بعض الضباط وبعض الأساتذة، وأقبلوا على تنظيم كتائبهم بحماسة وتضحية تدعوان إلى الإعجاب، وأخذوا ينشئون الخيام والمعسكرات فى حرم الجامعات للتدريبات العسكرية وكل ما يتصل بحرب العصابات، وكانوا إذا أتموا التدريب يسافرون جماعات أو فرادى إلى منطقة القنال ليساهموا فى الجهاد.

واعتمدت الحكومة مبلغ مائة ألف جنيه لتدريب الفدائيين تدريبًا عسكريًا، على أنها لم تكن جادة فى قولها إنها ستتولى هذا التدريب، فإنها لم تعمل عملا جديًا فى هذا السبيل، واكتفت بتأليف لجنة لتنظيم هذه الكتائب، وكل ما عملته هذه اللجنة أن أخذت تطوف بعدة أماكن لتختار منها ما يصلح للتدريب.

ولم تقدم الحكومة للفدائيين معاونة جدية، فلا هى زودتهم بالأسلحة والذخائر، إلا النزر اليسير منها، ولا هى نظمت قيادتهم، ولا رسمت لهم خططًا منسقة، بل تركتهم وشأنهم، وترتب على ذلك تسرب الارتجال إلى حركاتهم.

ورغم هذه الملابسات فقد كان للفدائيين عمل إيجابى واسع المدى بعيد الأثر فى قتال الإنجليز، فعلى أيديهم تم الاستيلاء على كثير من أسلحة الجنود البريطانيين، وقتل عدد كبير منهم، ونسف بعض المنشآت فى المعسكرات البريطانية ومستودعات البنزين والخطوط الحديدية فيها، ونسف بعض القاطرات والسيارات، وقطع المواصلات التلغرافية والتليفونية، ومهاجمة قوافل البريطانيين وإطلاق النار عليهم فى طريقهم إلى معسكراتهم، وفى تحركاتهم الحربية.

معركة الإسماعيلية الثانية
(١٧، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١)

وقعت حوادث دموية فى مدينة الإسماعيلية يومى السبت ١٧ نوفمبر والأحد ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١، كان الجانب البريطانى هو البادئ فيها بالعدوان.

بدأت هذه الحوادث بإطلاق الجنود البريطانيين النار يوم ١٧ نوفمبر على رجال البوليس من (بلوكات النظام)[١٤] وهم فى ثكنتهم، فأصيب اثنان منهم بادئ ذى بدء بجروح بالغة، فاضطر زملاؤهما إلى رد العدوان بإطلاق النار مما لديهم من الأسلحة، دفاعًا عن أنفسهم. ولما رأى الجنود البريطانيون ثبات رجال البوليس، وصمودهم للعدوان، استدعوا نجدات كبيرة وأحاطوا بالثكنة التى كان يرابط بها رجال البوليس، وأمطروا من بداخلها وابلا من الرصاص، وفى الوقت نفسه أخذت القوات البريطانية تطلق النيران فى مختلف أنحاء المدينة دون تمييز بين رجال البوليس والمدنيين.

واشترك فى العدوان بعض الدبابات والمصفحات البريطانية، وحلقت بعض الطائرات الإنجليزية على ارتفاع قليل فوق ميدان المعركة لتلقى الرعب فى النفوس، واشترك فى المعركة بعض المدنيين البريطانيين، فكانوا يطلقون النار من نوافذ مساكنهم.

وسقط من الجانبين قتلى وجرحى.

وفى اليوم التالى (الأحد ١٨ نوفمبر) أراد البريطانيون أن ينتقموا من رجال البوليس والمدنيين لصمودهم فى رد العدوان السابق، فخرجوا إلى الشوارع يستفزون المدنيين. ورجال البوليس، فأخذ هؤلاء يستعدون لملاقاتهم، وحصنوا ثكنتهم بأكياس الرمل والأسلاك الشائكة، وحوالى الظهر أخذت قوة بريطانية

---

(١٤) جنود بلوكات النظام هم الذين يفرزون من أنفار القرعة فى التجنيد ويلحقون بالبوليس كقوات احتياطية للطوارئ ويوزعون على العاصمة والأقاليم، والذين يخصصون للأقاليم يسمون بلوكات نظام الأقاليم. وقد أرسلت الحكومة نحو ألف من هؤلاء الجنود إلى مدن القنال ليعاونوا جنود البوليس على حفظ الأمن فيها.

تطلق الرصاص على الثكنة وتحاول اقتحامها فقاومهم رجال البوليس بإطلاق النار عليهم.

وسقط من الجانبين فى هذا اليوم أيضًا قتلى وجرحى.

أسفرت هذه الحوادث الدامية عن عدد كبير من القتلى والجرحى من الجانبين.

فبلغ عدد القتلى من المصريين ثلاثة عشر، منهم ثمانية من رجال البوليس وخمسة من المدنيين، و ١٨ جريحًا من رجال البوليس و ١٥ جريحًا من المدنيين.

وبلغ عدد قتلى البريطانيين ثمانية، منهم خمسة من الضباط وجاويش وجنديان ولم يعرف عدد الجرحى منهم على وجه التحقيق.

واحتل البريطانيون مبنى الإسعاف القريب من ثكنة بلوكات النظام ليسيطروا عليها، مما أفضى إلى طرد رجال الإسعاف ومنعهم من القيام بواجبهم نحو الجرحى، وبذلك ظل كثير من الجرحى فى الشوارع دون إسعاف، وهذا من أبلغ ما وصل إليه العسف والتنكيل.

وقد أظهر سكان مدينة الإسماعيلية بسالة فى رد العدوان، كما استبسل جنود البوليس فى صده، وأسهم هؤلاء وأولئك فى التضحية والفداء.

وشيعت جنازة القتلى من المصريين فى احتفال مهيب سار فيه سكان المدينة جميعًا.

وقرر مجلس الوزراء بجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه لتوزيعها على ورثة شهداء رجال البوليس الذين قتلوا فى معارك ١٧، ١٨ نوفمبر بالإسماعيلية. وعلى الجرحى منهم، وتعليم أبناء هؤلاء وأولئك بالمجان فى جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعى.

وصرفت مبالغ أخرى للشهداء والجرحى من المدنيين.

اتفاق أرسكين - غزالى
(١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١)

على أثر معركة الإسماعيلية الثانية استبانت فظاعة العدوان من الجانب البريطانى.

فطلب الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القنال من محافظ القنال (عبد الهادى غزالى) أن يقابله فى الفردان للتحدث إليه فى وضع حد لهذه الحوادث، فقابله المحافظ فى الموعد المحدد، وطلب إليه أرسكين عدة مطالب كشرط لتهدئة الحالة وهى:

١ - سحب قوات البوليس المصرى من الحى الإفرنجى بمدينة الإسماعيلية إلى أن يتم نقل العائلات الإنجليزية من المنطقة.

٢ - سحب جنود بلوكات النظام من حراسة المرافق العامة وإناطة هذه المهمة بجنود الصف الأول من البوليس.

٣ - عدم ظهور الضباط والجنود المصريين بأسلحتهم فى حى الإفرنج إلى أن يتم ترحيل العائلات الإنجليزية، على أن تجلو القوات البريطانية عن المدينة بعد ترحيل هذه العائلات.

وهدد أرسكين المحافظ بأنه فى حالة عدم قبول هذه المطالب وتنفيذها فإن الإنجليز سيأخذون على عاتقهم مسئولية الأمن وسيعمدون إلى إجلاء البوليس المصرى من المنطقة كلها.

وقبل الجانب المصرى هذه المطالب. وتم فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ اتفاق بهذا المعنى عرف باتفاق أرسكين - غزالى.

وقبل الموعد الذى حدده الجانب البريطانى تم نقل قوات بلوكات النظام من حى الإفرنج حيث توجد ثكنتهم إلى مدرسة البنات الابتدائية فى حى العرب.

وفى أثناء مقابلة محافظ القنال للجنرال أرسكين أبلغه احتجاج الحكومة

المصرية على اعتداء الإنجليز على الأهلين والبوليس، ووصف هذا العدوان بأنه إرهاب مدبر وأنه وصمة فى جبين العسكرية والإنسانية.

وكان معنى اتفاق أرسكين - غزالى أن يوكل إلى البوليس المصرى المحافظة على الأمن فى الإسماعيلية بعد رحيل العائلات الإنجليزية، وتحريم المدينة على الجنود البريطانيين، أو بعبارة أخرى هو رجوع إلى أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ التى لم تكن تخول للبريطانيين احتلال مدن الإسماعيلية وبورسعيد والسويس، على أن الإنجليز قد نقضوا هذا العهد كما سيجىء بيانه.

جلاء العائلات البريطانية

وأخذت أفواج العائلات البريطانية تجلو عن الإسماعيلية وعن مدن القنال عائدة إلى بريطانيا، وكان هذا الجلاء نذيرًا بعدم اطمئنان الإنجليز على حياة عائلاتهم فى هذه المنطقة بعد ما رأوه من استبسال المصريين فى معركة الإسماعيلية الثانية.

وقد بلغ عدد العائلات التى جلت عن الإسماعيلية وغيرها فى أعقاب معركة ١٧، ١٨ نوفمبر زهاء ألف أسرة.

معركة السويس الأولى
(٣ ديسمبر سنة ١٩٥١)

وقعت فى السويس يوم الاثنين ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ معركة دامية كان الإنجليز هم الباغين فيها، وذلك أنه قبيل ظهر هذا اليوم كانت إحدى سيارات النقل التابعة للبوليس تقل قوة من جنود بلوكات النظام وتسير عند مدخل المدينة آتية من الطريق الصحراوى، فتعطلت السيارة بالقرب من ورشة السكك الحديدية فى منطقة الأربعين، فترجلت القوة وأخذت فى إصلاح عطب سيارة النقل (اللورى).

وفى هذه اللحظة أخذ الجنود الإنجليز الموجودون بالمعسكر البريطانى فى إطلاق النار على أفراد هذه القوة، دون تحذير أو إنذار، وقد انهال الرصاص

سراعًا وتباعًا على رجال البوليس، فقابلوا العدوان بإطلاق النار على المعتدين.

وفى الوقت نفسه خرجت قافلة من السيارات الإنجليزية المسلحة بلغت عدتها سبعين سيارة، تقل جنودًا مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة، واتجهت إلى المدينة، وأخذت تطلق النار على الأهلين جزافًا، وقد صدتها سيارات البوليس المصرى قدر ما استطاعت، وأجاب رجال البوليس والأهلون على الضرب بضرب مثله، واستمرت المعركة عدة ساعات.

وفى المساء هدأت الحالة نوعًا، وانسحبت السيارات البريطانية المسلحة إلى جوار معسكرها، وبقيت قوات بريطانية تحاصر ورشة السكك الحديدية القريبة من المعسكر، وحوصر فيها الموظفون والعمال.

وقد أبدى رجال البوليس والمدنيون فى هذه المعركة من البطولة والشجاعة فى الكفاح ما يعد مفخرة للروح المصرية العالية، فقد كانوا يحاربون قوات تفوقهم عددًا وعُددًا.

وكان للفدائيين عمل يذكر بالثناء فى هذه المعركة، فقد ألفوا من بينهم فرقة مجهزة بالبنادق والمدافع السريعة الطلقات، وتحصن أفراد هذه الفرقة فى مواقع خفية مواجهة للمعسكرات البريطانية التى كانت تأتى منها النجدات إلى الجنود البريطانيين فى أثناء شبوب المعركة، وأصلوا هذه النجدات نارًا حامية من الأماكن التى كانوا ممتنعين فيها.

واستشهد فى هذه المعركة ٢٨ (ثمانية وعشرون) من المصريين، منهم ٧ من رجال البوليس، وبلغ عدد الجرحى سبعين جريحًا، منهم ١٢ من رجال البوليس، وكان من بين القتلى والجرحى المدنيين طفل، وأربع من النساء.

وبلغ عدد قتلى البريطانيين ٢٢ (اثنين وعشرين) وأصيب منهم أربعون بجراح مختلفة.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء فى هذه المعركة: محمود عبد اللطيف عامل بتليفونات السويس، فريد يسرى كونستابل المرور بالسويس، فتحى بدوى

أحمد من جنود بلوكات النظام، سعد خليل أبو النجا جندى من قوة بوليس قسم الأربعين، إمام السيد الوكيل أونباشى بقوة القسم المخصوص بالسويس وقد سقط شهيدًا وهو يتحدث بالتليفون إلى المحافظة عن سير المعركة، لطفى عبد الرحمن، عبد المجيد حسين محمد، على أبو العنين، محمد محمد البحيرى، إبراهيم عبد العاطى، محمد عباس، عبد الله عباس، محمد إبراهيم، بهاء الدين على، العربى محمد سيد، نظير نجيب خير، محمد طه، محمد أحمد حسن، حلمى درويش الدكرورى، إبراهيم محمد عبد الله، عبده عبد الحميد البحيرى، محمد متولى من جنود بلوكات النظام، مدين الطوخى من جنود حراسة السكك الحديدية، حنفى زهران ملاحظ ورشة السكك الحديدية، السيدة شمعة عبد الله حسين، السيدة خديجة زكى أحمد، سعد عثمان، السيد محمد سليمان، إبراهيم عبدالرحيم السيد، عبدالفتاح البلادى، السيد بكرى الجلف.

ومن هؤلاء من توفوا متأثرين بجراحهم فى الأيام التالية للمعركة.

تجدد القتال فى السويس
(٤ ديسمبر سنة ١٩٥١)

تجدد القتال فى السويس يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١.

ففيما كانت المدينة يخيم عليها السكون الرهيب حدادا على شهداء اليوم السابق – ٣ ديسمبر – وقع عدوان جديد يوم ٤ ديسمبر من القوات البريطانية، وفى الوقت الذى كان أهل المدينة يستعدون لتشييع جنازات الشهداء، وبدأ العدوان حين كان الأهلون يشيعون جثمان الشهيد حنفى زهران ملاحظ ورشة السكة الحديدية إلى الإسماعيلية تمهيدًا لنقله إلى مسقط رأسه فى الزقازيق، ولما بلغت الجنازة (كوبرى الهويس) تصدت لها قوة بريطانية مؤلفة من ثلاث دبابات وأربع مصفحات وبضع سيارات مسلحة، وأخذت هذه القوة تطلق النار جزافًا على المشيعين والأهلين ورجال البوليس، وعلى المنازل القريبة من ذلك المكان.

وأمام هذا العدوان الأثيم عمد الأهلون ورجال البوليس إلى الدفاع عن

أنفسهم، فنشب قتال بين الفريقين استمر نحو ساعة، وكان الموقف غير متكافئ، إذ بينما كان الإنجليز يستخدمون نوعًا من الرصاص كبير الحجم ويرمون الأهلين بقنابل المدافع التى كان دويها يتجاوب فى أنحاء المدينة ويهزها هزًا عنيفًا. كان الأهلون لا يستخدمون سوى البنادق العادية التى وصلت إليها أيديهم.

أسفرت هذه المعركة عن عدد كبير من القتلى والجرحى من الجانبين. فقد قتل من المصريين ١٥ شهيدًا منهم سيدة، واثنان من رجال البوليس، وبلغ عدد الجرحى ٢٩، منهم ٦ من رجال البوليس وطفل.

وبلغ عدد القتلى من الإنجليز ٢٤ قتيلا بين ضباط وجنود و٦٧ جريحًا وقد عرفنا من أسماء الشهداء فى هذه الواقعة: أحمد السيد محمد وهبى جندى من قوة السواحل. عبد الله عبد المنعم جندى من بلوكات النظام. عبد الحميد عبد الرازق. عبد الله صالح بيومى جندى من قوة الحدود. محمد إبراهيم المنشاوى. يوسف حسن أحمد الشربينى تاجر. أحمد عطيفى تاجر. حسين عزازى تاجر. أحمد حسن يونس. إبراهيم شمس الدين، الحاج أحمد أبو ستين، أحمد جاد الحق، منقريوس حنا. محمد محمد حسين. حسن عبد الله على. عبده جميعى. السيدة فريدة وهبه.

وبالرغم من مجزرة هذا اليوم شيعت المدينة جنازة شهداء معركة ٣ ديسمبر فى احتفال مهيب، خيم عليه الحزن العميق.

تشييع جنازة الشهداء

(٥ ديسمبر)

وفى ٥ ديسمبر شيعت مدينة السويس جنازة الشهداء الذين سقطوا فى معركة اليوم السابق – ٤ ديسمبر – وكانت نعوش ضحايا خمسة عشر شهيدًا تخرج من المستشفى واحدًا فى إثر الآخر، وهى مغطاة بالعلم المصرى. وفى طليعة هذه النعوش نعش صغير بضم جثمان حسن عبد الله على الطالب بمدرسة النهضة الابتدائية، وهو شاب لم يتجاوز العاشرة من عمره، وقد سقط شهيدًا وهو فى

طريقه إلى مدرسته، واشتركت جميع طبقات الشعب فى تشييع أولئك الشهداء. فكان مشهدا رهيبًا، أعاد إلى الأذهان تشييع جنازات الشهداء فى ثورة سنة ١٩١٩.

ضرب محافظة الإسماعيلية بالمدافع

(١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١)

فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ هاجمت سيارة بريطانية مصفحة دار محافظة الإسماعيلية، وأطلقت عليها نيران البنادق ومدافع الهاون، فتهدم جزء من سور الدار، وأصيب حائط مكتب مأمور القسم.

وقد رد جنود البوليس على هذا الضرب بضرب مثله من البنادق.

وأسفر هذا الاشتباك عن قتل جنديين من الجانب المصرى وأربعة من الجانب البريطانى.

وكان هذا الهجوم الغادر نقضًا للعهد الذى أخذه الإنجليز على أنفسهم فى اتفاق أرسكين – غزالى بتحريم مدن الإسماعيلية وبورسعيد والسويس على الجنود البريطانيين.

منع المظاهرات وإغلاق المدارس

هاجت الخواطر بسبب استمرار عدوان الإنجليز على المواطنين فى منطقة قناة السويس وازدياد عدد الضحايا. فقد بلغ عدد الشهداء منهم منذ معركة الإسماعيلية الأولى فى ١٦ أكتوبر إلى معركة السويس الأخيرة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ – ١١٧ (مائة وسبعة عشر) قتيلا، وعدد الجرحى ٤٣٨ (أربعمائة وثمانية وثلاثين) جريحًا.

فأخذت المظاهرات تطوف فى شوارع القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الكبرى منذ ٥ ديسمبر، وتجددت فى اليوم التالى، منادية بسقوط الاستعمار الغاشم، وتخللها نداءات عدائية لوزارة الوفد، ناسبة إليها التهاون فى حماية

الأهلين من عدوان الإنجليز. وحطم المتظاهرون كعادتهم مصابيح النور فى بعض الشوارع، كما اقتلعوا بعض الأشجار فيها، وكان معظم المتظاهرين من الطلبة والعمال.

وقد أثارت هذه النداءات أعصاب الوزارة، فقررت منع المظاهرات فى أرجاء البلاد كافة، ابتداءًا من ٦ ديسمبر، وتعطيل الدراسة فى جميع معاهد التعليم فى القاهرة والإسكندرية والجيزة.

وقد أحسنت الوزارة صنعًا فى منع المظاهرات، وإغلاق المدارس مؤقتًا لأن هذه المظاهرات ما كانت تؤدى إلى تعزيز موقف مصر فى نضالها، بل كانت ستؤدى حتمًا إلى تصدع الجبهة الداخلية وإضعافها فى تلك الساعات العصيبة. وإشاعة المصادمات بين طلبة المدارس ورجال البوليس، ووقوف كل فريق للآخر بالمرصاد. فى الوقت الذى يجب على الجميع مواجهة الاستعمار صفًا واحدًا.

وليت حكومة الوفد قد استمرت فى منع المظاهرات حتى يناير سنة ١٩٥٢. ولو أنها فعلت ذلك لما قامت يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ المظاهرات الصاخبة التى كان قيامها نذيرًا بذلك الحادث المشئوم - حادث حريق القاهرة - الذى سنتكلم عنه فى الفصل الثانى من الكتاب.

موقعة كفر أحمد عبده

(٨ ديسمبر سنة ١٩٥١)

لم تكن موقعة، بل كانت جريمة وحشية وقعت من الإنجليز على حى بمدينة السويس يسمى كفر أحمد عبده. وانتهت بتدميره وإبادته من الوجود.

يقع هذا الكفر بين وابور تكرير المياه الذى كان خاصًا بالقوات البريطانية وبين معسكرات القوات الواقعة شمال المدينة.

وقد أرادت القيادة البريطانية أن تشق طريقًا يصل هذه المعسكرات مباشرة بوابور المياه دون أن تتوسطه مساكن الأهلين، فاعتزمت هدم هذا الكفر. لأنه يقع

فى الطريق الذى أرادت شقه، وهذا الكفر يتألف من ١٥٦ منزلا يسكنها نحو ألفى نسمة.

ففى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ طلب الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية فى القنال من محافظ السويس (إبراهيم زكى الخولى) إخلاء منازل هذا الكفر. لاعتزام القيادة البريطانية هدمها فى ضباح يوم ٧ ديسمبر، بدعوى أن الكفر. يقع بجوار وابور المياه الذى يزود المعسكرات البريطانية بالماء، ولأنها تنوى أن تمد طريقًا وتقيم جسرًا يصلان بين المعسكرات البريطانية وهذا الوابور.

اتصل المحافظ بوزارة الداخلية، فرفضت طلب القيادة، وأمرت قوات البوليس بالسويس بحماية مساكن الكفر، والحيلولة دون هدمها، ودفع كل اعتداء يقع على ساكنيها من القوات البريطانية.

وأبلغ محافظ السويس هذا القرار إلى ممثل القيادة البريطانية بعد ظهر يوم ٦ ديسمبر، وقررت القيادة، إرجاء الهدم ٢٤ ساعة حتى تتاح الفرصة لاجتماع يعقده الجانبان.

عقد هذا الاجتماع بالسويس ظهر يوم الجمعة ٧ ديسمبر، وأصر الجانب المصرى على الرفض، وأعلنت القيادة البريطانية تصميمها على تنفيذ ما اعتزمت، وأعلنت وأنذرت أنها ستبدأ أعمال الهدم باحتلال الحى فى الساعة السادسة من صباح يوم السبت ٨ ديسمبر بقوات كبيرة من المشاة تؤيدها المدفعية والدبابات، وأنها ستباشر الهدم فى هذا اليوم، وطلبت إخلاء منازل الكفر من سكانها تمهيدًا لهدمها فى اليوم التالى (٨ ديسمبر).

ونظرًا لخطورة هذا الإنذار أبلغه المحافظ إلى وزارة الداخلية ليتلقى تعليماتها.

فاجتمع مجلس الوزراء خصيصًا على عجل بدار مصطفى النحاس بعد ظهر يوم الجمعة، وقرر رفض طلب القيادة البريطانية. وعهد إلى المحافظ باتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاومة كل اعتداء يقع على الأهلين. ومقاومة تنفيذ الإنذار بالقوة إذا لزم الأمر.

وكان الظن أن تعدل القيادة البريطانية عن تنفيذ إنذارها. تفاديًا من ملحمة

بشرية قد تقع إذا أصرت على موقفها، وتدخل السفير البريطانى السير رالف ستيفنسن فى الأمر. واتصل تلفونيًا يوم ٧ ديسمبر بالجنرال أرسكين فى (فايد) وطلب إليه إرجاء تنفيذ الإنذار ريثما يمكن الوصول إلى حل أقل خطورة مما طلب، ولكن أرسكين أصر على إنذاره، متعللا بأن الضرورات العسكرية تقضى بتنفيذه فى الموعد الذى حدده.

وأسرعت السلطات البريطانية فحشدت قوات ضخمة من ستة آلاف مقاتل. تعززهم نحو ٢٥٠ دبابة و٥٠٠ مصفحة من مختلف الأنواع والأحجام، وحوالى ٥٠ سيارة من سيارات الإشارة، وعدد من الطائرات الحربية. كل ذلك لاكتساح حى كفر أحمد عبده فى الموعد المحدد، وهو صبيحة يوم السبت ٨ ديسمبر سنة ١٩٥١.

وحاصرت القوات البريطانية مدينة السويس ليلا.

ووقفت بعض البوارج الإنجليزية فى الميناء مصوبة مدافعها نحو المدينة، مستعدة لضربها بالقنابل عند أول إشارة تصدر إليها.

وقد أدرك محافظ المدينة وذوو الرأى فيها ما يجر تنفيذ أوامر وزارة الداخلية بالمقاومة من الخراب وسفك الدماء دون جدوى، فاجتمعوا بمساء ٧ ديسمبر غير مرة، ورأوا اجتناب مقاومة الإنجليز فى عدوانهم الغاشم ليتفادوا تدمير مدينة السويس تدميرًا كاملا إذا اشتبك رجال البوليس بالقوات البريطانية.

وتحدث نائب المدينة الوفدى إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية تلفونيًا فى مساء ٧ ديسمبر. وأطلعه على أنباء الموقف. وأوضح له خطورة الحال، ولكن وزير الداخلية أصر على قرار الوزارة، وأمر المحافظ بالهجوم والضرب بالرغم من علمه أن القوات البريطانية مهدت للهجوم باحتلال سطوح بعض المنازل والعمارات فى المدينة لتقضى على كل حركة مقاومة.

وانتهى أعيان المدينة وذوو الرأى فيها إلى عدم تنفيذ أوامر وزير الداخلية، وقرروا عدم التعرض للقوات البريطانية فيما اعتزمت من عدوان أثيم.

واضطر سكان الحى وهم يؤلفون نحو ثلثمائة أسرة إلى إخلاء منازلهم ليلا.

والهجرة منها. حتى لا تبيدهم نيران المدافع والدبابات فى اليوم التالى، وأخذوا يرحلون عن ديارهم ومساكنهم حاملين ما استطاعوا حمله من متاعهم وأثاثهم، وتركوا معظمه بعد أن أعجلهم عنه ما كانوا فيه من فزع واضطراب، فكان هذا المنظر يثير الحزن والأسى.

وقد آوتهم المحافظة بقدر ما استطاعت. وأخلت لهم دار إحدى المدارس (مدرسة البنات)، ولما لم تف بإيوائهم أسكنتهم أكشاك الاستحمام القائمة بشواطئ السويس.

وفى الساعة العاشرة مساءً تقدمت القوات الإنجليزية بدباباتها وسياراتها المصفحة ومدافعها الثقيلة. وحاصرت الكفر تمهيدًا لنسفه.

وقبيل فجر يوم السبت ٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ قطعت السلطات البريطانية المواصلات التليفونية والتلغرافية بين السويس وماعداها من المدن والجهات، كما قطعت كل طرق المواصلات الأخرى، وعزلت المدينة عزلا تامًا.

وصار الإتصال بين مصر والسويس عن طريق اللاسلكى.

وفى الصباح الباكر من هذا اليوم المشئوم زحف ستة آلاف جندى على الهدف الذى حددوه، وقاموا بحصار منطقة واسعة حول كفر أحمد عبده، وأطبقوا عليها بدباباتهم ومدافعهم، واحتلت قوة منهم سطوح جميع المنازل المحيطة بالمنطقة المذكورة، ونصبوا مدافع الميدان البعيدة المدى بأول شارع فاروق، وصوبوها نحو المدينة، وعززت هذه القوات بأربعة آلاف جندى آخرين، كما عسكر جنود المظلات فوق سطوح العمارات، وأخذت طائراتهم الحربية تحلق فوق المنطقة المحاصرة على ارتفاع قليل.

أرسل محافظ المدينة نبأ هذا الزحف بطريق اللاسلكى إلى وزارة الداخلية، وأشار إلى خطورة تقدم رجال البوليس من مواقعهم لصد الإنجليز، لبعد مرمى قنابل المدافع البريطانية وعدم إمكان وصول نيران بنادق البوليس إلى مكان الحشود البريطانية.

فأجاب وزير الداخلية على هذه البرقية بأن على رجال البوليس أن ينفذوا قرار مجلس الوزراء بمقابلة القوة بالقوة.

فرد المحافظ على هذه البرقية ببرقية لاسلكية أخرى بأنه يتعذر على قوات رجال البوليس (وعددهم لا يزيد على أربعمائة جندى) الوصول إلى المكان الذى تهدم من المنازل، لاحتشاد قوات بريطانية مسلحة تربو على عشرة آلاف جندى، وعدد كبير من الدبابات ومدافع الميدان تسد الطريق إلى هذا المكان، وأن نائب المدينة وأعضاء البلدية وأعضاء اللجنة القومية بها قابلوه وطلبوا منه بإلحاح منع التصادم بين رجال البوليس والجيش البريطانى، حقناً للدماء، وحفظاً لأرواح الأهلين.

فرد وزير الداخلية على هذه البرقية ببرقية إلى المحافظ بتنفيذ التعليمات السابق صدورها إليه بالمقاومة إلى النهاية، مع أخذ الاحتياط اللازم لعدم إصابة الأهالى بأى أضرار.

واتصل رئيس قوات البوليس بالمدينة (اللواء مصطفى المتولى) ونائبها بالوزير، وأفهماه أن وضع قوات الطرفين بالنسبة لبعضها لا يسمح بأى اشتباك بينهما دون تعريض الأهالى للخطر المحقق، فأمر الوزير قائد البوليس باتخاذ كل الإجراءات اللازمة التى تكفل الجمع بين تنفيذ أوامر الحكومة بالمقاومة وبين صيانة أرواح الأهلين!!

ولقد لجأ المحافظ وقائد البوليس وأعيان المدينة إلى سلوك الخطة التى لا معدى عن اتباعها، وهى الحيلولة دون اشتباك رجال البوليس والأهلين بالقوة الزاحفة وعدم التعرض لها.

وزحفت قوات الهدم والتدمير على الحى الحزين، وهاجمت منازله البالغ عددها ١٥٦ منزلا. ونسفتها بالقنابل تحت حماية دباباتها ومدافعها وطائراتها، ودكتها دكاً، ونسفتها بالألغام، والمبانى التى استعصت على الهدم كان جنود المظلات يشعلون النار فيها ليسهلوا مهمة هدمها وتدميرها.

وزال حى كفر أحمد عبده من الوجود بهذه الوسيلة الهمجية. وصار بعد نسفه

أطلالا من الخرائب تشبه أطلال بعض مدن ألمانيا التى دمرها الحلفاء في أعظم حرب عرفها التاريخ!

ولاريب أن هذه «الموقعة» هي وصمة في جبين الاستعمار البريطاني. وصفحة سوداء في تاريخ انجلترا!

وما أن طيرت أسلاك البرق نبأها حتى قوبلت بالاشمئزاز والاستنكار في أرجاء العالم. واستنكر الناس على الأخص تجريد جيش جرار لهدم منازل قرية لا حول لها ولا طول، ولا ذنب ولا جريرة، واعتبرت هذه الجريمة من الفظائع التى تأباها الإنسانية وتقشعر منها الأبدان.

نتائج موقعة كفر عبده

كان للمأساة المروعة التى وقعت فى كفر عبده وللوحشية التى ظهر بها الإنجليز فى إبادة هذا الحى أثر عميق فى النفوس، واستبان منها تمادى الإنجليز فى العدوان على مصر. والاستهانة بكرامتها وحكومتها.

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية ممثلى دول العالم المجتمعين فى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التى كانت منعقدة وقتئذ بباريس مذكرة أوضحت فيها فظاعة العدوان البريطانى المسلح على القرية الآمنة، وتولى محمد صلاح الدين وزير الخارجية الذى كان يرأس وفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة تقديم هذه المذكرة إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة وإلى جميع رؤساء بعثات الدول المشتركة فيها، وفى الوقت نفسه قدمت الحكومة احتجاجًا شديدًا إلى وزير الخارجية البريطانية عن طريق سفير مصر بلندن.

واجتمع مجلس الوزراء فى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١. وتباحث طويلًا فى الموقف، وأصدر قرارات تدل على اشتداد الأزمة بين مصر وبريطانيا.

سحب سفير مصر فى لندن

وأهمها استدعاء سفير مصر فى بريطانيا – عبد الفتاح عمرو – احتجاجًا على تصرفات السلطات البريطانية فى منطقة القنال واعتداءاتها المتكررة.

وآخرها جريمة كفر عبده. وقد وصل السفير إلى القاهرة صبيحة يوم ٢٠ ديسمبر.

وهذا الإجراء كان بمثابة تمهيد لقطع العلاقات السياسية بين البلدين.

وقد أبلغت وزارة الخارجية السفير البريطانى فى القاهرة هذا القرار فى كتاب أوضحت فيه الأسباب التى بنى عليها وسجلت فيه فظاعة العدوان البريطانى قالت فيه:

«منذ ١٦ أكتوبر الماضى، وفى بمذكرات دبلوماسية متتالية، لم تتوان الحكومة المصرية عن الاحتجاج لدى حكومة لندن وسفارة المملكة المتحدة بالقاهرة على الفظائع وأعمال العدوان الكثيرة التى دأبت القوات البريطانية على ارتكابها فى منطقة قنال السويس ضد الأهالى وممثلى السلطة العامة ورجالها وعلى أملاك الدولة العامة والخاصة وممتلكات الأفراد، وكان آخر مظهر لهذه الاعتداءات البشعة ما وقع فى يومى ٨ و٩ ديسمبر الجارى من هدم قرية كفر عبده بالسويس هدمًا تامًا، فى ظل الدبابات والمصفحات والمدافع، وفى حمى القوات البريطانية المسلحة، وكان من جراء هذا العمل المستند إلى القوة الغاشمة تشريد ثلاثمائة أسرة من الطبقات العاملة أخرجوا من ديارهم وألقى بهم إلى عرض الطريق.

«وسيظل مثل هذه القرية كمثل دنشواى منقوشًا على صفحات قلوب المصريين، أثرًا باقيًا للفظائع وأعمال الظلم والجبروت التى ارتكبها الاحتلال البريطانى فى أرض الوطن.

«ولطالما طلبت الحكومة الملكية المصرية فى مذكراتها سالفة الذكر – ابتغاء تجنب أسباب الاحتكاك وإراقة الدماء – سحب القوات البريطانية فورًا من الأماكن التى احتلتها منذ ١٦ أكتوبر الماضى، واعتبار مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس مناطق محرمة على القوات البريطانية، فلم تقر الحكومة البريطانية فى المملكة المتحدة هذا الطلب إلا فى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها قيدته بتحفظات بالغة الخطر حتى أصبح إقرارها عديم الأثر.

«لذلك وإعلانًا للسخط والاحتجاج الصارخ إزاء هذه الحال التى كلفت مصر كثيرًا من أرواح أبنائها عدا المئات من الجرحى من المدنيين ورجال السلطة

العامة، وعدا الأضرار التى لا حصر لها فى المرافق والممتلكات - قررت الحكومة الملكية المصرية استدعاء سفيرها بلندن وقد صدر إليه الأمر بالعودة إلى القاهرة فورًا.

«ومن المقرر أن الحكومة الملكية المصرية تحتفظ بحقوقها كافة فى التعويضات عن الخسائر والأضرار التى وقعت بمنطقة القنال نتيجة للعدوان البريطانى، كما أنها تحتفظ باتخاذ ما تراه ملائمًا من الإجراءات وفق ما تقتضيه تطورات الأحوال مستقبلاً».

وقررت الوزارة أيضًا أن تمنح الحكومة أهل كفر أحمد عبده الذين هدمت منازلهم قطعة أخرى من أملاك الدولة فى مدينة السويس، وأن تبنى لهم على نفقتها منازل بدلاً من منازلهم التى هدمت، وتدفع لهم إعانات كتعويض لهم عن الخسائر التى لحقتهم، وفتحت اعتمادًا لهذا الغرض مقداره مائة وخمسون ألف جنيه لبناء هذه المنازل وتعويض أصحابها.

وقررت كذلك الاستغناء عن خدمات الموظفين الإنجليز فى المصالح الحكومية والاستيلاء على الأرض المقام عليها نادى الجزيرة للمنفعة العامة، وكان يرأسه السفير البريطانى.

وقررت نقل المكتب الهندسى المصرى من لندن إلى سويسرا، وهو مكتب أسس فى عهد الاحتلال، وكان من مخلفات الاستعمار، ومهمته استيراد ما يلزم الحكومة من الصفقات من المصانع الإنجليزية، كالقاطرات والسيارات الحكومية والآلات الحربية وجميع الأدوات الحكومية، وقد عمل هذا المكتب كثيرًا على جعل مصر عالة على المصانع الإنجليزية دون سواها.

وقررت الوزارة أيضًا استصدار تشريع بمعاقبة كل مصرى يتعاون مع السلطات العسكرية الاجنبية، وتشريع آخر بتعديل قانون حمل السلاح بحيث تكون الإباحة هى الأصل تمكينًا للمواطنين من الدفاع عن أنفسهم وبلادهم.

اجتماع صلاح الدين - إيدن

(١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١)

فى خلال الكفاح فى القنال، اجتمع محمد صلاح الدين وزير الخارجية بأنطونى إيدن وزير خارجية بريطانيا[١٥] بباريس، حيث كانت هيئة الأمم المتحدة مجتمعة، وكان الاجتماع بدار السفارة البريطانية فى العاصمة الفرنسية.

وقد تم يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ بناءً على طلب أنطونى إيدن وعملاً بنصيحة تلقاها من رالف ستيفنسون سفير بريطانيا فى مصر، واستمر الاجتماع ساعة من الزمن، دون أن يتفق الوزيران على شىء فى شأن القضية المصرية ذاتها، ولا فى شأن حوادث القنال.

وقد طلب إيدن فى الاجتماع إنهاء السياسة المصرية التى لا تنطوى على التساهل والتفاهم مع بريطانيا. والوصول إلى تسوية سلمية للنزاع القائم بين البلدين وإن الخطوة الأولى نحو أية تسوية هو تحسين جو العلاقات بينهما، وأن تبذل الحكومة المصرية كل جهدها حتى لا يسوء الموقف فى قناة السويس أكثر مما هو الآن (١٩٥١) وذلك قبل الدخول فى أية مفاوضات كاملة.

قد طلب صلاح الدين من جانبه أن يكف البريطانيون عما يقومون به فى منطقة القنال، وطلب أن تكون المفاوضات على أساس الجلاء ووحدة مصر والسودان.

وبدا من حديث إيدن أن بريطانيا لا تميل إلى التساهل فى موقفها، وسوغ هذا الموقف بأنها لا تحتمل ضربتين فى الشرق الأوسط فى آن واحد، ويكفيها الضربة التى تلقتها فى إيران بتأميم البترول وخروجها من عبدان.

واقترح إيدن عقد اجتماع آخر يدعو إليه قريبًا، فأجاب صلاح الدين بأنه مستعد لقبول هذه الدعوة إذا قرنت بإعلان استعداد بريطانيا للجلاء الناجز عن منطقة قناة السويس.

---

(١٥) كانت وزارة المحافظين تتولى الحكم برياسة ونستون تشرشل وفيها إيدن وزيرًا للخارجية.

وقال إيدن إن بريطانيا لا يمكنها مفاوضة مصر فى الوقت الذى تتوالى فيه الهجمات على القوات البريطانية.

وانتهى الاجتماع على غير جدوى، واتضح من الحديث الذى دار فيه أن لا أمل وقتئذ فى تسليم بريطانيا بمطالب مصر فى الجلاء ووحدة مصر والسودان ولا فى وقف العدوان فى القنال.

واتخذت الصحف البريطانية من هذا الاجتماع دعاية لسياستها ووسيلة لتخدير أعصاب المصريين وصرفهم عن الاستمرار فى الكفاح، ذلك الكفاح الذى أقض مضاجع الاستعمار، فأخذت هذه الصحف تعيد وتكرر أن بريطانيا معنية بالتفاهم مع مصر والموافقة على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، إذا ما تحقق الهدوء والاستقرار فى منطقة القنال، وهذا معناه الكف عن الكفاح والجنوح إلى الهدنة والمساومة.

على أن السفارة البريطانية بالقاهرة أذاعت بيانًا دل على أن لا جدوى وقتئذ من انتظار تغيير فى سياسة بريطانيا حيال مصر قالت فيه:

«ظهرت فى الصحف المصرية إيحاءات تدل على أن المغزى من مقابلة صلاح الدين باشا لمستر إيدن هو أن مستر إيدن سيعرض مقترحات جديدة لتسوية المشاكل الرئيسية للعلاقات المصرية البريطانية. ولكن ينبغى ألا يغيب عن البال أن الشرط لتحقيق أى تقدم فى هذه المباحثات هو أن توقف الحكومة المصرية اتخاذ التدابير ضد المصالح البريطانية فى مصر وأن تتوقف عن أعمال الإرهاب والتهديد فى منطقة القنال».

ومعنى هذا البيان أن الحكومة البريطانية كانت ماضية فى سياسة القوة الغشوم وتطلب من مصر الكف عن المقاومة.

ومع ذلك فعندما اطلع مجلس الوزراء على تقرير صلاح الدين بمضمون اجتماعه بإيدن صرح النحاس لمندوبى الصحف قائلا: (إن كل شىء على مايرام!).

تعيين حافظ عفيفى رئيسًا للديوان الملكى
(٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١)

من المسائل التى أثرت وقتئذ فى مجرى الحوادث تعيين الدكتور حافظ عفيفى رئيسًا للديوان الملكى، وكان من قبل رئيسًا لمجلس إدارة بنك مصر، وقد أصدر فاروق أمراً ملكيًا بهذا التعيين يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١، وكان هذا المنصب شاغرًا أكثر من عام ونصف عام منذ استقالة حسين سرى منه فى أبريل سنة ١٩٥١[١٦] فلم يكن ثم أسباب واضحة تدعو إلى شغل هذا المنصب فى الظروف العصيبة التى كانت تكتنف البلاد، ودلت الملابسات على أن سببه الجوهرى هو رغبة فاروق فى إخلاء مركز حافظ عفيفى فى بنك مصر ليشغله (إلياس أندراوس) أحد رجال حاشيته المقربين إليه وأداته فى اختلاساته وسرقاته، وقد شغل أندراوس فعلا مركز العضو المنتدب لمجلس إدارة البنك بعد تعيين حافظ عفيفى رئيسًا للديوان وتعيين عبد المقصود أحمد رئيسًا لمجلس إدارة البنك

فوجىء الرأى العام بهذا التعيين، كما فوجئت به وزارة الوفد. أما الرأى العام فقد استنكره وأخذ يتأهب للإعلان عن شعوره حيال هذا الحادث المفاجئ وأما وزارة الوفد فقد لزمت الصمت.

وأعقب هذا الحادث تعيين (عبد الفتاح عمرو) سفير مصر فى لندن وقتئذ – والمعروف بميوله الإنجليزية – مستشارًا للديوان الملكى فى الشئون الخارجية. مع استمرار شغله لمنصبه الأصلى، وأصدر فاروق أمره بهذا الندب يوم ٢٥ ديسمبر أى فى اليوم التالى لتعيين حافظ عفيفى رئيسًا للديوان.

وقد فوجئت الوزارة أيضًا بهذا الندب ولزمت الصمت. على الرغم مما فيه من افتئات على حقوقها الدستورية.

أثارت هذه التعيينات خواطر المواطنين. وعدوها تحديًا من السراى لحركة

(١٦) راجع الجزء الثالث من كتابنا (فى أعقاب الثورة «سنة ١٩١٩»).

الكفاح فى القنال، وتعبيرًا عن رغبة الملك فى التفاهم مع المستعمرين، والتنكر له فى كفاح الشعب. كما فعل الخديو توفيق فى إبان الثورة العرابية سنة ١٨٨٢.

المظاهرات الصاخبة ضد فاروق

على الرغم من قرار الوزارة بمنع المظاهرات منذ يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١. بدأت المظاهرات العدائية ضد فاروق تتجمع وتسير فى الشوارع منذ ٢٥ ديسمبر، وأخذت الهتافات العدائية ضده تسمع لأول مرة مدوية فى فناء الجامعات، وفى الشوارع والميادين.

كانت هذه المظاهرات ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل فى الحياة السياسية وجاءت نذيرًا بما سيئول إليه مصير الملك والملكية، ومثل هذه الظواهر كانت فى كثير من البلدان مقدمات لزوال هيبة الملكية وسقوطها.

ولقد بدا الفرق جليًا بين عطف الشعب على فاروق حين حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢[١٧] وسخطه الذى عبر عنه فى ديسمبر سنة ١٩٥١.

ولا غرابة فى هذا التحول، فإن الشعب قد عرف تدريجًا فى خلال هذه السنين مساوئ فاروق ومفاسده، عرف عنه مغامراته النسائية وسلوكه الشائن فى هذا الصدد، وغشيانه مجالس الميسر ولعبه القمار علنًا أمام الناس، وسرقاته فى القمار وغير القمار، وقضاءه السهرات الماجنة فى الأندية الليلية، ثم عرف عنه اشتراك حاشيته والمقربين إليه واشتراكه هو أيضًا فى الاتجار بالأسلحة والذخائر الفاسدة التى عقدت صفقاتها فى أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وتبين للشعب مما ترامى إليه سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ عن تحقيقات النيابة فى قضية الأسلحة الفاسدة أن الملك كان يتاجر فيها، غير مكترث لتعريض الجيش والبلاد للكوارث والويلات، وأنه فتح لأرباحه من هذه التجارة الفاسدة حسابًا خاصًا فى أحد البنوك

---

(١٧) انظر تفصيل هذا الحادث فى الجزء الثالث من كتابنا (فى أعقاب الثورة).

الأجنبية (البنك البلجيكى والدولى) باسم أدمون جهلان أحد شركائه فى الإجرام.

وقد اجتمعت هذه المساوئ والمفاسد، فأثارت فى نفوس المواطنين سخطًا وغضبًا على فاروق، وكانت حوادث ديسمبر سنة ١٩٥١ وسيلة للتعبير عن هذه المشاعر التى كانت مكبوتة فى النفوس حتى انفجرت أخيرًا، وكسرت السدود والحوائل التى وضعتها التشريعات والنظم السائدة وقتئذ لحماية «الذات الملكية» قلنا إن هذه المظاهرات كانت ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل، حقًا قد حدث ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ لمناسبة الاحتفال بوضع الحجر الأساسى للمدينة الجامعية بالجيزة أن ظهرت فى محيط الجامعة حركة عدائية ضده، إذ هتف بسقوطه فريق محدود من طلبة الجامعة وهدموا جزءًا من السرادق الذى أقيم لهذه المناسبة، ومزقوا صورته، ولكن هذه الحركة كانت محدودة النطاق، ولم يتسع مداها.

أما فى هذه المرة فقد عمت الحركة العدائية الجامعات والشوارع والميادين، وزخرت بالمظاهرات الصاخبة المفاجئة تهتف بسقوط فاروق وأسرته، وسمعت فيها هتافات عدائية ضده لم تكن تسمع عالية من قبل فى محيط الطلبة والعمال وطوائف المواطنين.

وتعددت هذه المظاهرات فى القاهرة والإسكندرية، ثم امتدت إلى عواصم المديريات.

وعلى أثر التجمعات والمظاهرات والهتافات التى حدثت فى الجامعات الثلاث[١٨] قررت مجالس إدارتها وقف الدراسة فيها مؤقتًا، ابتداءً من يوم الخميس ٢٧ ديسمبر «إلى حين صدور أوامر أخرى، أى إلى أجل غير مسمى.

وقررت الوزارة أيضًا تعطيل الدراسة فى الأزهر وكلياته ومعاهده وفى المدارس الثانوية فى القاهرة والاسكندرية والجيزة ابتداءً من يوم السبت ٢٩ ديسمبر.

وبرغم إقفال الجامعات والمدارس، استمرت المظاهرات العدائية ضد فاروق تسير فى الشوارع وتهتف الهتافات العدائية ضد الملك والملكية.

(١٨) فؤاد (القاهرة الآن) وإبراهيم (عين شمس) وفاروق (الإسكندرية).

تصريح الجنرال روبرتسن
(٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١)

وزاد فى ثورة الخواطر وفى سخط الشعب على الاستعمار وعلى فاروق معًا تصريح خطير أدلى به الجنرال بريان روبرتسن القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط، حين وصل إلى مقر قيادته فى «فايد» يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ عائدًا من لندن، قال فيه:

«لقد عدت توًّا من زيارة قمت بها للندن، حيث اقتضى الأمر أن أقدم تقريراً عن الموقف فى قناة السويس إلى رؤسائى العسكريين، وإلى رئيس الوزراء[١٩] ووزير الخارجية[٢٠]، وما أقوله الآن هو بيان كلفنى به رئيس الوزراء (ونستون تشرشل) عند انتهاء مناقشاتنا.

«إن وزير الخارجية (أنطونى إيدن) قد أوضح فى مناسبات عدة، أن حكومة جلالة الملك عاقدة العزم على السير قدمًا فيما يتعلق بمقترحات الدول الرباعية التى من المرجو بإخلاص أن تشترك مصر فيها اشتراكًا كاملا وعلى قدم المساواة.

«وإلى أن يتم مثل ذلك الاتفاق، ستحافظ حكومة جلالة الملك على مركزنا، فى منطقة القناة، وستصون حرية الملاحة الدولية فى القناة، لا لمصلحة ذاتية قائمة على الأنانية، ولكن مساهمة من جانبنا فى الدفاع عن العالم الحر.

«وإنه لخطأ كبير أن يتخيل أى إنسان أن أعمال الضغط والإرهاب وما يتلوها من نتائج لا مفر منها، تؤثر بأى شكل من الأشكال فى عزمنا ذاك، وإذا اقتضت الضرورة ذلك، فإننا سنستمر فى أعمال المقاومة شهرًا فى أثر شهر، بل ولشهور عديدة إذا احتاج الأمر، وسنقابل القوة بالقوة، مستخدمين من جانبنا ما لا يزيد

---

(١٩) ونستون تشرشل.
(٢٠) أنطونى إيدن.

عن الحاجة، ولدينا القوة الكافية تحت تصرفنا، كما لدينا التأييد من عدة بلاد أخرى، فلا يخدعن امرؤ نفسه بالتفكير فى أننا سنغير سياستنا على مر الوقت أو نتيجة للإرهاب».

كان هذا التصريح ذا صبغة رسمية، وقد أبلغته القيادة البريطانية إلى الصحف، وكان تعبيراً صريحاً عن إصرار الحكومة البريطانية والقيادة العسكرية لقواتها على موقف العدوان والتحدى لمصر، وإيذاناً باستخدام القوة لبقاء الاحتلال

استمرار الكفاح فى القنال

لم تتراجع مصر أمام تهديدات البريطانيين، وخاصة تصريح الجنرال بريان روبرتسن، واستمر الكفاح فى القنال ماضياً فى سبيله.

محاولة اغتيال الجنرال إكسهام
(٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١)

ألقى بعض الفدائيين ثلاث قنابل يدوية على سيارة البريجادير جنرال أكسهام قائد القوات البريطانية فى منطقة الإسماعيلية يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بالقرب من كوبرى نفيشة، أثناء ذهابه إلى منطقة القصاصين، وقد أصابت سائق السيارة كما أصابت مقدمتها، ولكنها لم تصب البريجادير أكسهام، وأعقب وقوع هذا الحادث انتشرت قوات بريطانية تؤيدها الدبابات والمصفحات على طول الطريق حتى أبى صوير وأخذت تفتش المارة فى تعسف واستفزاز ثم حاصرت بعض القرى وفتشت منازل الأهلين فيها بحجة اعتصام الفدائيين بها.

معركة أخرى فى السويس
(٣ - ٤ يناير سنة ١٩٥٢)

وقعت فى يومى الخميس والجمعة ٣ و ٤ يناير سنة ١٩٥٢ معركة أخرى دامية فى السويس بين البريطانيين والمصريين من رجال البوليس والمدنيين.

بدأت المعركة عصر يوم الخميس، واستمرت إلى اليوم التالى، كانت بدايتها عدواناً من الإنجليز، إذ خرجت سيارة جيب من معسكرهم الرئيسى بالسويس تقل ضابطاً وبعض الجنود، واتجهت إلى مدخل المدينة فى الطريق المعروف بطريق المعاهدة.

ولما وصلت إلى ورش القاطرات التابعة لمصلحة السكك الحديدية أرادت اقتحام هذه الورش، فحذر الحراس راكبيها، فأجابوا على هذا التحذير بإطلاق الرصاص عليهم، فرد الحراس على هذا العدوان بضرب مثله.

ولم تمض دقائق حتى خرجت من المعسكر البريطانى دبابتان وعشرون سيارة مصفحة وثلاثون سيارة نقل (لورى) تعج بالجنود الإنجليز، واتجهوا إلى وابور تكرير المياه للمعسكرات البريطانية المجاور لكفر أحمد عبده، وخرجت قوة أخرى صغيرة واتجهت إلى ورش القاطرات.

ووصلت أنباء هذه التحركات إلى رجال البوليس، فأيقنوا أن الإنجليز يريدون الاعتداء على المدينة كلها، فتحصنوا فى منازل كفر محمد سلامة وكفر البراجيل المجاورة لكفر أحمد عبده، وكذلك تحصن الفدائيون فى بعض المنازل.

وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص، وكان الأهالى ينقلون الذخيرة إلى جنود البوليس والفدائيين المتحصنين فى المنازل تحت وابل من رصاص الإنجليز، فلم يرهبوا الرصاص، وساهموا بشجاعة فى رد العدوان، ولما جن الليل هدأت المعركة قليلا.

قضت القوات البريطانية ليلة ٤ يناير فى تعزيز مواقعها فى منطقة وابور المياه، وكان ذلك نذيراً بهجوم جديد لها على المدينة. وقد اتخذت هذه القوات مواقعها بين المساكن المتهدمة فى كفر أحمد عبده وفى ورشة الوابورات مواجهة كفر سلامة وطريق المعاهدة.

وفى نحو الساعة الرابعة، من صبيحة يوم ٤ يناير استأنف الإنجليز عدوانهم المسلح على أهل المدينة، وكان الفوج الأول منهم يتألف من خمسمائة جندى تعززهم عشرون دبابة.

فاحتلوا كشكى المثلث رقم ١ ورقم ٢ ثم أخذوا يطلقون النار على الأهلين، فلم يكن من الأهلين إلا أن قابلوا العدوان بالدفاع المسلح عن أنفسهم، وأجابوا على الضرب بضرب مثله، وانضم إليهم الفدائيون من كتيبة الشهيد أحمد عبد العزيز، كما لحقت بهم قوة من رجال البوليس ليساهموا فى رد العدوان.

ونشبت بين الفريقين معركة دامية انسحب على أثرها الإنجليز عائدين إلى قاعدتهم.

وانتهز المجاهدون هذه الفرصة فبثوا أربعة ألغام فى جنوب وابور المياه، فأخذت تنفجر على التعاقب ونسفت بعض مبانى الوابور.

وفى منتصف الساعة السابعة صباحاً عاود البريطانيون هجومهم وأخذوا يضربون مواقع المجاهدين بالمدافع، وكانو يركزون إطلاق قنابلهم على كل بيت أو موقع اعتقدوا أن جنود البوليس والمجاهدين يمتنعون فيه، وتبادل الفريقان إطلاق النار.

وبلغ من إسراف الإنجليز فى العدوان أنهم أطلقوا ما لا يقل عن ألف رصاصة على مبنى المستشفى الأميرى وحديقته، ومنزل مديره، على الرغم من ارتفاع العلم الأبيض على سارية المستشفى، وأطلقوا الرصاص أيضاً على سيارات الإسعاف وناقلات المرضى.

ولم يرهب الأهلون عدوان البريطانيين، بل تجلت روحهم المعنوية عالية، فأخذوا يتوافدون طيلة المعركة على المنطقة التى اتخذها الإنجليز ميداناً لعدوانهم غير مبالين بالقذائف التى كانت تنطلق من مدافع البريطانيين وبنادقهم، وكان النساء والأطفال من وراء الصفوف يزودون المجاهدين بحاجتهم من الذخيرة.

وفى الساعة السادسة مساءً اتصل القنصل البريطانى بالمحافظة وأبلغها أنه إذا لم يتوقف إطلاق النار من الجانب المصرى فإن القوات البريطانية ستضطر إلى اتخاذ إجراءات تأديبية شديدة فى الغد، وإلى ضرب المدينة بالمدافع، وأجيب القنصل على هذا التهديد بأنه يجب أن يكون مفهوماً أن الجانب المصرى لن يقف مكتوف الأيدى أمام أية بادرة لعدوان بريطانى، وأنه سيبادر بالرد على كل اعتداء بمثله.

وأخذ الهدوء يسود المدينة ليلا، بعد أن انقطع عنها نحواً من ثلاثين ساعة، وعند منتصف الليل أتم الإنجليز حصار المدينة وسدوا معظم المنافذ إليها.

وأسفرت هذه المعركة عن خمسة من الشهداء و ٤٤ جريحاً من المصريين وعرفنا من أسماء الشهداء: صابر حسين حنسن (وهوّ طفل صغير)، نور الدين حسن يوسف، فؤاد محمد إسماعيل علوان.

واستشهد فى اليوم التالى على شعراوى من عمال وابور المياه التابع لبلدية السويس.

وبلغ عدد قتلى الإنجليز فى هذه المعركة ٢٥ وعدد الجرحى منهم ٥٥.

الدكتور عزيز فهمى

وقد هزت الأريحية الوطنية المرحوم الدكتور عزيز فهمى فسارع إلى الحضور إلى السويس قادمًا من القاهرة صبيحة يوم المعركة، وقصد إلى ميدان القتال، وزار المستشفى حيث واسى الجرحى والمصابين، وأخذ يشدد عزائم المجاهدين.

فكان حضوره والقتال مستمر مثلا يضرب فى الشجاعة والمساهمة الفعلية فى رد عدوان البريطانيين.

وكان الأجدر بوزراء الحكومة أن يبادروا بأداء هذا الواجب، ولكنهم لم يفعلوا.

معركة أبى صوير
(٤ يناير سنة ١٩٥٢)

وقعت معركة فى أبى صوير يوم ٤ يناير سنة ١٩٥٢ بين الإنجليز والفدائيين تبودلت فيها طلقات النار بين الفريقين.

واستشهد فيها ثلاثة من المجاهدين هم: محمد عبد الله على، شعبان مصطفى على، عبده محمد.

وبلغ ضحايا الإنجليز فيها خمسة.

معركة المحسمة
(٩ يناير سنة ١٩٥٢)

وبعد ذلك جرى اشتباك آخر يوم ٩ يناير بين المجاهدين المصريين وبين الإنجليز فى الطريق بين المحسمة وأبى صوير قتل فيه ضابط إنجليزى.

وتبادل الفدائيون والإنجليز إطلاق النيران، وهذه المعركة هى التى استشهد فيها عباس سلمان الأعسر الطالب بجامعة فاروق (الإسكندرية)

حملات تفتيشية على القرى

ومضت القوات البريطانية فى حصار القرى الواقعة على طريق المعاهدة بين الإسماعيلية والتل الكبير، بدعوى التفتيش عن الأسلحة التى خبأها الفدائيون فيها، وكان هذا التفتيش يأخذ شكل حملات عسكرية إرهابية واسعة النطاق.

ففى ١١ يناير سنة ١٩٥٢ عبرت قوة بريطانية كبيرة مؤلفة من أربعمائة جندى من لواء المظلات ترعة الإسماعيلية فى قوارب من المطاط ونزلت على الضفة اليمنى (القبلية) للترعة على بعد بضعة كيلومترات من أبى صوير، فشنت حملة تفتيشية كبيرة على عزبتى السبع آبار وأبى سلطان.

وأكره الإنجليز أصحاب منازل عزبة أبى سلطان على إخلائها، وجمعوا رجال القرية فى مكان واحد وأحاطوهم بسياج من الأسلاك الشائكة، ووضعوا النساء والأطفال داخل سياج آخر، وفتشوا المنازل واحدًا واحدًا، واعتقلوا عدة مواطنين نقلوهم إلى أحد المعسكرات.

معركة التل الكبير
(١٢ - ١٣ يناير سنة ١٩٥٢)

فى يوم السبت ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ هاجم الإنجليز بلدة التل الكبير بدعوى أنها تؤوى بعض الفدائيين الذين كانوا يهاجمون معسكراتهم فى هذه الناحية.

قاوم رجال البوليس والفدائيون هذا الهجوم مقاومة جمعت بين البطولة والمهارة فى القتال، فقد علموا باستعداد الإنجليز لمهاجمة بلدتهم وأنهم ملأوا قطارًا بالذخيرة والسلاح والجند، وأن هذا القطار فى طريقه إلى التل الكبير قادمًا من الإسماعيلية، فما أن علموا بهذا النبأ حتى ترقبوا القطار قبل وصوله، ووضع الفدائيون ألغامًا تحت القضبان على مقربة من مدخل معسكر التل الكبير، فلما وصل القطار إلى هذه النقطة انفجرت الألغام ونسفت بعض القضبان، فتوقف القطار، وكان ذلك فى صبيحة السبت ١٢ يناير.

فلما وصل دوى الانفجار إلى آذان الإنجليز فى المعسكر خرجت منه قوة ضخمة تعززها الدبابات والمصفحات والطائرات وحاصرت منطقة الانفجار، وأخذت تطلق النار على من فيها.

ولما أرادت القوة البريطانية عبور الكوبرى القائم على ترعة الإسماعيلية لتصل إلى موقع الفدائيين تصدى لها الفدائيون ورجال البوليس، ونزل أحدهم إلى قاع الترعة وفتح الكوبرى لمنع الإنجليز من العبور فوقه، وظل المصريون والإنجليز يتبادلون إطلاق الرصاص على ضفتى الترعة، فكان المصريون بالضفة اليمنى والإنجليز بالضفة اليسرى (شمالى الترعة).

ولما وصل نبأ هذا الالتحام إلى مديرية الشرقية بادرت بإرسال قوة من بلوكات النظام للدفاع عن الأهلين.

واستطاع البريطانيون أن يعبروا الترعة على قوارب من المطاط، واشتبكوا مع جنود البوليس والفدائيين، واستمرت المعركة حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وكان البريطانيون فى خلالها يطلقون نيران مدافعهم وقنابلهم الحارقة على التل الكبير والقرى المجاورة لها، فاشتعلت الحرائق فى عدد من منازلها.

وحدثت اتصالات عدة بين مدير الشرقية (محمد صادق الملا) والقيادة البريطانية فى القنال، أصدر الجنرل أرسكين على أثرها بوقف إطلاق النار فى الساعة الخامسة مساء.

وأسفرت هذه الموقعة عن قتل عدد من الإنجليز واستشهاد سبعة من

الفدائيين منهم الشهداء أحمد فهمى المنيسى، وعمر شاهين، وعبد الحميد عبد الله حسن من عزبة أبي سلطان، وإصابة ١٤ بجراح مختلفة.

وقد أطلق البريطانيون فى هذه المعركة النار جزافًا على أهالى التل الكبير، وكان من قتلاهم سيدة تدعى سيده البندارى حسن.

وعاود الإنجليز فى اليوم التالى (الأحد ١٣ يناير) العدوان على التل الكبير، فصمد لهم المجاهدون مرة أخرى، ولكن الإنجليز تكاثروا حتى صاروا ألفى جندى، ومدوا الكبارى المتحركة على ترعة الإسماعيلية، وحاضروا التل الكبير، وحمادة وأبو حماد وغيرها من القرى، وقتلوا من وجدوهم من الرجال والنساء والأطفال.

وهاجرت عائلات كثيرة من هذه البلاد تفاديا من اضطهاد الإنجليز.

وفى اليوم التالى ضرب الإنجليز التل الكبير بالمدافع، فتهدمت منازل كثيرة فيها، كما ضربوا: القرين وحمادة وأبو حماد.

كانت هذه المعركة أعنف معركة مكشوفة بين المجاهدين والإنجليز، ومما يذكر عنها أن الإنجليز أسروا سبعة من المجاهدين ولم يعاملوهم معاملة الأسرى، بل صلبوهم على الأشجار وأطلقوا عليهم الكلاب المفترسة تنهش أجسامهم لحملهم على الاعتراف على زملائهم، فلما أبوا أعدموهم رميًا بالرصاص فى أحد معسكراتهم، وهو عمل همجى يدل على منتهى الفظاعة والوحشية.

ما كتبته الصحف البريطانية عن معركة التل الكبير

كان استبسال الفدائيين وجنود البوليس فى معركة التل الكبير عملا جليلا استرعى الأنظار، وقد اعترفت صحف لندن فى تعليقاتها على هذه المعركة بأن حركة المقاومة الشعبية أخطر مما كان الإنجليز يتصورون.

فذكرت كبريات الصحف الإنجليزية غداة المعركة أن الفدائيين المصريين خاضوا غمار معركة استمرت خمس ساعات، ولم ينسحبوا إلا خشية تطويقهم، وأنهم استخدموا المدافع الأوتوماتيكية.

وكتبت صحيفة (الديلى ميرور) تقول: لا نستطيع بعد اليوم أن نقول عن قوات التحرير المصرية المؤلفة من شباب متحمس إنها إحدى الدعايات المضحكة، لقد دخلت المعركة بين مصر وبريطانيا فى دور جديد، واستمر القتال يوم السبت الماضى يوماً بأكمله، وظل الطلبة المتحمسون يحاربون فرق «الكاميرون والهايلاندرز» باستماتة عجيبة.

وقالت جريدة (نيوز كرونيكل) فى كلامها عن معركة التل الكبير: «إنها أول المعارك المنظمة تنظيماً جيداً، فقد ثبت المصريون فى القتال، ولم يركنوا إلى الفرار، حتى لقد علق أحد الضباط الإنجليز على هذه المعركة بأنها أعنف من أى معركة خاضوها أيام الانتداب البريطانى فى فلسطين»

وقالت (التيمس): «إن معظم الضباط الإنجليز الذين اشتركوا فى القتال متفقون على أن المجاهدين المصريين حاربوا ببسالة فائقة على وجه العموم، وأن كثيراً منهم كانوا يصيبون الأهداف إصابة محكمة».

وقالت أيضاً:

«كان من الشجاعة النادرة أن يتصدى هؤلاء المصريون لثلاث مجموعات من قوات المشاة الإنجليزية التى تعتبر من خيرة القوات، والتى كانت تؤيدها الدبابات».

فى القرين

وحدث فى نفس الوقت – ١٣ يناير – اشتباك آخر بين الفدائيين والبريطانيين فى القرين

استشهد فيه من الفدائيين مصطفى المردنلى وقتل فيه ثلاثة من البريطانيين

احتلال التل الكبير

وفى ١٦ يناير احتل الإنجليز بلدة التل الكبير بعد أن هجرها معظم سكانها واحتلوا كذلك (حمادة) و (أبو حماد) بدعوى التفتيش على الأسلحة وتعقب

الفدائيين، وأسروا في قسم البوليس بالتل الكبير ثلة من جنود البوليس يبلغون نحو ٣٠٠جندى مع ضباطهم وعلى رأسهم ضابط برتبة لواء (محمد عبدالرءوف) وقد أخذ على هذا اللواء أنه سلم نفسه وسلاحه وسلم معه جنوده دون أية مقاومة، مما لا يجدر برجال الجيش والبوليس أن يفعلوه.

واحتل الإنجليز القرى المجاورة للتل الكبير، وفرضوا رقابة مشددة على طرق المواصلات إليها، وأنشأوا نقط تفاتيش جديدة مسلحة بمدافع الميدان والدبابات بحيث صارت بلدة التل الكبير هى الحلقة الفاصلة بين منطقة القنال وبقية القطر.

اقتراب الإنجليز من القاهرة

كان احتلال الإنجليز للتل الكبير ثم أبي حماد نذيراً باستمرار زحفهم حتى يبلغوا القاهرة.

وزاد هذا النذير وضوحاً إقامتهم الكبارى على ترعة الإسماعيلية، على أنهم توقفوا عن الزحف، وأخذوا فى دعم مواقعهم فى منطقة القنال وفى البلاد التى احتلوها.

تجدد المظاهرات والإضطرابات فى القاهرة

على أثر مولد الأمير أحمد فؤاد بن فاروق يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ وإعلان ولايته للعهد، تجددت فى أنحاء العاصمة المظاهرات العدائية ضد فاروق.

وفى الحق أن مولد ولى العهد قد حدث فى جو ملىء بالاضطراب والثورة، ولم يكن قدومه فألا حسناً لفاروق، بل كان شؤماً عليه وعلى الأسرة المالكة برمتها وعاود بعض طلبة المدارس الثانوية الإضراب منذ يوم الأحد ٢٠ يناير، واصطحب إضرابهم بمظاهرات صاخبة هتفوا فيها هتافات عدائية ضد فاروق، واتخذت هذه المظاهرات طابع العنف باصطدامها برجال البوليس وتحدى أوامرهم، فلما أراد هؤلاء منع المظاهرات قاومهم الطلبة واعتدوا عليهم وعلى

المارة بالطوب والحجارة، وقلبوا إحدى قاطرات الترام، وأشعلوا فيها النار، ولما حاول رجال البوليس إطفاء النار قذف المتظاهرون رجاله بالحجارة، مما اضطر رجال البوليس إلى إطلاق النار فى الهواء إرهاباً، وقد اعتصم طلبة مدرسة عمرو بن العاص الثانوية بمصر القديمة بمدرستهم، وصعد فريق منهم إلى سطح المدرسة، وعاودوا قذف رجال البوليس بالحجارة وبكل ما وقع تحت أيديهم من أثاث المدرسة، حتى امتلأ الشارع بحطامه، وأخذوا يلقون إلى الطريق بخرق مشتعلة، وأصيب عدد من رجال البوليس، وتوفى أحد الطلبة.

وحدث مثل هذا الاضطراب فى مدرستى فؤاد الأول والحسينية الثانويتين وخرج طلبتهما فى مظاهرة بشارع العباسية، وحدث اصطدام بينهم وبين رجال البوليس. وكان بعض الطلبة مسلحاً بأسلحة نارية يحملونها. وأطلقوا منها النار على رجال البوليس. وعبثاً حاول هؤلاء تهديد الطلبة بإطلاق أعيرة فى الهواء. فأجاب عليها الطلبة بالاستمرار فى إطلاق النار. وأصيب عدد من رجال البوليس. وأصيب طالب اسمه سمير أبو النجا بمقذوف نارى من أحد الطلبة توفى على أثره.

ولم يكن معروفاً على وجه التحقيق ماذا كان يقصد هؤلاء الطلبة من مظاهراتهم الصاخبة وما تخللها من التخريب والتدمير والحريق، وإطلاق الأعيرة من بعضهم، ولم يكن مفهوماً على الأخص معنى اشتباكهم مع رجال البوليس. ولم تكن المناسبة مواتية للاصطدام وإياهم. بعد أن أدى رجال البوليس عامة واجبهم فى الكفاح فى القنال. وهذا يدل على أن الروح الوطنية لم تكن مصدر هذه المظاهرات، بل كانت تتسلط عليها روح الشغب والفوضى والإخلال بالأمن والنظام، والاستجابة إلى نداء المضللين والهدامين الذين أرادوا إذاعة الفوضى والاضطراب فى الوقت الذى كانت مصر تواجه فيه معركة من أهم معارك الكفاح الوطنى.

ثم إن الجهاد لا يكون بمثل هذه المظاهرات الصاخبة التى ليست لها غاية مشروعة، والتى تقع فى الوقت الذى يحتل فيه المستعمرون كل يوم جزءاً من أرض الوطن، فوق ما كانوا يحتلونه من قبل، وإنما يكون الجهاد ببذل النفس

والتضحية فى معارك القنال ذاتها، لا بالشغب والمسرحيات فى شوارع العاصمة ومدارسها.

وما كان هذا النوع من التظاهر والتخريب إلا تحويلا للكفاح الوطنى ضد المستعمرين إلى صراع داخلى يوهن جبهة الجهاد الحق، الجهاد ضد الاستعمار وترتب على هذه الاضطرابات أن قررت وزارة المعارف تعطيل الدراسة من جديد فى مدارس القاهرة والجيزة على اختلاف أنواعها، على أن تستأنف يوم السبت ٢٦ يناير، وكذلك قررت جامعة فؤاد الأول وجامعة إبراهيم وقف الدراسة إلى هذا الموعد.

تفاقم الحالة فى الإسماعيلية

فى يوم ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ أعلن الجنرال أرسكين إلغاء جميع الإجراءات والتعهدات التى سبق إعلانها من جانب البريطانيين بشأن اعتبار مدن القنال مناطق محرمة على الجنود الإنجليز، وذكر أن القوات البريطانية ستشرع فى هذا اليوم فى احتلال جزء من مدينة الاسماعيلية وستجوب الدبابات والسيارات المصفحة شوارع (حى العرب) لتفتيش منازلها بدعوى البحث عن الأسلحة والفدائيين فيها.

وقد نفذ أرسكين هذا الإنذار، فاحتلت قواته المنازل الواقعة فى الشوارع الرئيسية بالمدينة الممتدة على طول الطريق المحاذى لشارع محمد على، وطردت منها سكانها حتى الشيوخ والنساء والأطفال، وقد أخرجتهم من بيوتهم بطريقة همجية واعتقلت نحو ٦٠ شابًا.

واحتلت قوة بريطانية أخرى مخفر بوليس محمد على، وحاصر الجنود الإنجليز دار المحكمة والنيابة، واحتلوا المبانى الواقعة فى تلك المنطقة ورابطت قوات بريطانية كبيرة فى الطرق المؤدية إلى المدينة، ومنعت وصول السيارات إليها، وعزلتها عزلا تامًّا عن بقية المدن.

وفى يوم ٢١ و ٢٢ يناير زاد عسف الإنجليز فاعتقلوا مئات من الأهلين وساموهم سوء العذاب.

وحاصروا منطقة المقابر ونبشوا القبور بحجة التفتيش على أسلحة مخبأة فيها، وقد أرشدهم إليها بعض جواسيسهم، وقتلوا فى هذه المنطقة خمسة من المصريين، وبلغ عدد الجرحى أضعاف هذا العدد، واستعملوا القسوة الوحشية فى تعذيب من اتهموهم بإخفاء الأسلحة وصلبوا بعضهم على الأشجار وسلطوا عليهم الكلاب المفترسة تنهش أجسامهم.

واستولى الإنجليز على أسلحة كانت مخبأة فى المقابر.

قالت جريدة (التيمس) فى وصف هذا الكشف ما يلى: «اكتشف الجزء الأكبر من مخزن الأسلحة السرية الذى وجد أنه يضم خمسة آلاف طلقة من عيار ٤٠ ملليمتراً إلى جانب ذخيرة بوفرز التى تستخدم فى المدافع الخفيفة المضادة للطائرات مكدسة فى صناديق موضوعة إلى جانب جدار المقبرة. وقد استخدم الفدائيون هذه الذخيرة لصنع قنابل، ووجد إلى جانبها الآلات التى تستعمل فى تحويل هذه الذخيرة إلى القنابل، ووجد فى مقبرة أخرى ألف طلقة من نفس الذخيرة وعدد من مدافع ستين وأصناف مختلفة من القنابل، ويبدو أن هذا المخزن كان إحدى الترسانات الرئيسية لجماعة الفدائيين الذين يعملون فى الإسماعيلية؛ ولو أن هناك دلائل تدل على وجود مخزن كبير آخر لم يكتشف بعد».

مقتل راهبة أمريكية برصاص الإنجليز

بلغ إسراف الإنجليز فى إطلاق الرصاص وإراقة الدماء أن رصاصة أطلقها أحد جنودهم أصابت الراهبة الأمريكية أنتونى بدير سان فانسان دى پول بالإسماعيلية يوم ١٩ يناير سنة ١٩٥٢، فأودت بحياتها، وكان لمقتلها ضجة ترددت فى الصحف الأمريكية والعالمية، وتنصل الإنجليز من تبعة قتلها وأرادوا أن يلصقوها بالوطنيين، على أنه قد ثبت من التحقيق فى مقتل هذه الراهبة استحالة أن يكون مصدر الإصابات مصريًا، وقيام الأدلة القاطعة على أنها من مصدر بريطانى، وأنها قتلت بنفس الرصاص الذى أصيب به المصريون.

مجزرة الإسماعيلية
(٢٥ يناير سنة ١٩٥٢)

وقعت فى مدينة الإسماعيلية يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ مجزرة بشرية دمغت الإنجليز بالوحشية وسجلها التاريخ فى الصحائف السود من جرائم الاستعمار.

ففى ليلة الجمعة، وفى جنح الظلام، احتشدت قوات ضخمة من الجيش البريطانى تشد أزرها قوات كبيرة من الدبابات والمصفحات ومدافع الميدان، وحاصرت مبنى محافظة الإسماعيلية وثكنات بلوكات النظام، فكان هذا الحصار إيذاناً بأن حادثاً رهيباً على وشك الوقوع.

وفى الصباح الباكر من هذا اليوم، فى منتصف الساعة السادسة صباحاً، قصد ضابطان بريطانيان إلى منزل الاتصال المصرى البكباشى شريف العبد، وطلبا منه مقابلة البر يجادير اكسهام قائد القوات البريطانية بمنطقة الإسماعيلية، فلما قابله سلمه اكسهام إنذاراً طلب فيه تسليم أسلحة جميع قوات البوليس من بلوكات النظام وغيرهم الموجودين بالإسماعيلية، وجلاء تلك القوات عن دار المحافظة وعن الثكنات مجردة من أسلحتها فى الساعة السادسة والربع من صباح ذلك اليوم، ورحيلها عن منطقة القنال جميعها.

فأبلغ ضباط الاتصال هذا الإنذار إلى قائد بلوكات النظام (اللواء أحمد رائف) وإلى وكيل المحافظة (على حلمى) فرفضاه، ثم اتصلا على الفور بوزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) حوالى الساعة السادسة والربع صباحًا وأبلغاه الأمر، فأقرهما على موقفها، وطلب إليهما عدم التسليم، ومقاومة أى اعتداء يقع على دار المحافظة أو على ثكنات بلوكات النظام أو على رجال البوليس أو الأهلين، ودفع القوة بالقوة، والصمود فى الدفاع حتى آخر طلقة مع القوات كما طلب إليهما تبليغ ذلك إلى القيادة البريطانية.

وبعد دقائق عاد القائد البريطانى وأبلغ قائد البوليس المصرى بأنه إذا لم

تسلم القوات المصرية أسلحتها فورًا فستهدم دار المحافظة والثكنات على من فيها.

فأصر القائد المصرى على رفض التسليم، وأصدر أمره إلى القوات التى تحت إمرته بالمقاومة إلى النهاية إذا بدأ العدوان الإنجليزى.

وبعد دقائق نفذ البريطانيون إنذارهم، وأخذوا يضربون دار المحافظة والثكنات بالمدافع، ويطلقون عليها القنابل، وانهال الرصاص من الدبابات والسيارات المصفحة على جنود البوليس.

فرد جنود البوليس البواسل على هذا العدوان بالدفاع المشرف، وقابلوا الضرب بضرب مثله، مع هذا الفارق بين القوتين فى العدد والمعدات الحربية والأسلحة، فإن قوة البوليس لم تكن تزيد على ثمانمائة جندى بثكنات بلوكات النظام، وثمانين بالمحافظة، وليس لديهم من السلاح سوى البنادق، أما قوات الإنجليز فكانت تبلغ سبعة آلاف جندى مسلحين بالدبابات الثقيلة والمصفحات والسيارات والمدافع.

ونشبت بين الطرفين معركة دموية رهيبة، أبدى فيها جنود البوليس الذين كانوا مرابطين فى الثكنات وضباطهم شجاعة جعلتهم مضرب الأمثال فى البطولة والتضحية، ولم يتوقفوا عن إطلاق النار حتى نفدت آخر طلقة لديهم، بعد أن استمرت المعركة ساعتين، وعندئذ اقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات وأسرت من بقى حيًا من رجال البوليس.

أما القوة المصرية الأخرى التى حوصرت فى دار المحافظة فقد تحصنت بها وأبلت أيضًا بلاء عظيمًا، وقاومت العدوان البريطانى بروح عالية وشجاعة نادرة.

وإذ رأى الإنجليز شدة مقاومتهم أنذروهم بأنهم سينسفون مبنى المحافظة على رؤوس من فيها إذا لم تسلم القوة سلاحها، ولكن رجال القوة وقائدهم رفضوا الإنذار، وقال الضابط اليوزباشى مصطفى رفعت عندما طلب منهم التسليم: «لن يستلم البريطانيون منا إلا جثثًا هامدة»، وظلوا يقاومون ببسالة إلى النهاية، ولم يتراجعوا أمام العدوان المسلح، ولم يضعف من استبسالهم تهدم الدار من ضرب

المدافع واشتعال النيران فيها، واستمروا فى مقاومتهم حتى نفدت ذخيرتهم، ومن ثم استسلموا للأمر الواقع.

وأحنى قائد القوة البريطانية رأسه احترامًا لهم، وقال لضباط الاتصال بأن رجال القوات المصرية جميعًا قد دافعوا بشرف واستسلموا بشرف، فحق عليه احترامهم جميعًا ضباطًا وجنودًا.

وقد سقط فى ميدان الشرف فى هذه المعركة من جنود البوليس خمسون شهيدًا وأصيب منهم نحو ثمانين جريحًا.

وأسر الإنجليز من بقى على قيد الحياة من رجال البوليس وضباطهم وعلى رأسهم اللواء أحمد رائف قائد بلوكات النظام واليوزباشى مصطفى رفعت ولم يفرج عنهم إلا فى شهر فبراير سنة ١٩٥٢.

ودمرت المحافظة وثكنات البوليس.

وقدرت القيادة البريطانية خسائر الإنجليز بثلاثة عشر من القتلى و١٢ جريحًا، والراجح أنهم حوالى العشرين قتيلا وثلاثين جريحًا.

ولقد كان قائد قوات البوليس ووكيل المحافظة وسائر رجال القوة على حق فى رفض الإنذار البريطانى، لأن تسليم الجندى سلاحه هو عمل ينطوى على المذلة والهوان، كما كان وزير الداخلية على حق أيضًا فى إقرارهم على الرفض. لأن استبسال هذه القوة المجيدة فى الدفاع حتى آخر طلقة فى أيديهم. هو عمل مشرف لمصر مهما كانت التضحيات فيه أليمة، والأمم تستفيد من صفحات التضحية أكثر مما تظن أنها تفيد من إيثار السلامة والتسليم.

شهداء البوليس فى معركة الإسماعيلية

(٢٥ يناير سنة ١٩٥٢)

نورد فيما يلى أسماء شهداء رجال البوليس فى هذه المعركة، وكلهم من جنود البوليس[٢١]:

رضوان أحمد رضوان (من المطيعة)
عبد ربه عبدالجليل عامر (أم دينار)
أنور مصطفى عويس (نزلة عليان)
فؤاد عبدالرازق على (بال مطاى)
عبدالنبى سالم جمعه (إسنا)
محمد أحمد صيره (أبطوجا)
عبدالسلام سليم على صالح (بانوب)
أبو زيد أحمد رزق (بنى على)
السيد مجاهد على الزيات (الغبيصات)
أحمد مراد أحمد عمر (كفر نصار)
رياض عبود سعد مسلم (المحمودية)
فتحى أمين جمعه (المناسترلى)
عبدالحميد إبراهيم على منصور (ديرب نجم)
أبوالفتوح أحمد سنار (البقيلة)
عبدالله حامد على رزق (المعصره)
عبدالله بهنسى عمر (المعصره)
إسماعيل محمد وهدان (كرويده)
محمد حسن فرحات (كفر الزيات)
السيد إبراهيم أحمد جودة (كوم الشقافة بالإسكندرية)
عبدالفتاح عبدالنبى العطار (الفواترية مركز رشيد)
عبدالفتاح شاهين عطية (القاهرة قسم الوايلى)
محمد إبراهيم المنصورى (القاهرة قسم الخليفة)
بيومى طنطاوى بيومى (كفر عطا الله)
محمد الطوخى (الدخلة مركز بنها)
عبدالعزيز محمد غنيم (ميت راضى مركز بنها)
محمد الجميل إبراهيم
عبدالله مرزوق عبدالله (قايتباى)
إبراهيم مرقس لويس (البهى مركز ايتاى البارود)
عبدالمنعم بيومى البنا (كفر منقباد)
محمود عبدالفتاح

---

(٢١) رجعنا فى هذا البيان إلى دفتر وفيات مدينة الإسماعيلية عن شهر يناير سنة ١٩٥٢ وقد وجدنا أنه المصدر الذى يعول عليه فى أسماء شهداء هذه المعركة وعددهم.

البسيونى على الشرقاوى (عزبة الباشا ربيع)
أمين عبدالمنعم المنصورى (شبرا بابل)
محمد المليجى أحمد على (الجعفرية)
محمد محمد البياع (المحلة الكبرى)
جاد إبراهيم حامد (كفر الصارم)
السعيد على السباعى (قنا)
محمد محمد شرف الأمين (سبرباى)
عبدالسلام عبدالسلام عمران
(الطويلة مركز الدلنجات)
إبراهيم فرج موسى
(البهى مركز ايتاى البارود)
فرج السيد على إسماعيل (منية الملاح)

محمد عبد الفتاح (مرصفا مركز بنها)
السيد على جمعه عبدالله (الفيوم)
محمود صالح حسن (ناطورة)
عبدالحميد معوض حشيش
(القاهرة عابدين)
مصطفى عبدالوهاب السعداوى (صنافير)
محمد إبراهيم أحمد الغرباوى (بيشة فايد)
عبدالله حمدين (بانوب ديرمواس)
جابر على أحمد
كامل مازن حسنين
عبدالحميد على سليمان
ثابت مصطفى

تكريم الثورة لشهداء الإسماعيلية

أقامت الثورة نصبًا تذكاريًا بمبنى بلوكات النظام بالعباسية تكريمًا لشهداء جنود البوليس أبطال معركة الإسماعيلية، وهو تمثال رمزى لأحد الجنود البواسل الذين استشهدوا فى هذه المعركة، وتوجه اللواء محمد نجيب يصحبه البكباشى جمال عبد الناصر فى صبيحة يوم الأحد ٢٥ يناير سنة ١٩٥٣ إلى مبنى البلوكات وأزاح الستار عن هذا التمثال فى احتفال مهيب.

وفى الحفلة التى أقامها ضباط البوليس فى يوليه سنة ١٩٥٤ ابتهاجًا باتفاقية الجلاء أشاد الرئيس جمال عبد الناصر ببطولة شهداء معركة الإسماعيلية قائلا: «إننا كنا نرقب دائمًا أيام القتال كيف كان يكافح رجال البوليس العزل من السلاح رجال الإمبراطورية البريطانية المسلحين بأقوى الأسلحة وكيف صمدوا ودافعوا عن شرفهم وشرف الوطن، كنا نرقب كل هذا وكنا نحس فى نفس الوقت أن الوطن الذى يوجد فيه هذا الفداء وتوجد فيه هذه التضحية، لابد أن يمضى قدمًا إلى الأمام، ولابد أن ينتصر، لقد راقبنا معركة الإسماعيلية، وكنا

نتلظى فى الجيش، كنا نريد أن نفعل شيئًا، ولكننا فى تلك الأيام لم يكن لنا حيلة، ولكن كان هذا يدفعنا إلى الأمام، وذلك بدفاعكم واستشهادكم فى الإسماعيلية.

الشهداء والضحايا

ذكرنا أسماء بعض شهداء معارك الكفاح فى القتال فى مواضعها.

ونود فى هذه النبذة أن نلقى نظرة عامة على عددهم، ونتحدث عن شخصية بعض هؤلاء الشهداء.

والإحصاء الذى نورده هنا هو بداهة إحصاء تقريبى، لأن كثيرًا من الشهداء كانوا شهداء مجهولين لم يتناولهم الحصر والإحصاء، ولم يبلغ عنهم.

ففى بيان لوزير الداخلية بمجلس النواب بجلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ أن عدد ضحايا العدوان البريطانى فى القنال فى الفترة من ١٦ أكتوبر إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ بلغ ٩٣ شهيدًا و٣٢٨ جريحًا و٣٤٩ مخطوفًا.

فمن الشهداء:

١٠ من رجال البوليس و٢٧ من المدنيين بمحافظة القنال منهم ٣ أطفال و١٢ من رجال البوليس و٢٩ من المدنيين بمحافظة السويس منهم ٣ نساء و٤ من المدنيين بمديرية الشرقية منهم سيدة.

وأصيب فى هذه الحوادث برصاص الإنجليز ٣٢٨ شخصًا منهم: ٣٥ من العسكريين و١٦١ من المدنيين بمحافظة القنال، منهم سيدة وطفلان و١٨ من العسكريين و١٠٠ من المدنيين بمحافظة السويس منهم ٦ نساء وطفلان و١٤ من المدنيين بمديرية الشرقية.

وهذا بخلاف من أطلق عليهم الرصاص ولم يصابوا وهم أكثر من مائتى شخص.

واستبان من التبليغات التى تلقتها الجهات الرسمية أن القوات البريطانية

ارتكبت ٤٨٨ حادث سرقة بالإكراه، وسلبت فيها أموال ومتاع ٥٤٧ شخصًا من المصريين عند قيام هذه القوات بتفتيشهم أو تفتيش منازلهم.

وأنها خطفت ٣٤٩ شخصًا من المصريين أعيدوا جميعًا ماعدا ٥٥ شخصًا

يضاف إلى هذا الإحصاء شهداء معركة الإسماعيلية والمعارك التى دارت فى يناير سنة ١٩٥٢ وتقدم الكلام عنها، ويبلغون نحو مائتى شهيد.

وكان أول الضحايا فى مدينة الإسماعيلية كامل عبد الحليم الجندى من قوة بلوكات النظام إذ سقط شهيدًا يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١[٢٢] وهو يؤدى واجبه.

وأول جندى شهيد ببورسعيد على محمد الطحان من قوة البطارية الأولى الخفيفة بالجيش المصرى، وقد قتل يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١[٢٣] برصاصة أصابته من سيارة بريطانية أطلقت النار على معسكر الجيش المصرى على الشاطئ وفرت هاربة.

ومن شهداء الإسماعيلية عدا من سبق ذكرهم السيد رزق بركات. ويوسف إسماعيل يوسف، وملاك حنا غبريال، وقد استشهدوا فى أكتوبر سنة ١٩٥١.

ومحمد الهادى الشامى سائق ببلوكات النظام وكان يقود سيارته فى إحدى المصادمات مع الإنجليز فأصيب برصاصة توفى شهيدًا على أثرها. ومحمد أحمد اللبان. وخليل إبراهيم خليل. ومجاور عبده مجاور. ومحمود عبد الله عبد ربه (طالب). وأحمد إبراهيم بخيت. وعلى منصور الطبال جندى بوليس. وعلى السيد على جندى بوليس. وعبد الحليم جاد الله جندى بوليس. والسيد محمد محمد الفحل جندى بوليس. ومحمود محمد عبد الرحمن جندى بوليس. وعبد الحميد مسلمى أحمد عبد الله جندى بوليس. وأنور أحمد صالح جندى بوليس. ومحمد بركات عمر وقد قتل فى أبى صوير المحطة. وعبد الهادى محمد على حسن من

(٢٢) دفتر وفيات الإسماعيلية.
(٢٣) دفتر وفيات بور سعيد.

أبى صوير. وجودة حسن على من أبى صوير. وهؤلاء قد استشهدوا فى نوفمبر سنة ١٩٥١.

ومحمد عبد الله على. وشعيب مصطفى على. ومحمد السنوسى على. وعبد العال أحمد. وشحاتة حسنين. وأحمد أمين عبده. ومحمد إسماعيل عبد الوهاب. وقد استشهدوا فى يناير سنة ١٩٥٢.

نبيل منصور

وأصغر الشهداء سنًّا الشهيد نبيل منصور، من شباب بورسعيد، وكان طالبًا بالسنة الثالثة الابتدائية، وحين رأى الإنجليز يقتلون الأهلين فى بورسعيد أراد على صغر سنه أن يثأر لمواطنيه، فتسلل فى جنح الظلام بين الأسلاك الشائكة إلى خيام أحد المعسكرات البريطانية، وأشعل النار فى الخيام بإلقاء خرق مشتعلة مبللة بالبترول، واشتعلت النيران فى عشرين منها، وتعالى منها اللهب، حتى لمحه الإنجليز، فأطلقوا عليه الرصاص ومات شهيدًا يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١، وله من العمر إحدى عشرة سنة.

وقد أعادت قصة استشهاده إلى الأذهان ذكرى شهداء الشباب فى ثورة سنة ١٩١٩[٢٤].

وعبدالحميد أحمد سليمان وهو طالب وله من العمر ١٢ سنة وقد استشهد فى اقعة ٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ كما أسلفنا (ص٥٣).

ومنير عبد الله ميخائيل من شباب بورسعيد وقد استشهد فى نوفمبر وهو يهاجم مع فريق من زملائه أحد المعسكرات البريطانية، وعبد الله على محمد عبد الله من شباب بورسعيد وقد استشهد فى نوفمبر.

ومحمد أحمد اللبان من شباب الإسماعيلية وكان طالبًا فى الخامسة عشرة من عمره.

---

(٢٤) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول – الفصل الخامس.

شهيدات الكفاح

وكانت الشهيدة الأولى من نساء مصر فى القنال (أم صابر) زوجة محمد خليل دسوقى المزارع بأبى حماد، كانت ذاهبة إلى التل الكبير مستقلة إحدى السيارات العامة (أوتوبيس)، فلما وصلت إلى نقطة التفتيش بالمحجر على بعد قليل من التل الكبير، ورأت غلظة الإنجليز فى التفتيش، رفضت فى شمم وإباء أن تمتد إليها يد الإنجليز فى تفتيشهم للرائحين والغادين، فرماها الإنجليز برصاصة أردتها قتيلة، وذهبت فى الخالدين.

وقد كرمت الثورة ذكراها بأن أطلقت اسمها على أول قرية أنشأتها بمديرية التحرير. فعرفت بقرية (أم صابر). وأقامت بها مسجدًا عرف بمسجد أم صابر، وقد افتتح فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٥٤.

ومن الشهيدات فى كفاح القنال سيده بنداري حسن، وقد قتلت برصاص الإنجليز فى هجومهم على التل الكبير.

شهداء الجامعة والشباب

ساهم طلبة الجامعة والشباب عامة بقسط موفور فى الكفاح فى القنال، واستشهد منهم صفوة من خيارهم. وإنا ذاكرون فيما يلى بعض هؤلاء الشهداء.

عادل محمد غانم

اول شهداء الجامعة فى معارك القنال سنة ١٩٥١: هو نجل الأستاذ محمد غانم مفتش المنطقة الشمالية التعليمية وقتئذ، كان طالبًا بكلية الطب بجامعة إبراهيم (عين شمس) وغادر القاهرة فى شهر ديسمبر ضمن اثنى عشر فدائيًا قاصدين منطقة القنال للمساهمة فى الجهاد، فاتجهوا إلى تفتيش العباسية وهى بالنسبة إلى الإنجليز نقطة الدفاع الأولى عن معسكرهم فى التل الكبير.

وفى إحدى الليالى ذهب الفدائيون فى جنح الظلام يحملون الألغام والقنابل

البدويه، ووضعوا لغمًا فى المكان المقصود، وأشعلوا فيه النار، فانفجر لوقته، فتنبه الإنجليز، وأخذوا فى إطلاق الرصاص على موقع الفدائيين، وتطوع عادل محمد غانم لحماية ظهور زملائه فى ارتدادهم عن الموقع، فأصيب رحمه الله برصاصة أودت بحياته.

ودفن جثمانه فى احتفال كبير بالقاهرة فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٥١.

عباس سليمان الأعسر

الشهيد الثانى من شهداء الجامعة سنة ١٩٥٢، وهو من منية سنتا مركز بلبيس، ومن طلبة كلية التجارة بجامعة فاروق (الإسكندرية).

وكان من الفدائيين فى كتيبة (خالد بن الوليد)، وقد سافر مع بعض زملائه من طلبة جامعة فاروق إلى منطقة التل الكبير.

واستشهد فى ساحة الشرف يوم ٩ يناير سنة ١٩٥٢ فى ملحمة بين الفدائيين والإنجليز فى الطريق بين المحسمة وأبى صوير.

وحمله إخوانه فى الجهاد إلى الزقازيق، حيث شيعت جنازته فى احتفال شعبى مهيب، ونقل جثمانه إلى بلدته سنتا حيث احتفل أهلها بتشييعه مرة ثانية إلى مقره الأخير.

أحمد فهمى المنيسى

طالب بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) وهو من فاقوس، نجل الشيخ حسين منيسى ناظر مدرسة ابتدائية.

استشهد فى معركة التل الكبير يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢، وشيعت جنازته بفاقوس مسقط رأسه فى مشهد شعبى كبير يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٢.

عمر شاهين

نجل الدكتور محمد زكى شاهين، كان طالبًا بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) وانتظم فى سلك كتائب الفدائيين، وبعد أن أتم تدريبه فى المعسكر

الجامعى سافر مع الكتيبة الأولى، واشترك فى عدة هجمات على معسكرات الإنجليز، وشارك إخوانه فى نسف الخط الحديدى الموصل إلى التل الكبير، واستشهد فى معركة التل الكبير يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢.

وشيعت جنازته بالقاهرة يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٢ فى احتفال مهيب، بدأ من ساحة جامعة فؤاد، وسار فيه نحو مائة ألف من المواطنين ومنهم طلبة الجامعات ومعاهد العلم وأساتذتها وعمداء الكليات، وفى مقدمتهم مدير جامعة فؤاد (الدكتور عبد الوهاب مورو) الذى اشترك فى حمل النعش، والجماهير الحاشدة من الشعب.

وكرمت الثورة ذكراه بأن أطلقت اسمه على إحدى قرى مديرية التحرير.

أحمد عصمت

هو الشهيد الطيار أحمد عصمت، خريج مدرسة الطيران، نجل المهندس أحمد عصمت، وحفيد عبد القادر حلمى باشا القائد المصرى الباسل.

ثارت نفسه لما طالع فى الصحف أنباء المعارك الدامية التى كانت تجرى فى منطقة القنال.

فترك منزله فى صبيحة يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٢، وسافر بسيارته الخاصة إلى التل الكبير، متحديًا القوة الغشوم، فلما وصل إلى نقطة التفتيش البريطانى فى أبى حماد أوقفته القوة البريطانية إلى جانب رتل من السيارات المصرية فى انتظار دوره فى التفتيش.

وكان تأثر الشهيد مما شاهده من اضطهاد مواطنيه وإذلالهم قد بلغ أشده، فرفض تفتيش سيارته، وقدم بطاقته الشخصية إلى رئيس القوة، فأصر هذا على تفتيش سيارته، فثار شعوره وأخرج مسدسه فى سرعة وأطلق منه النار على قائد القوة فأرداه قتيلا، وصرع حارسه الخاص، ثم جنديا آخر، وأراد أن يوالى إطلاق النار، لولا أن عاجله الإنجليز بضربة مدفع فخر صريعًا شهيدًا.

وقد شيعت جنازته فى القاهرة يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ فى احتفال كبير مهيب[٢٥].

ومن شهداء الشباب فى معارك القنال مصطفى المردنلى شهيد معركة القرين، وقد شيعت جنازته بالزقازيق.

ومحمد رشاد جريش شهيد معركة التل الكبير، والملازم حسين السيد.

وبدير عبد اللطيف على من أهالى المنصورة، شهيد معركة التل الكبير، وقد شيعت جنازته بالمنصورة.

التجاوب بين الشعب والجيش

على الرغم من أن الجيش لم يشترك فى معارك القنال سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢، فإنه كان متجاوبًا مع الشعب فى أهدافه وفى كفاحه.

الضباط الأحرار

بدأ هذا التجاوب منذ الحرب العالمية الثانية، فإن صفوة ضباط الجيش كانوا يشعرون فى خاصة نفوسهم بما كان به المواطنون جميعًا، وكانوا يألمون لما كانت تعانيه البلاد من عدوان الاستعمار وفساد نظام الحكم.

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ وهب الشعب يكافح من جديد فى سبيل حريته واستقلاله، وسفكت دماء الشهداء فى ميادين الجهاد، ازداد الجيش تجاوبًا مع الشعب، وكان من نتائج هذا التجاوب أن امتنع ضباطه وجنوده عن الاشتراك فى قمع المظاهرات والحركات الوطنية.

ولما دخل الجيش حرب فلسطين فى مايو سنة ١٩٤٨، كشفت المعارك عما كان يجرى من خيانة ورشوة وفساد فى إدارة الجيش وتسليحه وتموينه، وتبين أن الجيش لم يزود بالسلاح الكافى بادئ الأمر، ثم زود بأسلحة وذخائر فاسدة عرضت

---

(٢٥) راجع فى تاريخ هذا الشهيد كتاب (من أجل مصر. البطل أحمد عصمت) للمستشار عبد الحليم الجندى رئيس إدارة قضايا الحكومة.

الجنود والضباط للموت والهلاك، واستفزت هذه المآسى فى نفوس الضباط روح النقمة على ذلك النظام الذى يعرض الجيش والوطن للويلات والكوارث، فكانت حرب فلسطين هى الشرارة التى ألهبت فيهم جذوة التحرير والثورة.

تعهدت هذه الجذوة فئة من خيرة الضباط، على رأسهم جمال عبد الناصر، فألفوا من بينهم جماعة باسم «الضباط الأحرار» جعلوا هدفهم إنقاذ البلاد بواسطة الجيش والشعب من الانهيار الذى أوصلها إليه الملك السابق والاستعمار.

كانت فكرة هذه الجماعة موجودة خلال الحرب العالمية الثانية على أنها لم تدخل فى دور التكوين إلا فى حرب فلسطين، وبدأت فى التنظيم سنة ١٩٤٩.

واجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أواخر سنة ١٩٤٩، وكانت تضم فى البداية: البكباشى جمال عبد الناصر، والصاغ عبد الحكيم عامر، والصاغ كمال الدين حسين، والصاغ صلاح سالم، وقائد الجناح جمال سالم، وقائد الأسراب حسن إبراهيم، وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادى، والصاغ خالد محيى الدين، والبكباشى أنور السادات.

وفى يناير سنة ١٩٥٠ أجريت الانتخابات لرياسة هذه الهيئة، فانتخب جمال عبد الناصر رئيسًا لها بالإجماع.

وهذه الهيئة هى قوام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢، وصارت فيما بعد مجلس قيادة الثورة.

أخذ الضباط الأحرار يبثون فى نفوس إخوانهم عامة روح الثورة، ويضمون إليهم الأنصار تدريجًا، ويطبعون المنشورات السرية بتوقيع (الضباط الأحرار) ويوزعونها على الضباط وعلى المدنيين.

وفى يناير سنة ١٩٥١ أجريت انتخابات جديدة لهيئتهم التأسيسية، وأعيد انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا لها وأعيد انتخابه أيضًا للرآسة فى يناير سنة ١٩٥٢، وفى هذا الاجتماع الأخير اتفقوا على اختيار اللواء محمد نجيب لكى يكون قائدًا للحركة فى يوم تنفيذها، وبقى هذا الاختيار سرًا مكتومًا بينهم

ولم يفضوا به إلى اللواء محمد نجيب إلا قبيل معركة انتخابات نادى ضباط الجيش التى سيرد الكلام عنها.

ولما قام الكفاح فى القنال فى أكتوبر سنة ١٩٥١ بعد إلغاء المعاهدة، لم يشترك الجيش فى المعركة، لأن الظروف لم تكن مواتية لاشتراكه فيها ولكن بعض ضباط الجيش ساهموا فيها سراً بتدريب الفدائيين على حرب العصابات وإمدادهم بالسلاح والذخيرة والمفرقعات وبالمساهمة الشخصية فيها.

وأخذت الروح العدائية للملك السابق تنتشر فى صفوف الضباط باعتباره المسئول الأول عن فساد إدارة الجيش وتزويده فى حرب فلسطين بالأسلحة والذخائر الفاسدة. وظهرت هذه الروح سافرة فى ديسمبر سنة ١٩٥١ لمناسبة انتخابات نادى الضباط.

فقد كان محدداً لاجتماع الجمعية العمومية للنادى يوم الخميس ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ لانتخاب رئيس النادى وأعضاء مجلس إدارته. وعلمت إدارة الجيش وعلم فاروق بأن الضباط متجهون إلى إبعاد العناصر الموالية له من رياسة النادى وعضوية مجلس الإدارة، وكان فاروق يريد إسناد رياسة النادى إلى صنيعته اللواء حسين سرى عامر.

وفى الوقت الذى أخذ فيه الضباط الأعضاء يفدون على دار النادى تلقت إدارته أمراً من إدارة الجيش بإلغاء الاجتماع وتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى.

على أن الأعضاء كانوا قد توافدوا دون أن يعلموا بهذا الأمر، وبلغ عددهم نحو ٣٥٠ ضابطاً يمثلون جميع أسلحة الجيش.

وبالرغم من صدور الأمر بإلغاء الاجتماع فإن الضباط قد اجتمعوا وأخذوا يتشاورون فى الموقف، وخطب بعضهم خطباً حماسية، وانتهى الرأى بينهم إلى عقد اجتماع آخر للجمعية العمومية حددوا موعده، وتحدوا بذلك أوامر السراى.

وفى أثناء الاجتماع أذيعت أسماء من اتفق الضباط على ترشيحهم لمجلس

إدارة النادى، وجميعهم من الضباط الأحرار، فتبين من هذا الترشيح أن الضباط الأحرار يؤيدون من زملائهم جميعًا.

وقد اجتمعت الجمعية العمومية للنادى فى الموعد المحدد وحضرها نحو خمسمائة ضابط من مختلف الأسلحة.

وكان اجتماعًا هامًا، تجاوب فيه الجيش مع الشعب، إذ أصدرت الجمعية العمومية قرارًا إجماعيًا بأن الجيش المصرى جزء من مصر يشعر بشعور مصر وإحساسها نحو المحتل وأنه دائمًا فى خدمة قضية البلاد.

وأسفرت الانتخابات عن نجاح مرشحى الضباط الأحرار، فانتخب اللواء محمد نجيب مدير سلاح المشاة رئيسًا للنادى، وانتخب مجلس إدارته من الضباط الأحرار، وهم: البكباشى زكريا محيى الدين، البكباشى محمد رشاد مهنا، البكباشى أحمد حمدى عبيد، البكباشى عبد العزيز الجمل، البكباشى إبراهيم فهمى دعبس، البكباشى أنور عبد اللطيف، الأميرالاى عياد إبراهيم. الصاغ جمال حماد، البكباشى عبد الرحمن أمين، البكباشى حافظ عاطف، قائد الأسراب حسن إبراهيم، قائد الجناح بهجت مصطفى، الأميرالاى حسن حشمت، اليوزباشى أحمد عبد الغنى مرسى، البكباشى جلال ندا.

وسقط فى الانتخاب الضباط المعروفون بأنهم صنائع الملك والسراى.

وأخذ الملك وصنائعه يتربصون للضباط الأحرار، ويعملون على الكيد لهم، ويتحدون إدارة النادى، وظهر هذا التحدى سافرًا فى شهر يوليه سنة ١٩٥٢، فى عهد وزارة حسين سرى القصيرة المدى، كما سيجىء بيانه، ونشأت لذلك أزمة كانت من العوامل التى عجلت بشبوب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢.

تجنيب الجيش الاحتكاك بالإنجليز

على أن الحكومة والضباط الأحرار قد أحسنوا صنعًا بتجنيب الجيش المصرى الاشتباك مع الإنجليز فى معركة سافرة فى أثناء الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢، وقد كان الإنجليز يودون هذا الاشتباك، ليستدرجوا

الجيش إلى منازلتهم فى معركة لم يكن مستعدًا لها، وفى هذه الحالة كانت تستطيع بريطانيا أن تقضى على القوة الناشئة فى الجيش المصرى، وأن تكسب مركزًا تناله فى ميدان القتال، فتزداد تماديًا فى اغتصابها، وتزداد مصر ضعفًا أمامها، ولم يكن غائبًا عن الأذهان ما كسبه الإنجليز من انتصارهم على الجيش المصرى فى معارك الحرب العرابية سنة ١٨٨٢، ولقد فطنت الحكومة كما فطن الضباط الأحرار إلى هذه الحيلة فاجتنبوا وقوع اشتباك مسلح بين الجيش والبريطانيين، ووكلوا إلى قوات البوليس مهمة حفظ النظام وحماية أرواح المواطنين فى منطقة القنال، ولقد أدى رجال البوليس هذه المهمة على أكمل وجه كما بينا من قبل.

وحاول الإنجليز أن يتخذوا من هذا الموقف وسيلة للوقيعة بين الشعب والجيش، فصرح أنطونى إيدن وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ «بأن الجيش المصرى هو أشد المصريين حبًا فى السلام وأن علاقته بنا هى علاقة الأصدقاء».

ولكن هذه الحيلة لم تخف على فطنة الشعب. فإنه كل يعلم علم اليقين أن الجيش لم يكن صديقًا للاستعمار ولا لأعوان الاستعمار. ولم يكن موقفه فى اجتناب الدخول وقتئذ فى معارك ضد الجيش البريطانى إلا تلبية لإرادة الشعب فى أن لا يدخل حربًا لم يكن مستعدًا لها، ولم يكن من الحكمة أن تكرر مأساة فلسطين مرة أخرى، تلك المأساة التى نشأت عن دخول مصر الحرب على غير استعداد للقتال، وإذا كانت مأساة فلسطين سنة ١٩٤٨ محدودة الدائرة لأنها وقعت خارج حدود مصر، فإن المأساة تنقلب إلى كارثة إذا دخل الجيش المصرى سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ فى حرب مع الجيش البريطانى فى منطقة القنال قبل أن يكتمل استعداده.

سياسة حكومة الوفد أثناء الكفاح فى القنال

لم تستجب حكومة الوفد إلى دعوة الوحدة التى تقدم بها المعارضون، وصمت آذانها عن الاستماع إليها، واستمرت تتجاهل كل قوة وكل هيئة وكل فرد فى البلاد سواها، وتبين أنها تقصد من توحيد الصفوف أن يخضع الجميع لأمرها،

ويكفوا عن توجيه أى انتقاد إلى تصرفاتها.

ولم يكتف بذلك، بل انتهزت فرصة انشغال الأمة بالكفاح فى القنال، ومساهمة الكثيرين فى هذا الكفاح، ومضت فى سياستها القائمة على الفساد والحزبية الجامحة.

فاستمرت تفصل العمد والمشايخ الذين كانت ترى فيهم عدم الولاء للوفد.

ومضت فى سياسة المحسوبية فى الوظائف وما إليها. فكانت مرتعًا للأقرباء والأصهار والأنصار، واستمرت الصفقات المريبة فى بيع أملاك الحكومة أو تأجيرها، وإغداق أموال الدولة على الأشياع والمحاسيب.

وفى الوقت الذى كان المجاهدون الفدائيون يسقطون شهداء فى ميدان الجهاد والتضحية، كان الكثيرون من نواب الوفد وشيوخه يتغلغلون فى المصالح والدواوين، وفى القاهرة والأقاليم، عاملين على تحقيق مطالبهم ومطالب أشياعهم وأنصارهم على حساب مصالح المواطنين. ولم يسهموا بأى مجهود أو أية تضحية فى معارك القنال. وكان جل همهم أن يتحسسوا مدى تأثير هذه المعركة فى مركز وزارتهم. كأنما بقاء وزارة الوفد فى الحكم هو الهدف الأكبر للقضية الوطنية!

وكان من نتائج اختلال التوازن فى أواخر عهد حكومة الوفد أن ظهر عجز فى الميزانية بلغ خمسة وعشرين مليون جنيه.

ومن تصرفات حكومة الوفد الدالة على الإهمال أنها تعاقدت على شراء ١٢٥١٢ صندوق ذخيرة من سويسرا تحتوى على ١٥٠ ألف طلقة للبنادق. وشحنتها الحكومة من مرسيليا بفرنسا على ظهر الباخرة شامبليون، إحدى بواخر شركة المساجرى ماريتيم الفرنسية.

وقد تبين أن هذه الشركة المعروفة بنفوذ الصهيونيين فيها قد أوصلت هذه الذخيرة إلى ميناء (حيفا) قبل أن تبحر إلى ميناء الإسكندرية. وهناك (فى حيفا) مكنت السلطات الإسرائيلية من الاستيلاء عليها. ثم واصلت الباخرة سيرها إلى الإسكندرية خالية منها.

وكان الأحكم أن تشحن الحكومة هذه الذخيرة على باخرة مصرية. لكى تضمن أن لا تسلمها الباخرة الأجنبية غدرًا وبطريق التواطؤ إلى إسرائيل.

ولكن إهمال حكومة الوفد جعلها تترك الاحتياط والحذر جانبًا، وتضيع على البلاد هذه الذخيرة القيمة.

نتائج الكفاح فى القنال

كان لكفاح الشعب فى القنال صدى بعيد فى الخارج، وكان دليلا مشرفًا على حيوية الشعب، وتعلقه بالجلاء والحرية، وكان خير دعاية للقضية المصرية .

ومع أن معارك القنال كانت قصيرة المدى، فإن نتائجها كانت بعيدة الأثر فى تاريخ مصر.

فلم تكد حوادث الكفاح فى القنال تتوالى، حتى كانت الصحف العالمية ومحطات الإذاعة فى الشرق والغرب تتحدث عن هذا الكفاح وتطوراته، وكانت هذه الأنباء أكبر دعاية لجهاد مصر فى سبيل تحررها من الاستعمار، وصارت القضية المصرية موضع حديث العالم وموضع تقدير أنصارها وخصومها على السواء.

وعلى الرغم من أن مصر لم تكن مستعدة الاستعداد الكافى للقتال سنة ١٩٥١، وعلى الرغم من أن الحكومة لم تعد العدة لتنظيم المقاومة، فإن هذا الكفاح، وما تخلله من بطولة وفداء، وجهاد وتضحية، ومقاطعة تامة، وعدم تعاون مع الاحتلال، ومنع التموين عن قواته، قد أنتج ثمرات طيبة كان لها أثرها فى تغيير وجهة النظر البريطانية فى فائدة القاعدة الحربية فى قناة السويس، فإن هذه القاعدة لا تكون صالحة للقتال أو إيواء جيش كبير إلا إذا كانت مسنودة من شعب صديق، وحكومة صديقة، وأن تكون مواصلاتها ووسائل تموينها سهلة ميسرة، مكفولة فى وقت السلم، وخاصة فى وقت الحرب.

ولقد تبين من كفاح المصريين سنة ١٩٥١ – ١٩٥٢ أن هذه القاعدة مهددة بالخطر، وعديمة الجدوى للإنجليز فى حالتى السلم والحرب جميعًا.

فالتضحيات التي بذلت، إيجابية أو سلبية، والدماء التى سفكت فى معارك القنال، لم تذهب عبثا، بل إن لها فضلا كبيرًا فى جنوح الإنجليز إلى قبول الجلاء، بعد أن كانوا مصرين على رفضه.

ولقد اعترف الإنجليز فى غمرة الكفاح بهذه الحقائق.

قال اللورد ستانسجيت فى هذا الصدد فى مجلس إللوردات: «إن القاعدة البريطانية فى منطقة القنال أصبحت لا تصلح عسكريًا، وإن الكره الذى يحف بها يجعلها مهددة، فلا معنى لبقائها»[٢٦].

ونشر مراسل صحيفة التيمس فى منطقة القنال مقالا فى عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ وصف فيه حالة المعسكرات البريطانية، واعترف بفداحة الضربة التى أصابت القاعدة الإنجليزية فى القنال حين أجمع العمال المصريون على الانسحاب منها، وما أعقب هذا الانسحاب من إشاعة الفوضى والارتباك فيها، واعترف بفشل المحاولات التى اتخذت لجلب العمال من الخارج، وقال إن الأعمال الحيوية فى المعسكرات أصيبت بارتباك خطير، وأصبح من المتعذر صيانة المقادير الهائلة من المعدات العسكرية، وأنه ليس من ينكر أن جو الاضطراب قد شاع فى جوانب كثيرة من المعسكرات البريطانية، وأشار إلى أن أعمال الفدائيين المصريين قد أقضت مضاجع الجنود البريطانيين، وأن الحياة العادية قد اختفت فى المعسكرات على طول القنال، كما أن كثيرًا من المؤسسات التى قامت لضمان صلاحية القاعدة العسكرية والسهر على صحة الجنود ورفاهيتهم قد عطلت، وانقلبت الأمور فى منطقة القنال بالنسبة للجيش البريطانى رأسًا على عقب، فبدلا من أن يركز قواته فى الاحتفاظ بالقاعدة والنهوض بها من كافة الوجوه، أصبح يركز جهوده فى حماية نفسه من هجمات الفدائيين والاحتفاظ بمواقعه، وبلغ من شدة توتر أعصاب الجنود البريطانيين أنهم «باتوا يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت قيمتها نتيجة الشعور الوطنى المعادى، وعما إذا كان من الأوفق تجنب احتكاكات سياسية جديدة بالبدء فى إنشاء قاعدة

---

(٢٦) كان اللورد ستانسجيت رئيسًا للوفد البريطانى فى مفاوضات سنة ١٩٤٦ التى جرت بين مصر وبريطانيا فى عهد وزارة إسماعيل صدقى – كتابنا – (فى أعقاب الثورة ج٣ ص ١٩٠ طبعة سابقة).

أخرى فى جهة تعرب حكومتها عن رغبتها فى الانضمام إلى قيادة الشرق الأوسط، أو على الأقل فى منطقة لا يكون وجود القوات الإنجليزية فيها مدعاة للسخط والاستنكار».

وقالت مجلة «نيوستيتسمان» فى مقال لها عن مصر:

«إن من أهم الأخبار التى وردت إلينا من مصر نبأ إباحة حمل السلاح للمواطنين هناك، فمن هذا النبأ، ومن الطريقة التى يسلكها الجنرال أرسكين فى مصر، يبدو واضحا أن خطر قيام حرب العصابات فى مصر بات على الأبواب، ويتبين من سياسة الحكومة البريطانية أنها تود إنقاذ موقف بريطانيا بطريق القوة المسلحة، وكثير ما حذرنا من مغبة هذه السياسة، وها هى ذى الأنباء الأخيرة تؤكد أننا على حق فى ذلك التحذير، فالشعور الوطنى فى مصر متأجج، ولا سبيل إلى التفاهم مع مصر إلا بالطريق الودي، كما كانت سياسة وزارة العمال من قبل بالنسبة للهند، وإن كانت قد تناست تلك السياسة فى المدة الأخيرة بالنسبة لإيران، وإن مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن هزيلا، فإما جلاء مخجل عن مصر، وإما اشتباك عسكرى وفترة طويلة من الكفاح فى ظل الأحكام العسكرية».

ومن الحق أن نقول إن الكفاح فى منطقة القنال سنة ١٩٥١ – ١٩٥٢ كان ولا ريب من العوامل الفعالة فيما انتهى إليه الإنجليز من إيثار الجلاء عن هذه المنطقة، لأنه إذا كانت مصر من غير استعداد قد زعزعت مركز الإنجليز فى قاعدة القنال وجعلتهم يتشككون فى إمكان الاعتماد عليها إذا شنت الحرب، فكم يكون مركزهم فيها واهنا ويزداد ضعفا إذا أكملت مصر استعدادها الحربى والاقتصادى والمعنوى لتحرير القاعدة من كل ميزة حربية للعدو.

ولا شك أن الإنجليز قد بدأوا بعد كفاح سنة ١٩٥١ – ١٩٥٢ يغيرون رأيهم فى مبلغ الاعتماد على هذه القاعدة. وخاصة بعد أن بعثت الثورة فى جيش مصر روحا جديدة، وزودته بالقوة المادية والمعنوية، كل هذا ولا ريب كان له أثره فيما انتهوا إليه من إيثار الجلاء عن هذه القاعدة فى اتفاقية سنة ١٩٥٤.

* * *

الفصل الثاني

حريق القاهرة

(٢٦ يناير سنة ١٩٥٢)

فى يوم السبت ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وقع حادث مشؤوم فى تاريخ مصر، لم يسبق له مثيل فى نوعه، وهو حريق القاهرة، كانت هذه أول مرة أضرم فيها النار فريق من أبنائها، تحت سمع الحكومة وبصرها، وبإهمالها وتهاونها، وكان هذا الحريق المدمر ختام الكفاح المجيد فى القنال سنة ١٩٥٢، لأنه جاء نذيراً بالانتكاس وخيبة الأمل، بحيث قضى على صفحة هذا الكفاح حتى حين.

مقدمات الحريق

فى مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ نشرت وزارة الداخلية عن طريق دار الإذاعة أنباء مجزرة الإسماعيلية التى حدثت فى ذلك اليوم، وسبق الكلام عنها، وما وقع فيها من عدوان الإنجليز ووحشيتهم، وما أسفرت عنه من قتل خمسين من رجال البوليس، وإصابة نحو ثمانين، وهدم دار المحافظة ومبنى هؤلاء الجنود البواسل.

قرعت هذه الأنباء أسماع أهل العاصمة والأقاليم، فوجموا لها، وازداد سخط المواطنين على فظائع السياسة البريطانية، وباتوا يتوقعون رد الحكومة على هذا العدوان الأثيم.

على أن أحدا لم يكن يتوقع أن يكون رد الفعل لهذه الفظائع أن يتحول السخط إلى حرائق تشتعل فى شتى نواحى العاصمة، وتكاد تقضى على عمرانها وعظمتها وجمالها.

توالت النذر منذ استفاضة أنباء مجزرة الإسماعيلية بأن يوم السبت سيكون

يومًا عبوسًا قمطريرًا، ومع ذلك لم تتخذ الحكومة، وعلى الأخص وزارة الداخلية، أى احتياط للمحافظة على الأمن والنظام، بل بدا منها الإهمال والتراخى فى القيام بواجبها، مما كان السبب الجوهرى لشبوب الحرائق.

ففى الساعة الثانية بعد منتصف الليل (صبيحة يوم السبت ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) تجمع فى مطار القاهرة الدولى عمال المطار وجنوده وموظفوه المدنيون، وكلهم مصريون، حول أربع طائرات كبيرة لشركة الخطوط الجوية البريطانية، تتملكهم روح السخط والاحتجاج على ما وقع فى مجزرة الإسماعيلية، ومنعوا نزول الركاب من الطائرات، وكان عددهم يزيد على المائة، كلهم من الأجانب من مختلف الأقطار، كما امتنعوا عن تزويد الطائرات بالوقود، وحالوا دون استئنافها السفر، وحاول بعضهم إضرام النار فيها، وقد أبلغ هذا الحادث فى حينه إلى المسئولين بوزارة الداخلية، فأوفدوا إلى المطار ضابطًا كبيرًا، فأقنع المتجمهرين فى المطار بالإقلاع عن موقفهم، لما يترتب عليه من عواقب دولية وخيمة، فاقتنعوا وعادوا إلى عملهم، وأمكن قيام الطائرات من المطار مستأنفة رحلتها، ومع ذلك لم تتعظ الوزارة بهذا الحادث، ولم تأخذ للأمر عدته.

وفى الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم تمرد جنود بلوكات نظام الأقاليم فى ثكنتهم بالعباسية، وامتنعوا عن القيام بما كلفوا به من الذهاب إلى الجهات المخصصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة، وخرجوا يحملون أسلحتهم، فى مظاهرة شبه عسكرية.

وكانت حجتهم التى تذرعوا بها للقيام بهذه المظاهرة سخطهم على ما أصاب زملاءهم بالإسماعيلية.

وثم سبب آخر لم يعلنوه دعاهم إلى هذا التمرد، وهو أنه كانت لهم شكوى سابقة من وقف صرف بدل الطوارئ إليهم، وقد أبلغت هذه الشكوى من رؤسائهم إلى وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) فأشار بحفظها، وظل هذا البدل محبوسًا عنهم زهاء ثلاثة أشهر، ولم يصرف إليهم إلا بعد حريق العاصمة.

وكان الأحكم أن لا تهمل شكوى هؤلاء الجنود الذين وقعت عليهم أعباء

حفظ الأمن فى ظروف عصيبة، ولقد أثار إهمال شكواهم حفيظة فى نفوسهم، كتموها إلى أن حانت الفرصة، فأعلنوها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢.

خرج إذن جنود بلوكات النظام من ثكناتهم حاملين أسلحتهم فى مظاهرة صاخبة، يتصايحون بالسخط على ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية، طالبين السلاح للقتال، وساروا بجموعهم من العباسية إلى الأزهر، ثم إلى ميدان العتبة الخضراء، ومنه إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير)، فالجيزة، واتجهوا إلى جامعة فؤاد (جامعة القاهرة)، وكانت الساعة قد بلغت التاسعة صباحًا، وهناك اختلطوا بالطلبة، وتبادلوا وإياهم شعور السخط والهياج، وسار الجميع فى موكب المظاهرة متجهين إلى العاصمة، يطوفون الشوارع، صائحين صاخبين.

ومنذ الساعة التاسعة صباحًا أخذت مظاهرات عدة تتدفق على ميدان عابدين (الجمهورية الآن)، ومنه إلى رياسة مجلس الوزراء، وقد التقت هذه المظاهرات بمظاهرة جنود بلوكات النظام وطلبة جامعة فؤاد، ووصل الجميع تباعًا إلى دار رياسة مجلس الوزراء، وكان ذلك حوالى الساعة الحادية عشر والنصف.

وفى فناء هذه الدار أطل على المتظاهرين وزير الشؤون الاجتماعية (عبدالفتاح حسن)، وألقى فيهم خطبة حماسية، جارى فيها شعورهم.

ثم تركت هذه الجموع دار الرياسة، وانسابت فى قلب العاصمة، صائحة منادية بحمل السلاح والسفر إلى القنال لمحاربة الإنجليز.

وكانت أنباء هذه المظاهرات وتحركاتها تبلغ فى حينها إلى وزارة الداخلية، ولكنها لم تحرك ساكنًا، وتركت الفوضى تنطلق من عقالها، وترمى الوطن بشرورها.

ولم تصغ حتى إلى ما نبهها إليه رجال الأمن من خطورة الموقف، وبدا منها الجمود فى هذا اليوم العصيب.

ففى مساء اليوم السابق (٢٥ يناير)، عقب استفاضة أنباء مجزرة الإسماعيلية توجه مدير الأمن العام وقتئذ (حسين صبحى) إلى وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) حيث كان فى اجتماع استثنائى لمجلس الوزراء. وقدم إليه مذكرة مكتوبة

اقترح فيها مد فترة تعطيل الدراسة التى كان مقررًا استئنافها صباح يوم السبت ٢٦ يناير. تجنبًا لحصول المظاهرات من الطلبة فى ذلك اليوم، ولكن وزير الداخلية أجابه بأنه لم يؤخذ باقتراحه استنادًا إلى ما أفضى به وزير المعارف (طه حسين) من اطمئنانه إلى الحالة بعد النصح الذى أبداه عن طريق الإذاعة (الراديو) إلى الطلبة وإلى أولياء أمورهم وإلى نظار المدارس بالإخلاد إلى الهدوء والسكينة.

وكان الأجكم لو قررت الوزارة مد فترة تعطيل الدراسة وعدم استئنافها يوم ٢٦ يناير. لأن مظاهرة جنود بلوكات النظام قد لقيت فى هذا اليوم تشجيعًا وتعضيدًا من طلبة جامعة فؤاد الأول، وازدادت تفاقمًا بانضمامهم إليها.

ويدخل فى هذا السياق أنه حين احتشد جنود بلوكات النظام فى فناء جامعة فؤاد والتقوا بطلبتها، اقترح أحد رجال الأمن المسئولين فتح الكبارى بين الجيزة والقاهرة لمنع المتظاهرين من الذهاب إلى العاصمة. وحصرهم فى بر الجيزة، فلم يؤخذ بهذا الاقتراح، واقترح أيضًا الاستعانة بفرقة من جنود الجيش للمحافظة على النظام والأمن فى هذا اليوم، فلم يؤبه لهذا الرأى، ولم يطلب وزير الداخلية نزول الجيش إلا بعد أن اشتعلت الحرائق فى المدينة.

ومع أن الوزارة فى مساء اليوم السابق (٢٥ يناير) منعت وصول مظاهرة إلى دار الرياسة حيث كان مجلس الوزراء مجتمعًا عقب ورود أنباء مجزرة الإسماعيلية، فإنها تركت المظاهرات فى يوم ٢٦ يناير تجوب أنحاء العاصمة، وتقتحم دار الرياسة كما تقدم بيانه، دون أن تحرك ساكنًا، وقد كان يوم ٢٦ يناير أولى بالاحتياط والتشدد فى منع المظاهرات من يوم ٢٥.

حوادث الحريق

بدأ حوادث الحريق فى ميدان الأوبرا، حوالى الظهر، إذ هاجم فريق من المتظاهرين كازينو أوبرا. وانهالوا عليه بالإتلاف، وأشعلوا فيه النار، ولما جاء رجال المطافئ لإخماد الحريق منعهم المتظاهرون من أداء واجبهم، وأتلفوا خراطيم المياه.

وكان إضرام النار فى هذا الكازينو نذيرًا بمحاكاته فى جوانب أخرى من المدينة، ذلك أن روح الجماعة وخاصة فى أوقات الفتن، تتأثر من أية بادرة تبدو من الرهط البارز من المتجمهرين.

فلم تكد النار تشتعل فى كازينو أوبرا، حتى سرت عدوى الحريق بين المتظاهرين، فراحوا يشعلون النيران فى الأماكن والأحياء المجاورة، ثم امتدت إلى الأماكن الأخرى، وكان المتظاهرون يستعملون فى إضرام النار البترول والبنزين والكحول وما إلى ذلك من مواد الحريق، وتخلل الحرائق نهب وسلب لمعظم المحلات المحترقة.

وتوالت حوادث إشعال النار والإتلاف والنهب فيما بين الظهر والغروب، فاجتاحت شوارع وميادين بأكملها، وهى:

ميدان إبراهيم باشا (الأوبرا) شارع فؤاد (٢٦ يوليه). شارع إبراهيم باشا (الجمهورية). شارع عدلى باشا. شارع قصر النيل. شارع سليمان باشا. شارع عبد الخالق ثروت. ميدان مصطفى كامل. شارع شريف. شارع رشدى باشا. شارع جامع شركس. شارع البستان. شارع محمد فريد. شارع عماد الدين. شارع نجيب الريحانى. شارع محمود بسيونى. شارع البورصة الجديدة. شارع توفيق (أحمد عرابى). ميدان التوفيقية (أحمد عرابى). شارع جلال. شارع الملكة (رمسيس). ميدان الإسماعيلية (التحرير). شارع الخديو إسماعيل (التحرير). شارع الشواربى. شارع الفلكى. شارع محمد صدقى. سكة المغربى. شارع الانتكخانة. شارع شامبليون. شارع الألفى. ميدان حليم باشا. شارع حليم باشا. شارع قنطرة الدكة. ميدان قنطرة الدكة. شارع كلوت بك. شارع دوبريه. شارع كامل صدقى (الفجالة). شارع الظاهر. شارع محمود فهمى المعمارى. ميدان باب الحديد. شارع المهرانى. شارع المهدى. شارع خليج الخور. شارع محمد على (القلعة). شارع الأهرام (حيث أحرق أوبرج الأهرام. وكازينو صوفر. وكازينو كوفن جاردن).

وبلغ عدد المحلات والمنشآت التى أصابها الحريق والدمار نيفًا وسبعمائة، معظمها مملوك للأجانب، وبعضها مملوك لمصريين، وكلها تقع فى أجمل وأكبر أحياء

العاصمة، واستمرت النيران مشتعلة فيها بقية النهار، وهزيعًا من الليل، وظلت تتقد فى بعض الأماكن إلى اليوم التالى.

وفيما يلى إحصاء للمحال التى احترقت فى هذا اليوم المشئوم:

- ٣٠٠ (ثلثمائة) من المتاجر، ومنها كبرى المحلات التجارية بالعاصمة.
- ٣٠ إدارة ومكاتب لشركات كبرى.
- ١١٧ مكاتب أعمال وشقق للسكن.
- ١٣ فندقًا من الفنادق الكبرى، منها فندق شبرد ذو الشهرة العالمية، وفندق متروبوليتان، وفندق فيكتوريا، إلخ...
- ٤٠ دارًا للسينما، أى معظم دور السينما فى القاهرة، منها سينما ريفولى وأصحابها مصريون، وسينما راديو، وسينما مترو، وسينما ديانا، وسينما متروبول، وسينما ميامى، وسينما هونولولو بحداق القبة إلخ...
- ٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات.
- ١٠ متاجر للسلاح.
- ٧٣ مقهى ومطعم وصالة، منها محلات جروبى، ومحل على الدلة، والأمريكين، وجميع المطاعم الممتازة فى القاهرة.
- ٩٢ حانة.
- ١٦ ناديًا، منها نادى التورف كلوب بشارع عدلى باشا، وقد قتل فيه تسعة من رواده البريطانيين، ماتوا من الحريق، ونادى رمسيس، ونادى دار العلوم، والنادى اليونانى، ونادى محمد على إلخ.
- ١ بنك واحد وهو بنك باركليز، وقد احترق فيه ثلاثة عشر شخصًا من موظفيه وعماله منهم بريطانيون ومنهم مصريون.

وهذه المحلات تقع فى أهم شوارع العاصمة وميادينها، بحيث غدت هذه الشوارع والميادين بعد الحريق أطلالا وخرائب يبعث منظرها الحزن والأسى فى النفوس.

وبلغ عدد القتلى فى هذا اليوم ٢٦ شخصًا، منهم ١٣ فى بنك باركليز، وتسعة فى التورف كلوب، وواحد أمام بنك باركليز، واثنان أمام محل عمر افندى، وواحد

توفى أثناء حريق أحد المتاجر بشارع شريف. وبلغ عدد من أصيبوا بحروق أو كسور أو جروح ٥٥٢ شخصًا.

وترتب على حوادث الحريق أن تشرد الموظفون والعمال المصريون فى المحلات والمتاجر والمنشآت التى نكبت بالحريق ويبلغ عددهم بضعة آلاف، يعولون نحو عشرين ألف نسمة.

وبالجملة فإن القاهرة نكبت هذا اليوم فى عمرانها، بما لم تنكب بمثله فى تاريخها الزاهر.

من المسئول عن حريق العاصمة

من الواجب أن نتقصى المسئولية فى حريق العاصمة، وأن نتحرى الحقائق ولو كانت لا ترضينا، لأننا نستفيد من حقائق التاريخ أكثر مما يفيدنا تجاهلها أو الانسياق فى تفسير الحوادث وراء الميول والأهواء والعواطف النفسية.

لا شك أن أول مسئول عن حريق القاهرة هو الاحتلال البريطانى، إذ أن مجرد وجوده يدعو إلى إثارة السخط فى النفوس، هذا إلى أن فظائع الإنجليز فى القنال وخاصة مجزرة الإسماعيلية التى وقعت يوم ٢٥ يناير، قد هاجت الشعور العدائى ضد البريطانيين، وأوصله إلى درجة الغليان، وفقدان الوعى والاتزان، فانصرف إلى الحريق كمظهر للحنق والغضب اللاشعورى، وتفاقم الشعور العدائى فشمل الأجانب عامة، فاستهدفت محالهم للحريق والنهب والتدمير.

وإلى هنا تقف مسئولية الاحتلال.

والمسئول الثانى هو الحكومة بإهمالها القيام بأول واجباتها، وهو المحافظة على الأمن والنظام.

فحكومة الوفد قد قصرت فى أداء واجبها. لأنها كانت مشغولة بالبقاء فى مناصبها فحسب، وقد ظنت أن تراخيها أمام المظاهرات الشعبية وإطلاق العنان لها مما يوطد مركزها فى الحكم، وفى الانتخابات، إذ يكسبها عطف العناصر الشعبية حتى الرديئة منها، فلم تشأ أن تبادر بأخذ الفوضى بالحزم والشدة، ورغم

أن كل الدلائل كانت مجمعة على أن يوم ٢٦ يناير سيكون يومًا عصيبًا، فإنها لم تأخذ للأمر أهبته، ووقفت جامدة أمام تسلسل حوادث الشغب والتمرد، فكان ما كان من اشتعال الحرائق وامتدادها.

فمن الساعة الثانية من صبيحة ذلك اليوم علمت وزارة الداخلية كما تقدم بيانه بنبأ التمرد الذى حدث فى مطار القاهرة، فلم تعتبر ولم تحرك ساكنًا استعدادًا للطوارئ. ولم تعمل لتدارك الخطر قبل وقوعه.

ومن قبل ذلك أسدى لها مدير الأمن العام النصح بعدم استئناف الدراسة فى المدارس والكليات فى صبيحة هذا اليوم، فلم تكترث لهذه النصيحة كما أسلفنا.

وحوالى الساعة السادسة صباحًا علمت بتمرد جنود بلوكات النظام (وهم من رجال البوليس) وخروجهم من ثكناتهم متظاهرين متصايحين، يجوبون الشوارع فى مظاهرة صاخبة، ويدعون طبقات المواطنين إلى الانضمام إليهم، فوقفت الوزارة أيضًا جامدة أمام هذا التمرد، بل باركته بلسان وزير الشئون الاجتماعية فى خطبته فى المتظاهرين بفناء رياسة مجلس الوزراء، كما سلف القول.

ولم تعمل الوزارة أى عمل لوقف الفوضى فى بدايتها، وقصرت تقصيرًا فاحشًا فى منع العابثين من إضرام النار، وتراخت فى تعقبهم والقبض عليهم.

ولم ينزل أحد من رجال الوزارة سواء الوزير أو وكيل الوزارة أو كبار المسئولين إلى الشوارع ليرقب الحالة بنفسه، ويستحث رجال البوليس على أداء واجبهم، ويمنع الحريق والتدمير، وبدا للعيان كأن عاصمة البلاد قد خلت من حكومة تعنى بحفظ الأمن وتحمى أموال الناس وأرواحهم، ومع توالى النذر منذ اللحظة الأولى باشتراك بعض رجال البوليس من بلوكات النظام فى المظاهرات (مع أن مهمتهم هى منع المظاهرات)، فإنها لم تفكر فى الاستعانة بالجيش لحفظ الأمن والنظام، وتبلبلت فى هذا الصدد، فطلبت أورطة من الجيش فى نحو الساعة الثانية عشرة، ثم عادت وطلبت عدم نزول الجيش بحجة أنها قابضة على زمام الأمن والنظام. ثم عادت بعد ذلك وطلبت نزوله، أى أنها لم تستعن بالجيش إلا بعد أن تفاقم الأمر وسيطر الغوغاء على الشوارع وانتشرت الحرائق، وقد

نزل الجيش بالمدينة قبيل الغروب، وأدى واجبه، وبفضل نزوله عاد الأمن والنظام، وتوقفت حوادث الحريق، واختفى المجرمون والعابثون والمحرضون.

فإهمال الوزارة فى حفظ الأمن والنظام قد توافرت عليه الأدلة والبينات.

ويدخل فى هذا السياق أن وزير الداخلية، بالرغم من تتابع الحوادث والنذر من مساء ٢٥ يناير وصبيحة ٢٦ يناير، لم يغادر منزله إلا فى الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم، وذهب إلى وزارة الداخلية، ولم ينتقل إلى الأماكن التى وقع بها الحريق. ولا بذل أى جهد فى منع الأيدى العابثة من إشعال الحرائق.

وكان مشغولا بعض الوقت وهو بالوزارة بتوقيع عقد مشتراه لعمارة ضخمة رقم٢٣ بشارع عبد الخالق ثروت من بائعها جورج عُريضة بثمن قدره ثمانون ألف جنيه. وتم توثيق العقد فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر. بحضور مدير الشهر العقارى الذى انتقل خصيصًا إلى الوزارة. وأجرى التوثيق فى هذا الوقت العصيب!!

وثمة مسئولية أخرى تقع على رجال البوليس أنفسهم. وذلك أنهم (فى الجملة) أبدوا تهاونًا جسيمًا فى أداء واجبهم، بل رأينا بعضهم يقف جامدًا وهو يشاهد حوادث الحريق، بل حوادث السلب والنهب.

قد يكون مبعث ذلك أنهم أحسوا بالسخط والمرارة من تعريض زملائهم فى الإسماعيلية للذبح والتقتيل، ولكن هذا الإحساس ما كان يجوز أن يطغى على الشعور بالواجب، وهو أول مميزات رجل الأمن والنظام.

ومسئولية أخرى تقع على عاتق فريق من المثقفين، أو أشباه المثقفين، الذين كانوا يحرضون الغوغاء على الحريق فى ذلك اليوم المشئوم، ولست أدرى على وجه التحقيق ماذا كان الباعث لهم على هذا التحريض، وربما كان ميلهم إلى المبادئ الهدامة قد بعث فيهم هذه الروح الخبيثة، فإن دعاة هذه المبادئ لا يتورعون عن التخريب والتدمير فى سبيل تحقيق مآربهم كلما سنحت لهم الفرصة.

وقد يكون سخطهم على حكومة الوفد سببًا آخر لهذا التحريض.

وسواء كان هذا أو ذاك، أو كلاهما معًا هو الباعث لهم على ما فعلوه، فإن هذه النزعة تدل على أن مستوى الوطنية والأخلاق قد هبط فى نفوس هذه الفئة هبوطًا جسيمًا، وهو أمر يؤسف له أسفًا عظيمًا.

هل للإنجليز أو القصر يد فى حريق القاهرة؟

قرأت فى بعض الصحف والمجلات تلميحات تشير إلى أن الإنجليز هم الذين دبروا حريق القاهرة، مثلما دبروا مذبحة الإسكندرية التى وقعت يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢.

وزعم آخرون أن لفاروق يدًا فى هذا التدبير.

وكنت أود أن يسفر البحث والاستقراء عن تدبير الإنجليز أو فاروق حريق القاهرة، ولقد مضت عدة سنين وأنا أعاود البحث لعلى أصل إلى بينات أو مجرد قرائن تثبت هذا التدبير، مثلما انتهى بى البحث والتحقيق إلى ثبوت تدبير الإنجليز لمذبحة الإسكندرية سنة ١٨٨٢[1].

ولكن الأمر فى حريق القاهرة جاء على خلاف مذبحة الإسكندرية، وتبين لى مع شديد الأسف أن حريق القاهرة كان عملا محليًّا قامت به العناصر الرديئة من الشعب.

ومن حق التاريخ علينا أن لا نحرف وقائعه، بل علينا أن نتحرى الحق والصدق فى تدوينها وتفسيرها، ولا نشوه أسبابها ومسبباتها، فإن هذا واجبنا فى تحقيق الحوادث.

إن للتاريخ حرمته ومكانته، ومن واجبنا أن ندونه على الوجه الصحيح.

هذا إلى أن تشويه الوقائع، ولو بدا لنا فى بعض المواطن من صالح الشعب ودفاعًا عنه، فإنه على العكس قد يضره أكثر مما يبدو أنه ينفعه، لأن حجب

---

(١) راجع كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى) الفصل الثانى عشر (مذبحة الإسكندرية ١١ يوليه سنة ١٨٨٢).

الحقائق عن الشعب فى تاريخه يفوت عليه الاستفادة من عبر الحوادث، وهذا ليس من صالح الشعب، ومن الحق أن يعرف الشعب ما يقع منه فى بعض المواطن من أخطاء حتى يتلافاها ويتجنبها.

ولقد مرت أعوام على حريق القاهرة، ولو كان لمزاعم التدبير سند من الواقع لظهرت أسرار هذا التدبير، وخاصة بعد شبوب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ التى أطاحت بالعرش وبأعوان الاستعمار، وأتاحت الفرصة للكشف عن بعض الحقائق التى كانت محجوبة عن الأنظار، ولكن لم يتبين قط من أية وثيقة أو رواية أو شهادة عيان أن فى الأمر تدبيرًا من الإنجليز أو من القصر، وهذا يقطع بأن هذه المزاعم إنما هى من نسج الخيال، ولم يقصد منها إلا ستر إهمال حكومة الوفد فى منع الحريق، وإخلاء مسئولية العناصر الرديئة من الشعب، وليس هذا وذاك من صالح الشعب فى شىء.

فالحقيقة المؤلمة أن هذا الحريق هو عمل محلى محض، وأهلى صرف، ولقد عشنا فى هذه الحقبة من الزمن، وشهدنا الحريق بأعيننا، وأمكننا أن نتبين صورة صحيحة من حقائقه وملابساته. ولقد رأينا الغوغاء يشعلون النار جزافًا فى المحال التجارية، دون مبالاة أو اكتراث. رأينا اللهب يتصاعد إلى عنان السماء، دون أن نلاحظ أى مجهود ولو يسير من رجال البوليس وضباطه فى منع الحرائق. ورأينا بأعيننا الجماهير المحتشدة على الأرصفة وقت اشتعال النيران مبتهجة مغتبطة، رأيناها تنظر بعين الحقد والغضب إلى رجال المطافى وهم ذاهبون بسياراتهم لإطفاء الحرائق، ولم ينجهم من الغضب الشعبى إلا إيماءات منهم بأنهم لن يعملوا على إخمادها، ولاحظنا أن هذه الإيماءات كانت تقابل من الجمهور بالهتاف والتصفيق! ولحظنا أن بعض المتظاهرين كانوا يقطعون خراطيم المياه ليمنعوا رجال المطافى من أداء واجبهم. وهذه المشاهدات دلتنا – مع الأسف – على أن الحريق انبعث من النفوس المريضة من بين المواطنين.

وقد عثر على كثير من المنهوبات فى منازل العناصر الرديئة من الشعب، وهذا ينفى أن الحريق أو النهب كان بتدبير من الإنجليز أو من القصر.

وصفوة القول أن حريق العاصمة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ كان مأساة ينفطر لها القلب حزنًا وأسفًا.

عن مسئولية فاروق

لا نعتقد أن لفاروق يدًا فى تدبيره هذا الحريق. كما أسلفنا، إلا فى مساعدته على وقوعه بطريقة غير مباشرة، فهو شريك فى المسئولية بسبب مأدبة الغذاء التى دعا إليها معظم ضباط الجيش والبوليس، وأقيمت لهم بقصر عابدين يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ – يوم الحريق ابتهاجًا بميلاد «ولى العهد» – لأن احتجاز ضباط البوليس الممتازين فى المأدبة لحضورها من أولها إلى آخرها، والاستعداد لها من قبل بارتداء الملابس «التشريفية» المطلوبة فى مثل هذا المآدب، كل هذا قد أضعف قوة الضبط والنظام فى العاصمة، وأغرى العناصر الرديئة بانتهاز هذه الفرصة لإضرام النار فى معظم المتاجر الكبرى وللسلب والنهب.

لقد كان واجبًا على الملك السابق أن يلغى هذه المأدبة عندما بدت نذر الشر تبدو فى الأفق منذ الصباح الباكر من هذا اليوم المشئوم، بل كان واجبًا عليه أن يلغيها قبل ذلك عندما بلغته أنباء مجزرة الإسماعيلية، ليبادل الشعب شعوره بالحداد على الشهداء الذين سفكت دماؤهم فى هذه المجزرة، وما كان ليليق أن تقام مأدبة ملكية ودماء هؤلاء الشهداء لم تجف بعد. حقًا إن هذه المأدبة قد أعدت من قبل، لأن المآدب وخاصة «الملكية» تعد لها العدة وترسل فيها الدعوة قبل موعدها بأيام، ولكن كل هذا لا يمنع القيام بالواجب، وهو مشاركة الشعب فى حداده على ضحايا الكفاح فى القنال، وإلغاء هذه المأدبة ولو فى اللحظة الأخيرة.

فالملك فاروق يشترك – من هذه الناحية – مع الوزارة فى المسئولية عن حريق القاهرة.

عودة إلى التجاوب بين الشعب والجيش

نعود إلى الحديث عن التجاوب بين الشعب والجيش، فقد تحدثنا عن هذا التجاوب فى الكفاح فى القنال، وظهر هذا التجاوب أيضًا فى محنة القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢.

لقد أعاد الجيش الأمن والنظام إلى القاهرة، وضرب الفوضى بيد من حديد، وأوقف الحريق والنهب، وشاهد الضباط الأحرار مبلغ ما جره انحدار الحكم وفساده على البلاد من كوارث وويلات، وأى كارثة أكبر من شبوب الحرائق التى كادت تدمر عاصمة البلاد ورمز حضارتها وعظمتها.

ومن هنا سارعوا الخطى فى إعلان الثورة، وقدموا موعدها عما كانوا يعتزمون من قبل.

وفى ذلك يقول جمال عبد الناصر: «حرقت القاهرة وحرق معها كفاحنا فى القنال، ومن ذلك اليوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر، وبدأنا نفكر فى العمل الإيجابى. وآثرنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا، وأن نحطم الطغيان قبل أن يحطمنا».

وقد كان ما رتبه جمال عبد الناصر وزملاؤه، فشبت الثورة على أيديهم فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، قبل أن تمضى ستة أشهر على حريق القاهرة.

إعلان الأحكام العرفية
وتعيين مصطفى النحاس حاكمًا عسكريًّا

اجتمع مجلس الوزراء برياسة مصطفى النحاس اجتماعًا استثنائيًّا عاجلًا فى الساعة السابعة من مساء يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ (يوم الحريق)، وانعقد الاجتماع بدار مصطفى النحاس، وانتهى فى الساعة العاشرة مساء، وفيه تقرر إعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد، ووقف الدراسة فى الجامعات وجميع المعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى.

وفى الساعة العاشرة والنصف مساءً أذاعت الوزارة المرسوم الذى استصدرته ووقعه فاروق وهو يقضى بإعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد ابتداءً من مساء هذا اليوم، وتعيين مصطفى النحاس حاكمًا عسكريًّا عامًّا.

ووضعت الوزارة مذكرة تفسيرية لهذا المرسوم تضمنت مسوغات إعلان الأحكام العرفية، قالت فيها:

«منذ أعلنت الحكومة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وما تلاهما وأقر البرلمان ما قدمت إليه بشأن هذا من تشريعات دأبت القوات البريطانية فى منطقة القنال على العدوان الصارخ على أنفس المصريين وأموالهم والافتئات على سيادة الدولة فى أرضها مخالفة فى ذلك كله القوانين الدولية ومواثيق هيئة الأمم المتحدة، وعلى رغم الاحتجاجات المتوالية التى قدمتها الحكومة المصرية مضت تلك القوات فى عدوانها وأسرفت فيه حتى حدث بالإسماعيلية يوم ٢٥ من يناير الحالى اعتداؤها الغاشم على قوات البوليس المكلفة بحفظ الأمن وصيانة النظام».

«وقد كان لهذا صدى فى الشعور الوطنى ضبطه الشعب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. ولكن دعاة الفتنة فى البلاد وفريقاً من الذين فسدت ضمائرهم لم يتورعوا عن استغلال هذا الظرف فأثاروا الفتنة وأشاعوها، وعرضوا مدينة القاهرة للفوضى والدمار والحريق والنهب والسلب، محاولين بذلك قلب نظام الحكم فى البلاد وفقاً لخطة مدبرة، ومطمعين للعدو فى أن يتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل فى شئون الوطن».

«ولما كان واجب الحكومة إقرار الأمن وحماية النظام وصيانة سلامة الوطن من كل سوء، قررت الحكومة استصدار مرسوم بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد مؤقتاً لقمع الفتنة وإقرار النظام».

والمذكرة كما ترى تنسب حريق القاهرة إلى دعاة الفتنة والذين فسدت ضمائرهم، وأنهم دبروا الحريق بقصد قلب نظام الحكم.

وقد أعاد النحاس هذا المعنى فى نداء وجهه عن طريق الإذاعة مساء يوم ٢٦ يناير بعد إعلان الأحكام العرفية، قال فيه عن دعاة الفتنة أنهم عناصر من الخونة المارقين انتهزوا فرصة غضب الشعب من عدوان الإنجليز الوحشى فى القنال فاندسوا فى صفوف المواطنين وارتكبوا جرائم الاعتداء على المتاجر والمنشآت والمنازل وإشعال النيران والتخريب والتدمير والنهب والسلب، وقال إن علاج تلك الحالة الشاذة الخطرة قد اقتضى إعلان الأحكام العرفية مؤقتاً فى

أنحاء البلاد حتى تتمكن الحكومة من القضاء على تلك الفتن المدبرة والمؤامرات المبيتة وتبادر إلى إقرار الأمن وإشاعة الهدوء والطمأنينة فى البلاد، ودعا المواطنين فى ندائه إلى الإخلاد إلى الهدوء والسكينة وانصراف كل إلى عمله.

منع التجول فى القاهرة

وكان أول قرار أصدره الحاكم العسكرى (مصطفى النحاس) تعيين عبدالفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية رقيبًا عامًا، وتعيين المحافظين والمديرين ومن يقوم بأعمالهم حكامًا عسكريين فى مناطقهم، ومنع التجول فى القاهرة وضواحيها وبندر الجيزة منعًا باتًا فيها بين الساعة السادسة مساء والساعة السادسة من صباح اليوم التالى، ابتداءً من مساء الغد (الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢).

وأصدر أمرًا عسكريًا آخر بمنع التجمهر، واعتبار كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل مهددًا للسلم والنظام العام، ومعاقبة كل من يشترك فيه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين، وإذا كان حاملًا سلاحًا يعاقب بالسجن خمس سنوات.

وأمرًا آخر بغلق المحال العامة والتجارية فى القاهرة والاسكندرية ابتداءًا من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة السادسة صباحًا.

وهكذا كان آخر عمل لوزارة الوفد إعلان الأحكام العرفية فى البلاد، ذلك لأنها أقيلت فى اليوم التالى كما يبين ذلك فيما يلى.

إقالة وزارة النحاس

(٢٧ يناير سنة ١٩٥٢)

فى نحو الساعة الحادية عشرة من مساء يوم الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ (غداة إعلان الأحكام العرفية) تسلم مصطفى النحاس فى منزله كتاب إقالة وزارته موقعًا عليه من الملك السابق فاروق، ومؤرخًا فى نفس هذا اليوم، وقد عبر

فاروق فيه هذه المرة عن الإقالة بكلمة أخرى أخف منها لهجة، وهى «الإعفاء»، وأعرب فى كتاب «الإعفاء» عن أسفه «لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر فى الأرواح والأموال وسارت الأمور سيرًا يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام، لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم».

وهكذا أعفيت وزارة الوفد بعد أن سلخت فى الحكم عامين وبضعة أيام

* * *

الفصل الثالث

وزارات الموظفين

على ماهر - الهلالى - حسين سرى - الهلالى

من ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ إلى يوليه سنة ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد وزارات من المستقلين يصح أن تسمى «وزارات الموظفين». فرؤساؤها لا علاقة لهم بالأحزاب، وكانوا أصلاً من كبار الموظفين، وأعضاؤها (فى الجملة) من الموظفين لا من رجال السياسة.

هذه الوزارات قد فرضت على البلاد فرضًا، لأن البلاد كانت تريد وزراء لهم برامج سياسية معروفة، أو ماض فى الجهاد تعرف منه صلة صاحبه بميول الشعب وما ينشده من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية.

كان الشعب يريد وزراء تتجاوب آراؤهم ومناهجهم مع حاجات الشعب ومطالبه، لا موظفين كل ماضيهم أنهم كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم، على اختلاف اتجاهاتهم، وعلى تناقضها فى أغلب الشئون.

إن قيام وزارات من الموظفين معناه عودة الحكم المطلق فى نوع من أنواعه. لأن هؤلاء الموظفين إذا تولوا الوزارة لا يجدون من أنفسهم الحرية فى أن يناقشوا رئيس الوزارة الذى اختارهم، فهم مع كونهم قد صاروا وزراء، لا يزال طابعهم أنهم موظفون لدى رئيس الوزارة، يأتمرون بأوامره ويتحسسون اتجاهاته، فيسايرونها وينفذونها، وهذا النظام ينطوى على عودة الحكم المطلق كما أسلفنا، وفيه تحطيم للحياة السياسية فى البلاد، لأن الحياة السياسية لا تنهض بوزارات من الموظفين، بل تنهض بوزارات تنبعث من الشعب ومن اتجاهاته العامة، ويساهم فيها الموظفون مشكورين، أما أن يكون الموظفون هم الذين تكون

بأيديهم مصاير القضية الوطنية ومصاير البلاد، وخاصة فى الظروف العصيبة التى كانت تمر بها، فهذا رجوع إلى الوراء، ونكسة فى الحياة القومية، ودفع بالمواطنين عامة إلى الابتعاد عن الحياة السياسية لكى يصلوا إلى الوزارة، وبالتالى دعم للحكم المطلق فى شكل من أشكاله.

حقًا أن الحياة السياسية تحتاج إلى إصلاح وتقويم، ولكنها لا تصلح ولا تقوم بإعدامها وتحطيمها.

ولو سارت الحياة السياسية على أساس قويم، لكان واجبًا بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أن تتنحى وزارة الوفد وأن تتولى الوزارة جبهة المعارضة، لأن وزارة الوفد مسئولة بتقصيرها عن حريق القاهرة، وقد ثبت على الأقل إخفاقها وعجزها عن الاضطلاع بأعباء الحكم، وتسبب عن ذلك حريق القاهرة، فوجب أن تتنحى هى عن الحكم، ولكن فاروقًا كان حاقدًا على المعارضة، ناقمًا منها أنها جابهته فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ بكتابها التاريخى الذى هاجمت فيه سياسته وطالبته فيه بتطهير أداة الحكم[1]، فهذا الحقد الدفين جعل فاروقًا يركب رأسه ويتخطى المعارضة، وبذلك أوقع البلاد فى فوضى وزارية، مما كان له أثره فى تفاقم الحالة سوءًا.

إن «وزارات الموظفين» لا يمكن أن ينتظر منها إصلاح هذه الفوضى.

وقد أبديت هذا الرأى تمامًا فى الجزء الثالث من كتاب (فى أعقاب الثورة)، وأوضحت كيف تداعى النظام الدستورى إذ تولى رياسة الوزارة على التعاقب من سنة ١٩٣٩ ثلاثة رؤساء ليسوا من الأحزاب البرلمانية[2].

وقلت إن الوزارة المحايدة أو الإدارية هى فى ذاتها وزارة ضعيفة فى تكوينها وفى أشخاص وزرائها؛ لأنهم (فى الجملة) من كبار الموظفين السابقين الذين يشعرون بأن مهمتهم وقتية وأنهم فى الغالب، قنطرة لكل غالب[3]، والوزارة قبل كل شىء مهمة سياسية، وليست مهمة وظيفية تحمل فى طبيعتها الأوضاع

---

(١) راجع نص هذا الكتاب فى الفصل الرابع (فاروق يمهد للثورة).
(٢) و(٣) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٣ ص ٦١، ٢٨٩ (طبعة سابقة).

الوظائفية من حيث تبعية الموظف لرئيسه المباشر فى عمله واتجاهه وتفكيره.

ولكن الملك السابق لم يكن يريد استقرارًا للحياة السياسية ولا للأوضاع الدستورية السليمة، كان يريد وزارات يعبث بها ويقيمها ويسقطها كيفما يشاء ويهوى.

ولقد كانت هذه السياسة من البواعث على انحدار نظام الحكم فى البلاد، ومن الأسباب التى أدت آخر الأمر إلى سقوط فاروق وسقوط عرشه وأسرته جميعًا.

وزارة على ماهر

(٢٧ يناير – أول مارس سنة ١٩٥٢)

عهد فاروق إلى على ماهر تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ساعة متأخرة من مساء يوم الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ على النحو الآتى:

على ماهر للرآسة والخارجية والحربية والبحرية. صليب سامى للزراعة. عبد الخالق جسونة للمعارف. إبراهيم شوقى للصحة والشئون البلدية والقروية، محمد على نمازى للعدل، محمد زكى عبد المتعال للمالية والاقتصاد. سعد اللبان للأوقاف. أحمد مرتضى المراغى للداخلية، إبراهيم عبد الوهاب للتجارة والصناعة والتموين. محمود حسن للشئون الاجتماعية، حامد سليمان للأشغال.

وكل هؤلاء الوزراء من الموظفين السابقين وممن لا علاقة لهم بالسياسة أو بالأحزاب السياسية، وليس لأحد منهم برنامج سياسى ما، وإنما روعى فى اختيارهم صلاتهم الشخصية برئيس الوزارة، فجميعهم من ذوى الصلة به أو من أصدقائه المقربين، فيما عدا اثنين منهم (المراغى وزكى عبد المتعال) فقد فرضا عليه فرضًا من السراى.

ولقد تظاهر على ماهر أثناء تأليف الوزارة برغبته فى أن يشرك فيها الأحزاب المعارضة للوفد، ولكنه لم يكن جادًا فى إبداء هذه الرغبة، بل كانت صورة من تظاهره سنة ١٩٣٩ برغبته فى إشراك الأحرار الدستوريين فى وزارته التى ألفها

فى تلك السنة، مع وضع العقبات فى سبيل استجابتهم إلى هذه الرغبة، مما أدّى إلى عدم اشتراكهم فى الوزارة.

وكذلك فعل فى يناير سنة ١٩٥٢، فقد عرض على الأحزاب المعارضة للوفد أن يكون اشتراكها فى وزارته على أساس أن يجعل من رؤساء هذه الأحزاب وزراء دولة، ومعنى ذلك أن يكونوا أقل شأناً وعملاً من الموظفين الذين استوزرهم، وقد رأوا أن قبول هذا الوضع فيه غض من كرامتهم وكرامة أحزابهم، فاعتذروا، وحسناً فعلوا.

تعديلات فى الوزارة

بالرغم من قصر المدة التى قضتها هذه الوزارة فى الحكم (أربعة وثلاثين يوماً) فقد أجرى فيها على ماهر تعديلاً على النحو الآتى:

عبد الجيل العمرى للتجارة والصناعة والتموين. محمد على رشدى للشئون البلدية. محمد زهير جرانة للشئون القروية. ألفونس جريس للزراعة. ونقل صليب سامى إلى المواصلات. وجعل إبراهيم عبد الوهاب وزير دولة منتدباً برياسة مجلس الوزراء.

وزارة تهدئة

كانت هذه الوزارة فى الجملة وزارة تهدئة، ففى عهدها توقف الكفاح فى القنال، وانسحب الفدائيون، واعتقلت الحكومة كثيرين منهم فى الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير.

وعاد كثير من العمال المنسحبين إلى المعسكرات البريطانية، وسكتت الوزارة على هذه العودة.

واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية فى موانئ القنال، وعاد تموين معسكرات الإنجليز من مختلف أنحاء البلاد.

ولم يصدر تشريع عدم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية الذى وضعته وزارة الوفد، مع أنه كان فى مرحلته الأخيرة، وتشريع إباحة حمل السلاح لجميع المواطنين.

سلفى العظيم..

إن فى دعوة على ماهر لجبهة الأحزاب المعارضة للوفد إلى الاشتراك فى وزارته دليلًا ناهضًا على أنه هو نفسه كان معارضًا لسياسة الوفد، ولقد كانت هذه المعارضة تبدو منه فى مجالسه وأحاديثه فى عهد الوزارة الوفدية.

ومع ذلك فإنه بعد أن تولى الحكم بادر إلى التحالف مع الوفد، وذهب فى هذا التحالف إلى حد الإشادة بسياسة الوفد فى الحكم، وقال فى ذلك كلمته المشهورة التى فاه بها فى البرلمان: «إن سياستى ستكون استمرارًا لسياسة سلفى العظيم» - يريد مصطفى النحاس.

فإذا كانت سياسته هى سياسة سلفه العظيم - كما يقول - ففيم إذن كانت إقالة وزارة الوفد وقبوله الحكم بعد إقالتها؟

فهو إذن يتحالف مع من كان يندد بسياستهم فى الحكم.

ومن ناحية أخرى، فبالرغم من أن سياسته كانت سياسة تهدئة وعدول عن الكفاح فى القنال، فإن الوفديين فى البرلمان وكانوا الأغلبية قد أعطوه ثقتهم، وهذا يدل على أنهم ما كانوا مؤمنين بسياسة الكفاح، وإنما كانوا متورطين فيها دفاعًا عن مركزهم تجاه الشعب، لأن الشعب كان يريد الكفاح، ثم ها هم أولاء يعطون ثقتهم لوزارة جاءت لتهدئة الكفاح!

ولقد كانت هذه أول مرة يؤيد فيها البرلمان الوفدى وزارة جديدة جاءت فى أعقاب إقالة الوزارة الوفدية.

كل هذا يدل على أن على ماهر كان يريد أن يبقى رئيسًا للوزارة فحسب، وأن النواب والشيوخ الوفديين كانوا يريدون أن يبقوا نوابًا أو شيوخًا فحسب، دون نظر إلى ما عدا ذلك، وليس هذا وذاك من الاستقامة السياسية فى شىء.

استمرار الوفد في التقرب إلى السراى

واستمر الوفد بعد إقالة وزارته يسير على مصانعة السراى والتملق لفاروق، فخالف تقاليده الماضية التى كانت يتبعها عند ما تقال وزارته أو تجبر على الاستقالة، فإنه كان يحتفظ بكرامته إزاء السراى، وكان يذهب أحيانًا إلى حد مقاطعتها ومقاطعة الوزارة التى تخلفه في الحكم، أما فى هذه المرة فإنه اتبع سياسة جديدة، وهى استمرار التقرب إلى السراى، وكانت هذه السياسة متفرعة عن سياسة وزارته الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢) وهى التقرب إلى السراى بمختلف الوسائل، كما أوضحنا ذلك فى الجزء الثالث من كتاب (فى أعقاب الثورة).

ويدخل فى هذا السياق أن مجلس النواب (وكانت أغلبيته وفدية) قرر بعد إقالة وزارة الوفد أن يرفع إلى فاروق محضر الجلسة التى عقدها مساء السبت ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ والتى أبلغ فيها مولد الأمير أحمد فؤاد نجل فاروق، فكتب محضر الجلسة على صفحتين من رق الغزال، بخط جميل، وغلف بغلاف فاخر من الجلد، وكتب عليه عنوان الجلسة بماء الذهب، وعليه غلاف آخر من الفضة مزين بتاج من الذهب، وقدم هذا المحضر إلى كبير الأمناء.

قارن بين هذا التملق وبين الكتاب الذى قدمه المعارضون للوفد إلى الملك السابق فى أكتوبر سنة ١٩٥٠، ونددوا فيه بسياسته، فقد كتبوه على ورق معتاد، وأرسلوه بطريق البريد.

ويدخل فى هذا السياق أيضًا أن وزير الأوقاف فى عهد وزارة الوفد (حسين الجندى) رفع إلى الملك فاروق يوم ٥ مايو سنة ١٩٥٢، أى بعد إقالة الوزارة الوفدية بأكثر من ثلاثة أشهر، تقريرًا اشترك فى وضعه مع نقيب الأشراف وقتئذ (محمد الببلاوى) أثبتا فيه كذبًا نسب فاروق إلى السلالة النبوية، وزعما أن نسبه من جهة أمه ينتهى إلى الإمام الحسين رضى الله عنه ابن السيدة فاطمة الزهراء، بنت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم «بالشهرة والتواتر»!!

كان هذا التقرير مبنيًا على الإفك والبهتان، ولم يقصد منه إلا التملق لفاروق،

ولا يتصور العقل أن يصل التملق إلى هذا الحد من الاختلاف والتزوير.

ومن عجب أن يختلق نسب الملك فاروق إلى السلالة النبوية عن طريق والدته فى الوقت الذى استفاضت فيه أنباء فساده ومغامراته النسائية وانغماسه فى الشهوات ولعبه الميسر علنًا فى الأندية الليلية، ثم ما استفاض من مفاسد والدته نازلى فى مصر والخارج، ومع ذلك ينسبونه وينسبونها إلى السلالة النبوية! وأعجب من ذلك أن يعلن هذا النسب المختلق بعد أن أصدر فاروق ذاته أمرًا بتجريد والدته من اللقب الملكى، فهل من كانت غير جديرة باللقب الملكى، تصبح زورًا جديرة بالنسب النبوى؟ أفلا يستحون؟!

قضية الجلاء

إن كل الظروف لم تكن مواتية بعد حريق العاصمة لنزول بريطانيا عن موقفها وقتئذ من الجلاء، لأن هذا الحريق قد أضعف مؤقتًا مركز مصر فى كفاحها، واتخذته بريطانيا ذريعة جديدة لمطلها وتسويفها فى الاستجابة إلى مطالب مصر، على أن على ماهر سعى مع ذلك فى استئناف المفاوضات لتحقيق أهداف البلاد، وفى مقدمتها الجلاء ووحدة الوادى، وقد حدد لبدء المباحثات التمهيدية مع السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) يوم أول مارس سنة ١٩٥٢، وقد استقالت الوزارة فى نفس اليوم، دون أن تحدث مباحثة أو مقابلة.

خفض الأسعار ومحاربة الغلاء

إن أهم عمل لوزارة على ماهر هو محاربتها للغلاء، فقد بذلت جهودًا موفقة فى خفض اسعار الحاجات الأساسية، وتوفير المواد التموينية، فقررت:

١ - خفض سعر السكر قرشين للأقة، وهما القرشان اللذان زادتهما حكومة الوفد إلى سعره، بحيث أصبح سعره كما كان قبل هذه الزيادة.

٢ - إلغاء رسم الدمغة وقدره ثمانية قروش على الطلب الخاص بسكر الطوارئ بحيث يعود إلى سعره الأصلى.

٣ – زيادة مقررات السكر فى البطاقات التى تقل عن خمس أقات بمقدار عشرين فى المائة من قيمتها.

٤ – تعميم البطاقات للأسر والأفراد بحيث تعطى لمن لم يكن لديهم بطاقات.

٥ – تيسير استيراد السكر من الخارج بدون وسطاء.

٦ – مضاعفة الإنتاج المحلى من المسلى الصناعى.

٧ – زيادة مقررات الزيت فى البطاقات بمقدار عشرين فى المائة.

٨ – منع تصدير الأرز خلال موسم ذلك العام، ومنع تصدير الزيت والبذرة والكسب.

٩ – تخفيض سعر الحلاوة الطحينية إلى ١٦ قرشًا فى الجملة و١٧ قرشًا فى القطاعى بدلًا من ١٧ قرشًا و١٨ قرشًا، وذلك تبعًا لخفض السكر.

١٠ – تخفيض سعر صفيحة الكيروسين (الغاز) ٤٥ مليمًا وهى الزيادة التى أضيفت فى عهد وزارة الوفد.

١١ – تخفيض أسعار الأقمشة الشعبية.

وقد حمد المواطنون لهذه الوزارة جهودها فى محاربة الغلاء.

عودة الأمن والنظام

وبذلت الوزارة جهدًا مشكورًا فى إعادة الأمن العام وتثبيته، وأعادت إلى البوليس نظامه بعد أن تفككت قوته فى أواخر عهد وزارة الوفد.

وعملت على إصلاح ما دمره حريق القاهرة من مبان ومؤسسات ومنشآت، ليعود إلى العاصمة عمرانها وتقدمها، ففتحت اعتمادًا أول بمبلغ خمسة ملايين جنيه لأصحاب المحلات والمنشآت التى دمرها الحريق لإعادة تعميرها.

وقد بلغت هذه التعويضات حتى مايو سنة ١٩٥٢ خمسة ملايين ونصف مليون جنيه.

وخففت قيود منع التجول تدريجيًا.

وأعادت النظام إلى الجامعات ومعاهد العلم، وأعادت فتحها واستئناف الدراسة فيها.

استقالة على ماهر
(أول مارس سنة ١٩٥٢)

لم يكن مقدرًا لهذه الوزارة أن تدوم طويلًا، فإن سياستها العامة لم تكن واضحة ولا مفهومة، فقد تولى على ماهر الحكم على أثر إقالة وزارة الوفد، وكان مفهومًا أنه جاء ليعالج الأخطاء التى اتسمت بها هذه الوزارة ويعمل على تطهير أداة الحكم من الفساد والمحسوبية والحزبية الجامحة التى أطاحت بنزاهة الحكم واستقامته.

ومع ذلك فقد بدا منه كأنه متحالف مع الوفديين، ظنًا منه أنه يستطيع الاستمرار فى الحكم إذا نال هو ثقتهم فى البرلمان. بوصفهم أصحاب الأغلبية فيه، ولم تكن مهمته هى الاستمرار فى الحكم، بل تقويم المعوج من شؤونه، ومن ثم بدا على سياسته الاضطراب والتناقض.

واستفحل هذا التناقض حتى أدى إلى تصدع الوزارة فاستقالتها.

ذلك أن مجلس الوزراء قرر فى فبراير سنة ١٩٥٢ استصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً، ووقعه الملك السابق فعلا وأعيد إلى رئيس الوزارة لتنفيذه، ولكنه بدلاً من إعلانه وضعه فى درج مكتبه، ولم يواجه به البرلمان بالرغم من نشره فى الصحف، فلما اجتمع مجلس الوزراء يوم السبت أول مارس سنة ١٩٥٢ أثيرت هذه المسألة، فصرح على ماهر أنه لم يعد مقتضٍ لتنفيذ مرسوم التأجيل، لأنه إنما استصدره لمناسبة معارضة بعض النواب الوفديين فى اعتماد الخمسة الملايين جنيه التى قررتها الوزارة لمساعدة المحلات التى نكبت فى حريق القاهرة،

فلما انتهت المعارضة بإقرار الاعتماد رأى العدول عن تنفيذ مرسوم التأجيل، ووضع على ماهر بياناً بهذا المعنى لنشره فى الصحف.

فاعترض زكى عبد المتعال وزير المالية وأحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية على هذا العدول، ووصفاه بأنه لا يتفق مع كرامة المجلس، وقدما استقالتهما من الوزارة.

وإزاء هذا الصدع أعرب الملك السابق عن رغبته فى استقالة الوزارة، فقدم على ماهر استقالته ظهر ذلك اليوم، وقبلت على الفور، وكلف أحمد نجيب الهلالى فى اليوم نفسه تأليف الوزارة الجديدة.

وزارة الهلالى

(أول مارس - ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢)

عهد الملك السابق إلى أحمد نجيب الهلالى فى أول مارس سنة ١٩٥٢ تأليف الوزارة، فألفها على النحو الآتى:

أحمد نجيب الهلالى للرآسة. صليب سامى للتجارة والصناعة والتموين. طه السباعى للشئون البلدية والقروية. محمد كامل مرسى للعدل. محمد المفتى الجزائرلى للأوقاف. عبد الخالق حسونة للخارجية. محمد زكى عبد المتعال للمالية. أحمد مرتضى المراغى للداخلية والحربية والبحرية. محمد رفعت للمعارف. محمد فريد زعلوك وزير دولة للدعاية. طراف على للمواصلات. نجيب إبراهيم للأشغال. محمود غزالى للزراعة، راضى أبو سيف راضى للشئون الاجتماعية والصحة.

وأربعة من أعضاء هذه الوزارة كانوا وزراء فى وزارة على ماهر وهم:

صليب سامى. عبد الخالق حسونة. زكى عبد المتعال. أحمد مرتضى المراغى. وجميع أعضائها ليسوا من رجال السياسة، وليس لهم طابع سياسى، ومعظمهم من الموظفين العاملين أو السابقين.

وكان الهلالى هو المرشح لرآسة الوزارة بعد حريق القاهرة، وقد عرضت عليه فعلا قبل أن تعرض على على ماهر، فاعتذر وأشار باختيار على ماهر، فوقع عليه الاختيار وألف الوزارة السابقة التى تقدم الكلام عنها.

وبدأ من برنامج الهلالى أنه سيسعى إلى تحقيق أهداف البلاد فى الجلاء ووحدة الوادى، وأنه إلى جانب ذلك سيعمل على إزالة العوائق والحوائل بإقرار الأمن وحسم الفساد وإقامة الحساب عليه وتطهير أداة الحكم وتقويم اعوجاجه.

قضية الجلاء

لم يوفق الهلالى فى مسعاه فى قضية الجلاء ولا فى وحدة الوادى، وعندما بدأ مباحثاته مع السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) لوضع أساس للمفاوضات، طلب تصريحاً من الحكومة البريطانية بأن يكون الجلاء ووحدة الوادى أساساً للمفاوضات، فلم يظفر بأى وعد منها بذلك. وبدا على الحكومة البريطانية إصرارها السابق على موقفها قبل إلغاء المعاهدة وبعده.

تطهير أداة الحكم

ألفت هذه الوزارة عدة لجان قضائية تتولى التحقيق فى الجرائم والمخالفات الإدارية التى وقعت أو تقع فى الوزارات والمصالح العامة والهيئات التى للحكومة إشراف أو رقابة عليها، وشكلت كل لجنة من مستشار من مجلس الدولة أو محام عام رئيساً، ومستشاراً مساعد من مجلس الدولة أو رئيس نيابة أو نائب من الدرجة الأولى أو نائب أول من مجلس الدولة، وموظف لا تقل درجته عن الدرجة الأولى عضوين، وجعلت مهمة هذه اللجان التحقيق فى الوقائع التى تبلغ عنها وتنطوى على تصرفات تمس نزاهة الحكم.

وقد باشرت هذه اللجان تحقيقاتها، وكانت هذه التحقيقات أساساً لبعض حالات التطهير التى تمت فى عهد الثورة.

إلغاء الاستثناءات

أسرفت وزارات الوفد المتعاقبة فى الاستثناءات فى ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم.

فلما وليت وزارة أحمد ماهر الحكم فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ إبان الحرب العالمية الثانية أصدرت مرسوماً بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بإلغاء الاستثناءات فى ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التى حدثت فى الوزارة الوفدية السابقة (١٩٤٢ - ١٩٤٣).

وقد أخذنا على هذا المرسوم أنه لم يلغ الاستثناءات التى حدثت فى عهد الوزارات السابقة على هذه الوزارة[٤].

فلما عادت وزارة الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠، عادت إلى سياستها التقليدية فى الاستثناءات تغدقها على المحاسيب والأنصار، والأقارب والأصهار، ولم تكتف بالاستثناءات الجديدة، بل أمعنت فى المحسوبية، فأعادت الاستثناءات القديمة التى ألغتها وزارة أحمد ماهر، وكان هذا ولا ريب من أسباب اضطراب دولاب العمل فى دواوين الحكومة، وسريان روح اليأس والسخط والتراخى فى نفوس الموظفين عامة، إذ يرون أن لا عدل ولا مساواة فى معاملتهم، فيضعف شعورهم بالواجب، ويقل إنتاجهم فى العمل.

ولم تقنع وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ بإعادة الاستثناءات القديمة والإيغال فى الاستثناءات الجديدة، بل زادت الطين بلة بأن منحت الموظفين الذين أعادت إليهم الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التى انقضت من يوم إلغائها سنة ١٩٤٥ حتى إعادتها فى سنة ١٩٥٠، وقد بلغت هذه الفروق مائة ألف جنيه[٥].

(٤) كتابنا فى أعقاب الثورة ج٣ ص٤٨ طبعة سنة١٩٥١.
(٥) كتابنا فى أعقاب الثورة ج٣ ص٢٩٩ (طبعة سابقة).

فلما وليت وزارة الهلالى الحكم، قررت إلغاء الاستثناءات، وعممت حكم الإلغاء على ما وقع فى عهد الوزارات الوفدية وغير الوفدية على السواء منذ أكتوبر سنة ١٩٤٤[٦].

واستصدرت لذلك مرسوماً بقانون فى أول أبريل سنة ١٩٥٢ يقضى إلغاء الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية التى منحت للموظفين والمستخدمين منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤، وإلغاء كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيهاً فى الشهر فى المعاشات الاستثنائية التى ربطت على أساس مرتب زيد بسبب ترقيات أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق لأحكام هذا المرسوم.

ويقضى المرسوم بالنسبة للموظفين الذين ردت إليهم فروق المرتبات وأعادت إليهم وزارة الوفد استثناءاتهم عن المدة التى انقضت من يوم إلغائها بإلزامهم برد هذه الفروق، وأن يكون تحصيلها باستقطاع ٢٥٪ من المرتب أو المعاش أو المكافأة.

استثناء من الإلغاء

واستثنى المرسوم من حكم الإلغاء المعاشات الاستثنائية التى منحت للضباط فى جميع الوزارات والمصالح وكذلك لورثتهم إذا كان الضابط قد أصيب أو استشهد فى الحرب أو فى أثناء الخدمة، واستثنى أيضًا المعاشات الاستثنائية التى تقررت لاعتبارات قومية، فقرر أن لا تسرى عليها أحكام هذا المرسوم، أى بقاء هذه المعاشات الاستثنائية كما قررت.

وهو استثناء جدير بالتنويه لأن فيه تكريماً للضحايا والشهداء والمصابين فى ميدان الجهاد القومى.

(٦) كانت الاستثناءات منذ سنة ١٩٤٢ ملغاة بمقتضى المرسوم بقانون الصادر فى عهد وزارة أحمد ماهر.

تأجيل البرلمان

كان أول عمل هذه الوزارة استصدار مرسوم بتأجيل البرلمان لمدة شهر تنتهى فى ٢ أبريل سنة ١٩٥٢، وهذا المرسوم هو تجديد للمرسوم الذى صدر فى عهد وزارة على ماهر ولم ينفذه.

وقد بادرها الوفد بإصدار قرار بعدم تأييدها وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه، وطالبها بإلغاء الأحكام العرفية.

ومما تجدر ملاحظته أن وزارة الوفد هى التى أعلنت الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ كما تقدم بيانه، فالأحكام العرفية تكون مقبولة إذا كانت وزارة الوفد فى الحكم، ولا تكون مقبولة إذا تولت الحكم وزارة أخرى! وليس هذا من المنطق السديد فى شىء.

حل مجلس النواب

واستصدرت الوزارة يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ مرسوماً بحل مجلس النواب، وتحديد يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات للمجلس الجديد، وأن يجتمع هذا المجلس يوم ٣١ مايو سنة ١٩٥٢.

وبما أن قانون الانتخابات كان يقضى بتقديم طلبات الترشيح فى مدى عشرة أيام من تاريخ نشر المرسوم بحل مجلس النواب فى الجريدة الرسمية، فقد فتح باب الترشيح ابتداءاً من يوم ٢٥ مارس.

وتبين من موقف الوزارة من حل مجلس النواب، سواء قبل صدور مرسوم الحل أو بعده، أنه لم يكن لها سياسة مرسومة فى معالجة الموقف السياسى عامة، ولافى مواجهة أحداث هذا الموقف، ولا غرابة فى ذلك، فإن هذا هو طابع «وزارات الموظفين»، فقد كان الموقف السياسى وأحداثه ومفاجآته مما لا يمكن للموظفين تقديره وعلاجه، ومن ثم ظهر الارتجال والتناقض فى مسلك الوزارة بإزائه.

فتارة كانت تصرح بأن الانتخابات لا تجرى إلا بعد إلغاء الأحكام العرفية، ثم تعود وتصرح بأنها ستجرى فى ظلها.

وطوراً تقرر تحديد مدة الترشيح لمجلس النواب بعشرة أيام، ثم تعود وتمدها عشرة أيام أخرى.

وآونة تحدد للانتخابات يوم ١٨ مايو سنة ١٩٥٢، ثم تعود وتقرر مد هذا الموعد لمدة غير معلومة.

ومرة يلمح أنصارها إلى أنها ستؤلف حزباً جديداً يجمع «الأخيار» من الأحزاب كافة وأن أولئك «الأخيار» سيدخلون الانتخابات الجديدة تحت لواء الحزب الجديد، ثم لا تلبث هذه الإشاعة أن تتلاشى فتكذب الوزارة هذا النبأ مبالغة منها فى عدم التأثير فى حرية الانتخابات! بل زادت وأعلنت أن رئيس الوزارة نفسه لن يرشح نفسه للانتخاب.

وصرح بعض الوزراء أن النية متجهة إلى تعديل قانون الانتخاب، ثم عدلت الوزارة وقتاً ما عن هذه الاتجاه.

كل هذه البلبلة قد أضعفت الجبهة الداخلية، وزلزلت مركز الوزارة، وصار شأنها شأن الوزارات الإدارية التى كانت فى الغالب، قنطرة لكل غالب.

وبدا الفرق جليًّا بين قوة وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٤٤، وضعف وزارة الهلالى سنة ١٩٥٢، ففى عهد وزارة أحمد ماهر انكمش الوفديون أمام حزمه وعزمه حتى أنهم أحجموا عن دخول الانتخابات فى عهده سنة ١٩٤٥.

أما فى عهد وزارة الهلالى، فبمجرد أن تقرر حل مجلس النواب وفتح باب الترشيح. بادر الوفد إلى إعلان قوائم مرشحيه فى الدوائر كافة، فى حين انكمش خصومه كما انكمش أنصار الوزارة عن إعلان أسماء مرشحيهم، ولم يكن هذا وذاك عن ضعف من خصوم الوفد، إلا أن تخاذل الوزارة قد أضعف جبهتهم، بمقدار ما أدى إلى تقوية مركز الوفد.

تأجيل الانتخابات

وانتهى الأمر بعد لأى وتشاور، وأخذ ورد، وشد وجذب، إلى تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى! وصدر مرسوم التأجيل فى ١٢ أبريل سنة ١٩٥٢، ونص على وقف إجراءات الترشيح وسائر عمليات الانتخاب.

وكانت حجة الوزارة فى هذا التأجيل أنها تلقت كثيراً من الشكاوى الخاصة بجداول القيد، وعدم ورود أسماء كثيرين من الناخبين فيها؛ ومن هذه الشكاوى ما يرمى إلى فتح باب القيد فى دفاتر الانتخاب، بحجة أن هذه الدفاتر قد وضعت فى عهد وزارة الوفد الأخيرة، وأن النواب والشيوخ الوفديين كانوا يتدخلون فى تحريرها، فيقيدون أسماء أنصارهم ويستبعدون أسماء خصومهم، وارتكنت الوزارة أيضاً على ما ورد من الشكاوى عن توزيع الدوائر الانتخابية، والمطالبة بتعديلها، لما كان فى الوضع القائم وقتئذ من تيسير سبيل النجاح لفريق دون فريق، وما اعتزمته أيضاً من تعديل قانون الانتخاب، فاجتمعت هذه الأسباب كلها، وجعلت الوزارة تؤجل الانتخابات لأجل غير مسمى، فازداد مركزها ضعفاً على ضعف.

وزاد فى ضعفها أن الهلالى فى مختلف المناسبات كان يضفى على فاروق من عبارات التقديس والتأليه ما زاده تعالياً وطغياناً.

ولا يصلح عذراً للهلالى ما اعتاده فى كتاباته من تنميق الكلمات، تسجيع العبارات، فإن هذا الأسلوب لا يصح أن يكون منزلقاً إلى تأليه الملك وإغرائه بالاستبداد والتمادى فى غيه وطغيانه.

استقالة الهلالى
(٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢)

قدم الهلالى استقالته إلى الملك السابق يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢.

ولم يبد فى كتاب استقالته سبب ظاهرى لهذا الاستقالة، غير أن ملابساتها

دلت على أنه شعر بأن الملك يريد تغيير الوزارة فحسب، وأخذ يكثر من طلباته وتدخلاته فى شئون الحكم، ويضع العقبات أمام الوزارة، وكان لحاشية الملك دخل فى خلق هذه العقبات، إذ كان فريق منهم يخشى أن تمسهم حركة التطهير إذا اتسعت دائرته، فأدخلوا فى روع الملك أن هذه الحركة قد تمتد إلى ذاته، فتغير الملك على الهلالى، وشرع فى تنحيته، وقد كان فاروق لا يطيق أن يرى وزارة تبقى مدة طويلة فى الحكم، بل كان يميل إلى التغيير والتبديل دون مقتض، بل لمجرد استمتاعه بالعبث بالوزراء والوزارات.

وإذ أدرك الهلالى أن الملك راغب فى إبداله، فقد قدم استقالته.

وأخذ الملك يلهو ويعبث بتأليف الوزارة الجديدة.

ومن مظاهر لهوه وعبثه، أنه كلف فى وقت واحد اثنين لتأليف الوزارة الجديدة، وهما بهى الدين بركات، وحسين سرى، وأخذ كل منهما يجرى مشاوراته فى تأليف الوزارة، دون أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف أيضاً بتأليف الوزارة، وهذه أول مرة فى تاريخ مصر، بل فى تاريخ العالم، يكلف فيها اثنان معاً بأن يؤلف كل منهما الوزارة، وهو مظهر سافر لعدم الاستقرار، بل لانهيار نظام الحكم وانحلاله، ومن دلائل استهتار رئيس الدولة بكرامة البلاد وكرامة الحكم وكرامة الحكام.

وأخيراً وقع اختيار الملك على حسين سرى، وكان للسراى وحاشية الملك دخل فى تغليبه على بهى الدين بركات، فإن إلياس اندراوس المستشار الاقتصادى لفاروق ومن خاصة رجاله المقربين، وكريم ثابت مستشاره الصحفى وصاحب الحظوة لديه، كانا من الساعين إلى ترجيح كفة حسين سرى، وقد كوفئ كريم ثابت على نجاح مسعاه بتقليده منصباً وزارياً فى الوزارة الجديدة!

وزارة حسين سرى
(٢ - ٢٠ يوليه سنة ١٩٥٢)

تألفت وزارة حسين سرى يوم ٢ يوليه سنة ١٩٥٢ على النحو الآتى:
حسين سرى للرئاسة والخارجية والحربية والبحرية، محمد هاشم للداخلية،

محمد على راتب للشئون البلدية، والقروية، نجيب إبراهيم للأشغال والمالية، محمد سامى مازن للمعارف، كريم ثابت وزير دولة، الدكتور سيد عبد الواحد للمواصلات، الدكتور أحمد زكى للشئون الاجتماعية، الدكتور محمد على الكيلانى للزراعة، حسين كامل الغمراوى للتموين، الدكتور عبد المعطى خيال للتجارة والصناعة، الدكتور محمد صلاح الدين للصحة، على بدوى للعدل، الشيخ أحمد فرج السنهورى للأوقاف.

وكان من علامات انحدار المنصب الوزارى دخول كريم ثابت فى هذه الوزارة، فقد كان تعيينه وزيراً إرضاءً لرغبة الملك فى أن يكون صفيه وخدينه، وملازمه فى لهوه ومجونه، وزيراً من وزراء الدولة، وقد طلب غير مرة من غير واحد من رؤساء الوزارات إدخاله فى وزارتهم فرفضوا، فكيف قبل حسين سرى ما رفضته سواء؟.

ولم يتسع الوقت لهذه الوزارة لتكوين رأيها واتجاهاتها فى المسائل العامة التى كانت تشغل الرأى العام، لأنها لم تبق فى الحكم سوى تسعة عشر يوماً.

ولقد ظهر الخلاف بينها وبين الملك حين تحرجت أزمة نادى ضباط الجيش، إذ أصدرت إدارة القوات المسلحة أمراً بحل مجلس إدارته وغلق النادى، بعد أن أخفقت فى تنحية أعضاء هذا المجلس وحملهم على الاستقالة، وأراد حسين سرى تهدئة الموقف، فعرض على الملك إسناد وزارة الحربية إلى اللواء محمد نجيب، رئيس النادى، ليكون ذلك إرضاءً لضباط الجيش وتهدئة لثائرتهم، وكان حسين سرى قد رشحه لهذا المنصب عند تأليف وزارته، ولكن الملك رفض هذا الترشيح، فتولى هو وزارة الحربية، ولما اشتدت أزمة نادى الضباط عاد يرشحه لهذه الوزارة فرفض الملك طلبه.

وإزاء اشتداد الخلاف بين الوزارة والسراى فى شأن أزمة الجيش قدم حسين سرى استقالته يوم ٢٠ يوليه ١٩٥٢، وهى استقالة مشرفة لحسين سرى ووزارته، إذ لم يقبل الخضوع لرغبات الملك فى إذلال الجيش وضباطه الأحرار، وقد قبل الملك استقالته فى ٢٢ يوليه ١٩٥٢.

وزارة الهلالى الثانية
(٢٢ يوليه - ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢)

عاد فاروق وعهد إلى أحمد نجيب الهلالى فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢، وتأليف الوزارة من جديد، فقبل الهلالى هذه المهمة فى نفس اليوم، وألف وزارته الثانية (التى لم تدم إلا بضع ساعات) على النحو الآتى:

أحمد نجيب الهلالى للرآسة، طه السباعى للتموين، محمد كامل مرسى للعدل، محمد المفتى الجزائرلى للأوقاف، عبد الخالق حسونه للخارجية، محمد زكى عبد المتعال للمالية، أحمد مرتضى المراغى للداخلية، محمد رفعت للمعارف، محمد فريد زعلوك للتجارة والصناعة، طراف على للمواصلات، راضى أبو سيف راضى للشئون الاجتماعية، إسماعيل شيرين للحربية والبحرية، حسن كامل الشيشينى للزراعة، يوسف سعد للأشغال. مريت غالى للشئون البلدية والقروية، الدكتور سيد شكرى للصحة.

وهى نفس وزارته الأولى مع تعديل يسير، إذا استبعد بعض أعضائها وأضاف وزراء جددًا هم: إسماعيل شيرين زوج الأميرة فوزية، حسن كامل الشيشينى، يوسف سعد، مريت غالى، الدكتور سيد شكرى.

وهذه هى الوزارة الرابعة التى تألفت بعد حريق القاهرة، أى أنه قد تعاقبت على البلاد أربع وزارات فى ستة أشهر، وهذا يدلك على مبلغ الفوضى وعدم الاستقرار فى الحكم فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر.

وقد كان تأليف الهلالى وزارته الثانية مثار دهشة الرأى العام، وعلى الأخص دهشة أصدقائه وعارفيه، فإذا كان قد استقر رأيه على الاستقالة من وزارته الأولى، ففيم يقبل العودة إلى الوزارة؟ وإذا كانت عيوب الملك فاروق وطريقة معاملته لرؤساء الوزارات والوزراء هى التى حملته على استقالته الأولى، فهل تغيرت هذه العيوب وتبدلت هذه المعاملة؟ الواقع أن الأوضاع هى هى، ونزوات الملك هى هى، وعيوبه ومساوئه هى هى، وأن تدخل فاروق فى شئون الحكم قد

بدأ جليا فى تأليف هذه الوزارة بالذات. فإنه هو الذى فرض صهره إسماعيل شيرين وزيراً للحربية، ليكون أداته فى السيطرة على الجيش، فى الوقت الذى قويت فيه حركة الضباط الأحرار واشتدت أزمة الجيش وكانت تنذر بأن تتحول إلى ثورة، وقد تحولت فعلا إلى الثورة التى شبت غداة تأليف هذه الوزارة.

وفى الحق أن فى تعيين إسماعيل شيرين وزيراً للحربية امتهاناً لكرامة ضباط الجيش، وعلى أنه حميد الأخلاق، فهو شاب لم يدخل الكلية الحربية، ولم يتخرج منها، بل جعله الملك ضابطاً لمجرد مصاهرته له، ورقاه إلى رتبة قائمقام، فكان تعيينه وزيرا للحربية مظهرًا لتمادى الملك فى امتهان كرامة الجيش.

وقد كان عجيبًا حقًّا أن يقبل الهلالى هذا الوضع، على حين أنه يعلم بأن حسين سرى قد استقال لأنه لم يشأ أن يساير الملك فى إغضاب الجيش، فكيف رضى الهلالى أن يعود إلى الوزارة ويساهم فى امتهان كرامة الجيش وضباطه إلى هذا الحد، ويقبل ما رفضه حسين سرى وأدى إلى استقالته؟.

لا مراء فى أن الهلالى قد أخطأ خطأً كبيرًا جسيمًا فى قبوله الوزارة فى هذه الظروف والملابسات.

ولقد عاجلتها ثورة الجيش فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، فأطاحت بها قبل مضى ثمانى عشرة ساعة على تشكيلها.

وبشبوب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ طويت صفحة الماضى، وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخ كفاح الشعب ونضاله فى سبيل تحقيق أهدافه.

* * *

الفصل الرابع

أسباب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

جاء البيان الأول لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ محدود الأهداف، موجزًا في عبارته، ومن ثم فهو لا يلقى الضوء على الأسباب الرئيسية للثورة، وقد يكون الغرض من صدوره بهذا الإيجاز وضع خطة تشبه الخطط الحربية في كتمان خطواتها وأهدافها، وهذا الكتمان من أخص ما تمتاز به المعارك الحربية الناجحة.

استيقظ المواطنون في صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، فوجدوا أن الثورة قد قامت، وأن قوات الجيش تحتل بعض مرافق القاهرة وشوارعها، واستمعوا في الساعة السابعة والنصف إلى محطة الإذاعة تذيع البيان الأول للثورة بلسان اللواء (محمد نجيب) إلى الشعب المصري، يقول فيه عن أسباب الثورة:

«اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب، أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر، وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب، وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور، مجردًا من أي غاية، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ إلى أعمال التخريب أو العنف، لأن هذا ليس من صالح مصر، وإن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل، وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال، وسيقوم

الجيش بواجبه هذا متعاونًا مع البوليس، وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم، والله ولى التوفيق»[1].

وفى اليوم التالى (٢٤ يوليه سنة ١٩٥٢) أذاع اللواء محمد نجيب البيان التالى عن أسباب الثورة وأغراضها، قال فيه:

«إخوانى أبناء وادى النيل - لشد ما سرنى أن أتحدث إليكم مع ما احتمله فى هذه اللحظات من مسئوليات جسام لا تخفى عليكم، وفقد حرصت على أن أحدثكم بنفسى لأقضى على ما ينشره خصومكم وخصوم الوطن من شائعات مغرضة حقيرة، لقد أعلنا منذ البداية أغراض حركتنا التى باركتموها من أول لحظة، ذلك لأنكم لم تجدوا فيها ظلمًا لشخص، ولا كسبًا لفرد، بل إننا ننشد الإصلاح والتطهير فى الجيش وفى جميع مرافق البلاد، ورفع لواء الدستور، إن حركتنا قد نجحت لأنها بأسمكم ومن أجلكم وبهديكم، وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من قلوبكم.

«بنى وطنى - إن كل شىء يسير على ما يرام، وقد أعددنا لكل شىء عدته، فاطمئنوا إلى نجاح حركتنا المباركة، واتجهوا بقلوبكم إلى الله العلى القدير، وسيروا خلفنا إلى الأمام، والله نسأل أن يسدد خطانا وأن يطهر نفوسنا، وأن يعيننا على أن نسمو بوطننا إلى المكانة التى تنشدونها له، وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أن كل شىء يسير على ما يرام، والسلام عليكم ورحمة الله».

وفى الإنذار الذى وجهه اللواء محمد نجيب إلى فاروق يوم ٢٦ يوليه بالتنازل عن العرش موجز لأسباب ثورة الجيش، قال:

«إنه نظرًا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة

(١) ألقى هذا البيان الرئيس الراحل محمد أنور السادات (عضو مجلس قيادة الثورة فى ذلك الوقت).

والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير، ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى، فأثرى من أثرى، وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم، لذلك فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب إلى جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد؛ على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج».

فهذه البيانات لا تطالعنا إلا بالأسباب الظاهرية أو الجزئية للثورة، وخلاصتها أن قادة الثورة، وكلهم من ضباط الجيش الأحرار، قد ثاروا على فساد نظام الجيش، ذلك الفساد الذى كان من أسباب الهزيمة فى حرب فلسطين، وأنهم اعتزموا تطهير الجيش من عوامل الفساد والرشوة والخيانة، ثم متابعة التطهير فى جميع مرافق البلاد، ورفع لواء الدستور، وقد رأوا أن فاروق كان بتصرفاته السيئة وعبثه بالدستور من أسباب الفساد الذى سيطر على أداة الحكم وأدى إلى الفوضى الشاملة التى عمت جميع المرافق، وأساءت إلى بسمعة مصر، فاعتزموا خلعه وخلعوه.

فالثورة بحسب ما يبدو من هذه البيانات كانت ثورة على الفساد، وثورة على فاروق الذى أشاع هذا الفساد فى محيط الجيش وفى أداة الحكم عامة.

ويقيننا أن هذه العوامل، هى بعض أسباب الثورة لا كلها. وأن أسباب الثورة أعم وأعمق من هذه العوامل، ويمكننا وقد انقضى نحو خمسة أعوام على قيام الثورة، أن نتبين حقيقة الأسباب التى دعت إليها، فهى ثورة عامة، وأسبابها أيضًا عامة، ولئن كان القائمون بها من ضباط الجيش. فإنهم فى أسباب الثورة كانوا يعبرون عن أحاسيس الشعب واتجاهاته. ويترسمون خطواته فى تحديد

أهدافه. ولا تختلف هذه الثورة عن الحركات الشعبية التى سبقتها، إلا فى أنهم جعلوا قوة الجيش أداة العمل والتنفيذ. وقد كانت هذه القوة فعلاً هى السبيل لنجاح الثورة. ولولاها لانتهت بالنكسة والإخفاق.

فلنتحدث إذن عن الأسباب العامة لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢. وهى أسباب عدة. منها أسباب سياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة اجتماعية سنتكلم عنها بهذا الترتيب، وهو نفس الترتيب الذى اتبعناه فى الحديث عن أسباب الثورة العرابية، وثورة سنة ١٩١٩.

الأسباب السياسية

فأول هذه الأسباب هو السخط والمرارة من رؤية الاحتلال البريطانى جاثمًا على أرض الوطن.

شهد الضباط الأحرار الذين على أيديهم قامت الثورة مظاهر الاحتلال البغيض وآثاره فى حالة البلاد.

كان تاريخ الاحتلال منذ وقوعه يتمثل أمام أنظارهم. ويدفعهم إلى الثورة دفعًا، إذ رأوا مما شاهدوه، أو طالعوه ووعوه، كيف وقع هذا الاحتلال غدرًا سنة ١٨٨٢. وكيف نقض الإنجليز على تعاقب السنين وعودهم فى الجلاء. نيفًا وستين مرة، وكيف تغلغلوا فى شئون البلاد، وعصفوا باستقلالها وسيادتها، وكيف سعوا إلى تفكيك عرى وحدة وادى النيل، بوضع أيديهم على السودان، والفصل بين القطرين الشقيقين، وكيف قضوا على الدستور الذى نالته البلاد قبل الاحتلال وأبدلوا به نظامًا صوريًّا من الشورى لا حول له ولا قوة. وكيف أعلنوا حمايتهم الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤. وكيف استغلوا البلاد سياسيًّا واقتصاديًّا طيلة عهد الاحتلال والحماية.

ورأوا أن البلاد قد ضاقت بهذا الاحتلال وجاهدته منذ وقوعه وثارت عليه فقاوم الإنجليز الحركات التحريرية والثورية بمختلف وسائل التنكيل والتقتيل.

ورأوا أيضًا كيف اضطرت بريطانيا تحت ضغط الكفاح الشعبى إلى إلغاء الحماية الباطلة التى أعلنوها، والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وذلك فى

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وكيف أن هذا التصريح لم يتضمن جلاء الاحتلال، فاستمر عدوانه على استقلال البلاد وحريتها واستمر كفاح الشعب فى سبيل الجلاء، وكيف نجح الاحتلال والسراى فى تعويق الجلاء بمفاوضات متكررة كانت تصطدم بإصرار الإنجليز على استبقاء احتلالهم تحت أوضاع مختلفة.

وشهدوا توقيع المعاهدة التى سميت معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦. وكيف أنها لم تحقق الجلاء الذى تنشده مصر المكافحة، بل قضت بانتقال الاحتلال إلى منطقة قناة السويس، واستمر الإنجليز يتدخلون فى سياسة البلاد بعد توقيع هذه المعاهدة، ويدبرون المؤامرات والمكايد بين حين وآخر، ويسقطون الوزارات ويقيمونها، ويستحدثون الأزمات لتحقيق أغراضهم الاستعمارية.

وشهدوا كفاح الشعب منذ توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ فى سبيل الجلاء، واشتداد هذا الكفاح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ استؤنفت المظاهرات الشعبية الضخمة سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦، منادية بالجلاء، وسفكت فيها الدماء من جديد، وأعادت إلى الأذهان مظاهرات وتضحيات سنة ١٩١٩، وتحت ضغط هذا الكفاح جلا الإنجليز عن قلعة القاهرة فى يوليه سنة ١٩٤٦، وجلوا فى سنة ١٩٤٧ عن المواقع التى كانوا يحتلونها فى القاهرة والإسكندرية، وانتقلوا إلى منطقة قناة السويس، واستمر كفاح الشعب لإجلائهم عن هذه المنطقة الحساسة من أرض الوطن، العزيزة فى نفوس المواطنين، وكيف استؤنفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتحقيق الجلاء عن هذه المنطقة، وأصر الاستعمار البريطانى على بقاء قواته العسكرية بها لتكون سبيله إلى العبث باستقلال البلاد وسيادتها، مما أضطر الحكومة المصرية فى أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان هذا الإلغاء إيذانًا باستئناف الكفاح الشعبى المسلح فى القناة، وكان كفاحًا رهيبًا مريرًا، بذل فيه الفدائيون وجموع المواطنين ما بذلوا من أرواح وتضحيات.

شهد الضباط الأحرار هذا الكفاح، ثم شهدوا انتكاسه بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ورأوا كيف تعاقبت الوزارات على البلاد، وكيف كان فاروق يعبث بإقامتها وإسقاطها كما تقدم بيانه فى الفصل الثالث. وازدادت

الحالة سوءًا، وتمادى الملك السابق وبطانته فى إفساد أداة الحكم والانحدار به إلى الحضيض، والإساءة إلى سمعة مصر فى الداخل والخارج.

شهد الضباط الأحرار هذه الأحداث، واستشعروا الواجب فى أن يعملوا على إنقاذ البلاد من الاحتلال ومن الاستعمار الأجنبى الذى هو العامل الأكبر فيما وصلت إليه من ضعف وانحلال.

وإذ رأوا أن الاحتلال وحده ليس هو السبب فيما أصاب البلاد من الكوارث بل إن فاروق يشاركه فى هذه التبعة، فقد تعاهدوا على تحرير البلاد من الاحتلال ومن فاروق معًا.

فثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ هى ثورة على الأوضاع الاستعمارية وفساد الحكم، هى ثورة تحريرية قامت لتحقيق الجلاء وتحرير البلاد من ربقة الاستعمار، ولتطهير أداة الحكم فيها من الفساد.

وكان أول هدف لها منذ قيامها بل قبل قيامها هو خلع فاروق عن العرش، إذ كان أكبر معقل للفساد، كما كان فى الوقت نفسه متعاونًا مع الاحتلال، ولئن بدأ فى بعض المواقف على خلاف وإياه - كما حدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ - فقد كان هذا الخلاف وقتيًا، وكان هو لا يفتأ يسعى لإعادة التفاهم والتعاون مع المحتلين على حساب الشعب.

فالاحتلال والاستعمار، ومساوئ حكم فاروق، كانت البواعث السياسية على ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، وأهدافها السياسية منذ الساعة الأولى هى التحرر من الاحتلال والاستعمار، وإسقاط فاروق معًا.

وإذ كانت الأسرة المالكة السابقة قد تعاونت مع الاستعمار وساهمت فى إفساد أداة الحكم، فإن أهداف الثورة قد شملت التخلص من فاروق ومن أسرة محمد على كلها.

وفى الحق أن خلفاء محمد على وإبراهيم فى الحكم قد مهدوا بتصرفاتهم للتدخل الأجنبى فى شئون مصر، ثم إنهم منذ وقع الاحتلال البريطانى سايروا

الاستعمار فى سياسته وأهدافه، سواء فى عهد الاحتلال، أو عهد الحماية، أو فى عهد الاستقلال المقيد، ولم يبد منهم أى معاونة للشعب فى نضاله ضد الاستعمار، فيما عدا فترة وجيزة من عهد الخديو عباس حلمى الثانى، ومع أنه قد تنكر للحركة الوطنية أحياناً، فهو الحاكم الوحيد الذى خلع بأمر الحكومة البريطانية لسياسته العدائية حيالها، فيما عدا هذه الفترة الوجيزة، فإن حكام هذه الأسرة كانوا يتعاونون مع الاستعمار على إذلال الشعب، فلا غرو أن كان من أهداف الثورة إسقاط أسرة محمد على كلها.

فالعوامل التاريخية والسياسية قد تضافرت على انقراض حكم هذه الأسرة، وإن سيرة فاروق فى ذاتها كانت إيذاناً بانتهاء عهدها، فقد جمع فى شخصه كل العيوب التى كانت موزعة بين الولاة السابقين من أسلافه، وزاد عليها عيوبه الخاصة، مما أدى إلى تغلغل الفساد فى أداة الحكم وفى الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد، فلم يكن بد من خلع فاروق ثم انقراض النظام الملكى.

وقد تجلت أهداف الثورة فى هذا الناحية تدريجًا مع الوقت، وكان لكل هدف مرحلته فى التنفيذ.

ومن الأسباب السياسية لقيام الثورة ما رآه الضباط الأحرار أو طالعوه من ماضى الأمة فى الجهاد، والثورات الشعبية التى قامت من قبل ضد الاحتلال الأجنبى والاستبداد الداخلى، فإن صفحات هذا الماضى قد غرست فى نفوسهم روح الكفاح الوطنى من أجل الحرية والاسقلال، وانطبعت فى أذهانهم ثورات الشعب على الفرنسيين منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، ثم ثوراته على المماليك والترك، ثم الثورة العرابية، فالثورة الوطنية على الاحتلال، فثورة ١٩١٩، واستمرار روح الثورة، إلى الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١.

كل هذه الثورات والحركات الوطنية المتلاحقة، البعيدة والقريبة، كانت مثلاً تحتذى فى الثورة على الاستعمار والفساد، ولقد اعتزم ضباط الجيش أن يقوموا بدورهم فى حركة التحرير، إذ لم يكونوا قد ساهموا فى الكفاح من قبل إلا فى نطاق ضيق محدود، وتأخروا عن طبقات الشعب فى جهاد السنين الماضية

فاستشعروا الواجب فى أن يكون لهم الدور المرتقب فى الجهاد، لأنهم يمثلون القوة المسلحة التى يستطيع الشعب أن يستند إليها فى التخلص من فساد الحكم ومن ربقة الاحتلال.

حقًا إنهم قد ساهموا فى الجهاد بوجه عام فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، ولكن هذه الحرب لم تكن تستهدف حرية مصر واستقلالها، بل كانت غايتها تحرير فلسطين من عدوان إسرائيل، وكان الضباط أنفسهم يرون دخول مصر فى هذه الحرب على غير استعداد لها خطأ من الحكومة القائمة وقتئذ (سنة ١٩٤٨).

على أنهم فى ميدان هذه الحرب، قد أدوا واجبهم على أكمل وجه، ومرنوا على الكفاح والقتال ضد أعداء العروبة والإنسانية، وأصابهم فى ميدان القتال ما أصابهم من أذى وتضحيات، وكانت هذه التضحيات حافزًا لهم على أن يبذلوا مثلها بل أضعافها فى غاية أعظم وأنبل، وهى تحرير الوطن المصرى.

فحرب فلسطين بالرغم من أن الكثيرين يرونها خطأً وضررًا، كانت من البواعث على الثورة، ومن مقدماتها الواقعية، أضف إلى ذلك أن ما شاهده الضباط فيها من جنايات وخيانات فى تسليح الجيش وتزويده بالأسلحة والذخائر الفاسدة، وما تحققوه من أن بطانة فاروق وفاروق ذاته قد اتجروا فى هذه الصفقات الحرام، كل أولئك قد ملأ قلوبهم سخطًا على هذا الفساد الذى يعرض الجيش والوطن للكوارث والويلات، فكانت هذه المآسى من الأسباب التى دفعتهم إلى الثورة.

ومما ساعد على سريان روح الثورة فى نفوس الضباط ارتقاء الوعى الوطنى والثقافة الوطنية بين طبقات الشعب، مما نهض بالأفكار والمشاعر، وحبب إلى النفوس الفداء والتضحية فى سبيل تحرير الوطن وتحطيم العقبات والحواجز التى تحول دون تمتعه بالاستقلال التام.

أسباب تتعلق بالجيش

وثمت أسباب تتعلق بالجيش، وهى أيضًا من الأسباب السياسية للثورة، ولكن لها طابعًا خاصًا لارتباطها بالجيش ذاته. ولذلك جعلنا لها عنوانًا خاصًا.

أيقن الضباط الأحرار قبل حرب فلسطين أن الاحتلال البريطانى قد وقف للجيش المصرى بالمرصاد منذ سنة ١٨٨٢. وعمل جاهدًا على إضعافه وتحطيمه وتجريد مصر من كل قوة حربية، ومن هنا تضاعف فى نفوسهم المقت والعدواة للاحتلال؛ فهم يشاركون الشعب فى الأسباب العامة للثورة عليه ويحكم اندماجهم فى الجيش لمسوا عن كثب نتائج مؤامرات الاحتلال على الجيش بالذات.

لقد بادر الإنجليز إلى إلغاء الجيش الوطنى منذ الساعة الأولى للاحتلال، واستصدروا من الخديو توفيق مرسومًا فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بإلغاء هذا الجيش، بدعوى مناصرته للثورة العرابية. وكان صدور هذا المرسوم هو الخطوة الأولى لإفساد نظام الجيش ومحو صبغته القومية.

وتلت هذه الخطوة خطوة أخرى أشد منها خطرًا، وهى إرسال بقية هذا الجيش إلى السودان بحجة المساهمة فى إخماد ثورة المهدى، وكانت فى إبانها، وكان غرض الإنجليز من إنفاذ هذا الجيش هو التخلص منه فى حروب السودان وقد وقع ما دبروه، إذ أبيد معظمه فى واقعة (شيكان) التى انتصر فيها المهدى على فلول الجيش المصرى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣[٢]، وكان يقوده الجنرال هيكس، وهو ضابط بريطانى خلو من الكفاءة الحربية، وتدل الدلائل على أن بريطانيا دبرت تعيينه قائدًا للجيش فى هذه المعركة بغية القضاء عليه تمهيدًا لاحتلال السودان.

وبعد أن تم لبريطانيا ما أرادت من إلغاء الجيش الوطنى، أنشأت بدله جيشًا

---

(٢) انظر فى تفصيل واقعة شيكان كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص١٠٦ (طبعة سابقة).

هزيلاً خلوًا من الروح الوطنية ومن القوة المادية والمعنوية، برآسة سردار (قائد عام) إنجليزى، ويتولى قيادته ضباط من البريطانيين، وهبط عدده إلى نحو عشرة آلاف من الجنود والضباط، وأقصى الضباط الوطنيون عن إدارات الجيش الهامة، وتولاها الضباط الإنجليز، وكان الضباط المصريون لا يضمنون البقاء فى مناصب الجيش عامة إلا إذا أبدوا ولاءهم للاحتلال والقواد البريطانيين، وإذا بدت منهم روح وطنية كان جزاؤهم الإحالة إلى المعاش أو الاستيداع، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش، ونزل به إلى مستوى عميق من الضعف والهوان.

ويدخل فى هذا السياق تقرير البدل النقدى للإعفاء من التجنيد، فقد وضع هذا النظام سنة ١٨٨٦، بإيعاز من الاحتلال. وأدى إلى امتهان الجيش واعتبار التجنيد تكليفًا تختص به الطبقات الفقيرة التى لا يستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البدل العسكرى، فهذا النظام البغيض الذى لا مثيل له فى أية أمة تحترم نفسها، قد خرج بالجندية فى عهد الاحتلال عن معناها السامى فى أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده، إلى اعتبارها عبئًا يقع على كاهل الفقراء دون سواهم، وبذلك حرمت البلاد طيلة عهد الاحتلال والحماية روح الجندية وما تستتبعه من الشجاعة والتضحية، كما حرم الجيش من الفئة التى تستطيع دفع البدل العسكرى، وهى فى الغالب الفئة المثقفة التى تنهض بمستوى الجيش.

وأغلق الاحتلال المدارس الحربية والبحرية، ولم يعد فى البلاد فى عهده سوى مدرسة واحدة حربية (بالقبة) كان يؤخذ لها عدد قليل من التلاميذ من ساقطى الشهادة الابتدائية أو من السنة الثالثة بالقسم الابتدائى. وقليل من حملة الشهادة الابتدائية، واقتصر التعليم فيها على معلومات ضئيلة لا قيمة لها، يقوم بتدريسها معلمون معظمهم من الإنجليز.

وحرص الاحتلال على تشديد قبضته على الجيش، وإبعاد أى تدخل ولو ضئيل للسلطات المصرية فى شئونه، وإذ رأى الإنجليز من الخديو عباس حلمى الثانى فى أوائل عهده اهتمامًا بترقية الجيش، فقد نقموا منه هذا الاتجاه، وتألب عليه الضباط البريطانيون، وتألفت منهم لجنة برياسة السردار (اللورد كتشنر)

وعرضوا الأمر على اللورد كرومر المعتمد البريطانى وصاحب الحول والطول فى مصر فى ذلك العهد، فأضمروا انتهاز أول فرصة لإذلال الخديو والنيل من مهابته أمام الجيش، لكى تستقر لهم السيطرة الكاملة عليه، وقد رأوا فى الحادثة المعروفة بحادثة الحدود سنة ١٨٩٤ الفرصة المرتقبة لتنفيذ وعيدهم، ذلك أن الخديو عباس اعتزم زيارة الوجه القبلى بطريق النيل فى تلك السنة، ووصل فى سياحته إلى وادى حلفا يوم ١٨ يناير سنة ١٨٩٤، وهناك عرض فرقة من الجيش المصرى كان يتولى قيادتها ضابط بريطانى، فلاحظ نقصًا فى نظام الجنود وتدريبهم، وأبدى ملاحظته فى هذا الصدد إلى وكيل وزارة الحربية وقتئذ (محمد ماهر) وكان يرافقه فى سياحته، وندد بالجيش ونظامه، وذاعت هذه الملاحظات، فثارت ثائرة اللورد كتشنر سردار الجيش، وعدها إهانة له، وجعل منها أزمة تتعلق بالكرامة الإنجليزية! فبادر بتقديم استقالته من منصبه، وأبلغ الأمر إلى اللورد كرومر، فاستشاط هذا غضبًا من مسلك الخديو، وأرسل إلى حكومته يستطلع رأيها فيما يجب عمله، فكان جوابها أن يطلب من الخديو إصدار أمره بشكر السردار وامتداح الضباط الإنجليز، وإبعاد محمد ماهر من منصبه، ومعنى ذلك اعتذار الخديو عن ملاحظاته. وقد اتخذت الصحف البريطانية لهجة التهديد والوعيد حيال هذه الحادثة. واعتبرتها أزمة خطيرة لا يحلها إلا الاعتذار!.

وكان مصطفى رياض رئيسًا للوزارة. فبادر إلى نصح الخديو بالاعتذار والإذعان لمطالب الاحتلال، وانتهت الأزمة بالتسليم، وأصدر الخديو أمرًا بمثابة خطاب إلى السردار أعرب فيه عن رضائه عن حسن حالة الجيش ونظامه. وتهنئته للضباط الذين يرأسونه مصريين كانوا أو إنجليز. وتقديره للخدمات التى أداها الضباط الإنجليز للجيش. وطلب إلى السردار أن يعلن هذا الأمر للضباط والجند. فكان هذا الاعتذار ضربة أليمة للخديو والحكومة المصرية، وأدرك الضباط والجند أن سلطة أى ضابط بريطانى أكبر من سلطة الخديو. وكان لهذه الحادثة أثر سيء فى حالة الجيش المعنوية. إذ شعر الضباط المصريون أن خضوعهم للسيطرة الإنجليزية هو السبيل إلى الترقى والاطمئنان على مراكزهم[٣].

(٣) كتابنا (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص٣١١): طبعة سابقة.

وبالرغم من وسائل الضغط والاضطهاد التى اتبعها الإنجليز لمحو الروح الوطنية من الجيش، فقد وقع سنة ١٩٠٠ تمرد من فرقتين من الجيش المصرى الذى تولى استرجاع السودان. وذلك على أثر صدور أمر نائب الحاكم العام (البريطانى) للسودان بتجريد الجيش من سلاحه وذخيرته، فأبت الفرقتان إطاعة هذا الأمر، لما فيه من الامتهان لكرامتها وعدم الثقة فى الجيش. وقابل الإنجليز هذه الحركة بالعنف والقسوة، وسجن الضباط المتهمون بالتمرد وطردوا من خدمة الجيش.

وظل الإنجليز يعنون فى إذلال الجيش وإضعاف روحه المعنوية طيلة عهد الاحتلال والحماية.

ولما قامت ثورة سنة ١٩١٩ وأعلنت بريطانيا فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، لم تتراخ قبضتها على الجيش الذى ظل تحت قيادة السردار الإنجليزى. خاضعًا لسيطرته، وزعمت بريطانيا أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يخولها حق الاحتفاظ بالحالة التى كانت عليها البلاد فى مسائل معينة، ومنها الدفاع عن مصر وتأمين سلامة المواصلات البريطانية فيها، وأن هذا التحفظ يجعل لها الإشراف على الجيش المصرى. وكان آخر سردار إنجليزى لهذا الجيش هو السير لى ستاك الذى قتل فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤، وأطاح مقتله بوزارة سعد زغلول، وأعقبه الإنذار البريطانى المشئوم الذى قضى ضمن ما قضى به باقصاء الجيش المصرى عن السودان[٤].

وبالرغم من أن منصب السردار بقى شاغرًا بعد مقتل لى ستاك، فقد حل محله فى اختصاصاته المفتش العام للجيش، وكان بريطانيا، يدعى سبنكس باشا.

وحرص الإنجليز على التمسك بسيطرتهم على الجيش، ومنع أى محاولة للمساس بهذه السيطرة، وظهر هذا الإصرار بشكل مثير فى يونيه سنة ١٩٢٧. إذ نشأت أزمة سياسية حادة بين مصر وبريطانيا بسبب الجيش، وخلاصتها أنه

(٤) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ١ ص: ١٨٢. (طبعة سابقة)

لمناسبة نظر البرلمان ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨، تألفت لجنة فرعية متفرعة من لجنة الحربية فى مجلس النواب لبحث ميزانية وزارة الحربية. فأبدت بعض مقترحات خاصة بإصلاح نظام الجيش وترقيته، ومنها إلغاء منصب السردار (وكان شاغرًا كما أسلفنا منذ مقتل السير لى ستاك) وتحسين أسلحة الجيش ومهماته، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية. واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام البريطانى عضوًا فيه. وقدمت اللجنة الفرعية تقريرها بمقترحاتها وملاحظاتها إلى لجنة الحربية، وقبل أن تفحصها هذه وتبت فيها برأى، وصل نبؤها إلى دار المندوب السامى البريطانى والصحف البريطانية، فهبت ترعد وتبرق، وتتهدد وتتوعد، ونشأت الأزمة بين الدولتين، إذ وجهت بريطانيا إلى الحكومة المصرية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ مذكرة أوضحت فيها أنها ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى (تأمل!) وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية، وأنها ترغب أن يكون الجيش المصرى صالحًا مستعدًا للاشتراك (كذا) فى الدفاع عن البلاد، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقًا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من الأشخاص البريطانيين، إذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية فى مصر، وأنها لاحظت فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاهًا مقلقًا يرمى إلى إدخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية، وإن هذه المحاولات لقيت أخيرًا تأييدًا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر حديثًا وسيطرح للمناقشة قريبًا فى البرلمان، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرًا من الفرص التى تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى، ولذلك فإنها تدعو الحكومة المصرية إلى إعادة النظر فى موقفها بغير إبطاء، وخلصت المذكرة إلى طلبات الحكومة البريطانية وهى:

- وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء سبنكس باشا) من

أن يؤدى فى حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصه كما تسلمها من اللواء هدلستن باشا فى يناير سنة ١٩٢٥، إذ هى لم تلغ قط، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته، ويجب أن يعطى عقدًا على الأقل لمدة ثلاث سنوات فى أول الأمر.

٢ – إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر عن أن يرفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسطة ومسائل النظام عامة.

٣ – أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدًا للمفتش العام ينوبُ عنه فى غيابه، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه، هذا الضابط يحل محله فى غيابه أو عندما يكون قائمًا بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودًا.

٤ – يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الإدماج الذى تقرر أخيرًا) تحت إشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه، ويمكن بدلاً من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطًا بريطانيًا، كما كان الحال حتى أبريل سنة ١٩٢٥.

٥ – أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك فى مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت فى مصلحة الحدود، محفوظة فى أيد بريطانية، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة.

٦ – وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود، أى يبقى النظام العرفى فيها.

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطانى كاملاً على الجيش المصرى، كما كان فى عهد الاحتلال والحماية.

واتخذت الأزمة شكلاً جادًا حين أذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج

بريطانية أمرت بالسفر من مالطة إلى المياه المصرية، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانًا فى مجلس العموم عن الأزمة قال فيه إن الحكومة البريطانية إنما تدخلت فى هذه المسألة لأن فريقًا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لإنجلترا، وأن الدليل على ذلك ما اقترحته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش وأسلحته (تأمل !)، وأضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة. ولكن إلى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر، وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيًا يبذل للتحريض والهياج. وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر»

وقد جاءت هذه البوارج فعلاً إلى ميناء الإسكندرية وبورسعيد. فكان لحضورها وقع أليم فى النفوس.

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة سبنكس باشا المفتش العام للجيش، ومنحته رتبة فريق، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا. وعينت ضباطًا إنجليز جددًا بالجيش.

واستبان من ملابسات هذه الأزمة أن إنجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه الدفاع عنها. وقد أفصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تلغراف عن هذه النية بقوله: «إذ ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال. وإذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل».

ولما عقدت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ حرصت بريطانيا على اشتراط أن تكون أسلحة الجيش المصرى من برية وجوية معداتها من طراز أسلحة القوات البريطانية، ومع إلغاء وظيفة المفتش العام البريطانى للجيش المصرى، فقد اشترطت إيجاد بعثة عسكرية بريطانية لاستكمال تدريب الجيش المصرى «لمصلحة المحالفة التى تم عقدها» واشترطت «نظرًا للظروف التى هيأتها هذه

المعاهدة» أن لا توفد مصر إلى الخارج أحدًا من أفراد قواتها المسلحة لتلقى دراسته فى أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته فى غير بريطانيا.

واستطاع الإنجليز عن طريق هذه البعثة العسكرية أن يسيطروا وقتًا ما على إدارة الجيش المصرى، ووقفوا حجر عثرة فى سبيل إنشاء المصانع الحربية فى مصر، لكى يضمنوا أن تظل البلاد عالة عليهم فى السلاح والذخيرة، وظلوا يسيطرون على الجيش، وساعدهم على هذه السيطرة أن فاروقا كان يحرص على إخضاع الجيش لسلطانه، ولم يكن ينازع فى أن يكون زمام الموقف آخر الأمر فى يد السياسة البريطانية.

ولما دخل الجيش حرب فلسطين امتنعت بريطانيا عن تزويده بالسلاح والذخيرة، ونقضت عهدها مع مصر أن تمده بحاجته منها، وكان هذا الامتناع من أسباب هزيمة الجيش فى فلسطين.

فهذا التاريخ الذى وعاه الضباط وشاهدوا بعض حلقاته ومآسيه، قد ثبت فى نفوسهم العقيدة بأن الاحتلال هو مصدر إضعاف الجيش المصرى وتجريد مصر من القوة الحربية. وأن لا سبيل إلى إنشاء جيش قوى جدير بالمهمة الملقاة على عاتقه إلا إذا تحررت البلاد من الاحتلال، ومن فاروق معًا.

فما فعله الاحتلال فى الجيش كان من أهم البواعث على ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢.

الأسباب الاقتصادية

كانت الحالة الاقتصادية فى أوائل سنة ١٩٥٢ مما يحفز النفوس إلى الانتقاض والثورة، والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التى كانت تتراءى فيها.

حقًّا أن البلاد قد خطت خطوات متوالية منذ الحرب العالمية الأولى فى سبيل التقدم الاقتصادى، واطرد هذا التقدم، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعددت المنشآت الصناعية وتقدمت تقدمًا محسوسًا، ولكن مصر كانت (ولم تزل) تعد من البلاد المختلفة اقتصاديًّا.

وكان من مظاهر هذا التخلف ظهور العجز فى ميزانها التجارى، ومعنى ذلك أنها تستورد من الخارج أكثر مما تصدر إليه، وكانت زيادة الواردات على الصادرات بمثابة دين عليها للدول الأجنبية، وقد بلغ هذا العجز فى السنوات السابقة على سنة ١٩٥٢ الأرقام الآتية[٥]:

السنة	العجز
١٩٤٦	١٤ مليون جنيه
١٩٤٧	١٢ مليون جنيه
١٩٤٨	٣٠ مليون جنيه
١٩٤٩	٤٠ مليون جنيه
١٩٥٠	٣٨ مليون جنيه
١٩٥١	٣٩ مليون جنيه

هذا إلى ما كان من سيطرة الاستعمار البريطانى والنفوذ الأجنبى عامة على حالة البلاد الاقتصادية والمالية، وكان هذا النفوذ يمتد أحياناً إلى المحيط السياسى، فيحرك من وراء ستار خطوط السياسة وأوضاعها وأزماتها، والحلول لهذه الأزمات.

ومن مظاهر سوء الحالة المالية ظهور عجز كبير فى ميزانية الحكومة سنة ١٩٥١-- ١٩٥٢ بلغ فى أوائل يناير سنة ١٩٥٢ نحو خمسة وعشرين مليون جنيه.

وكانت الغالبية العظمى من الشعب تشكو الفقر، وأبرز مظاهره انخفاض مستوى المعيشة بين الأهلين إذا قيس بمستوى البلاد الأخرى.

وقد قصر نظام الحكم عن توفير ما كانت تحتاج إليه البلاد من زيادة ثروتها القومية، ومواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان، وافتقار البلاد إلى آفاق جديدة تزيد من الإنتاج القومى ومن دخل الأفراد، كتنمية الثروة الزراعية، وزيادة مساحة الأراضى المزروعة وتنمية الثروة الحيوانية، وتحسين غذاء الشعب،

(٥) عن مجلة النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المجلد ٥ ص ٥٢.

وحماية أسعار الحاصلات الزراعية، وتحسين طرق المواصلات وزيادتها، وتنمية الثروة الصناعية، والتوسع الصناعى فى مختلف النواحى، واستثمار الثروة المعدنية والبترولية، واستثمار الثروة المائية والنقل البحرى، وفتح أسواق فى الخارج للمنتجات المصرية من زراعية وصناعية، وتوسيع عمران المدن، ونشر الصناعات الريفية بين المزارعين وسكان القرى، ثم إحياء الصناعات الحربية.

فالنقص الذى بدا فى هذه النواحى كان من شأنه أن يزيد من السخط والتذمر، والتطلع إلى تغيير شامل فى نظام الحكم قد يساعد على إصلاح ما اعتل من شؤون البلاد الاقتصادية والمالية.

الأسباب الاجتماعية

كانت الحالة الاجتماعية تدعو أيضًا إلى الثورة، وأهم مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب.

إن العدالة الاجتماعية من مقومات المجتمع المتقدم، وأساسها أن لا تتحيف طبقة حقوق أخرى، وإن تقل الفوارق الشاسعة بين الطبقات، وأن تعمل الدولة على تحسين حال الطبقات الفقيرة من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة، وتتمكن الروابط بين الطبقات، فتقوى الأمة فى مجموعها وتزداد تكتلًا ومناعة.

كان واجباً على الدولة أن تتدخل بين الطبقات لكى تقر العدل الاجتماعى بينها، دون أن تحرم أى طبقة ثمرة نشاطها وجهودها، وهذا الواجب يقتضيه العدل والإنصاف، إذ لا يخفى أن ثراء أصحاب الأموال والملكيات الكبيرة لا يرجع إلى جهد أصحابها فحسب، بل يدخله إلى حد كبير جهد المجتمع ذاته، وطبقاته المختلفة، وأفراده العديدين المجهولين، فمن العدل أن تنال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء، لأنهم لو استثمروا أموالهم فى أرض بلقع جرداء خالية من حكومة منتظمة ومجتمع متعدد الطبقات، لما ربحوا شيئاً من هذا الثراء، وقديمًا قال الشاعر:

الناس للناس من بدو ومن حضر   بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم[6]

حقًا أن وجود فوارق فى الثروة بين أبناء الأمة الواحدة أمر طبيعى ومشروع، ولكن الاتجاه الاجتماعى السليم يقتضى تقليل الفوارق الشاسعة بين طبقات الشعب، بقدر الإمكان، بشرط ألا يضر ذلك بكيان المجتمع، لأن تقليل الفوارق بين الطبقات هو تحقيق لهدف تنشده الأمم الراقية، وهو المساواة بين أفرادها فى الحقوق والمزايا والواجبات، ولا مراء فى أن المساواة - إلى جانب الحرية - من دعائم الهيئة الاجتماعية المتقدمة.

كانت البلاد تشكو سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية، وإن سوء توزيع هذه الملكية فى مصر ظاهر من إلقاء نظرة على عدد الملاك ومقدار ما يملكون، ونسبة صغار الملاك إلى كبارهم فى مجموع هذه الأراضى، وهذا الإحصاء واضح مما يلى:

إن مساحة الأرض المنزرعة ٥,٩٦٢,٦٦٢ فدان وكان مجموع ملاكها ٢,٧٦٠,٦٦١ مالكًا.

فإذا نظرنا إلى الملكيات الصغيرة فإننا نجد أن:

١ - ١,٤٥٩,١٦٧ مالكًا يملك كل منهم لغاية نصف فدان مجموع ملكياتهم ٤١٣,٥٥١ فدانًا.

٢ - ٥٢٢,١٦٢ مالكًا يملك كل منهم أكثر من نصف فدان إلى فدان ومجموع ملكياتهم ٣٥٦,٦٩٥ فدانًا.

٣ - ٣٢٧,٦١٢ مالكًا يملك كل منهم أكثر من فدان إلى فدانين ومجموع ملكياتهم ٤٤٩,١٨٦ فدانًا.

٤ - ١٥٣,٢٩٣ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ٢ لغاية ٣ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٣٥٤,٨٥٥ فدانا.

---

(٦) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص: ٣٥ (طبعة سابقة).

٥ – ٨١,٣٦٦ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ٣ لغاية ٤ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠١٧ فداناً.

٦ – ٥٦,٥٨٩ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ٤ لغاية ٥ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠١٧ فدانًا.

ومعنى ذلك أن ٢٨٠ مالكًا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٧٪ من الأراضى المنزرعة.

وأن ٢,٣٠٨,٩٥١ لا يملك كل منهم أكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم ١,٢٣٠,٠٦٣ فدانًا، أى أن ٨٤٪ من الملاك يملكون ٢١٪ من الأرض وأن ٢,٦٠٠,١١٩ مالكًا لا يملك كل منهم أكثر من خمسة أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢,١٠١,٢٧٦ أى أن ٩٤٪ من الملاك يملكون ٣٥٪ من الأرض.

وإذا نظرنا إلى الملكيات الكبرى فإننا نجد أن:

٦١ مالكًا كان يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧,٢٥٨ فدانًا.

٢٨ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ١٥٠٠ فدان إلى ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٩٧,٤٥٤ فدانًا.

٩٩ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ١٢٢,٢١٦ فدانًا.

٩٢ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٨٦,٤٨٣ فدانًا.

ومعنى ذلك أن ٢٨٠ مالكًا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان.

أى أن ١ على ١٠,٠٠٠ من الملاك يملكون حوالى ١٠٪ من الأرض.
وإذا نظرنا إلى الملكيات التى تزيد عن ٢٠٠ فدان فإننا نجد أن:
٢٢١٥ مالكًا يملكون ١,٢٠٨,٤٩٣ فدانًا.

أى أن ٨ على ١٠,٠٠٠ من الملاك يملكون ١٩٪ من الأرض[٧]

وواضح من هذا البيان مبلغ سوء توزيع الملكية الزراعية، وهذا التوزيع السيء جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم نحو ربع فدان، وهو مقدار لا يكفى لسد حاجة هذه الطبقة من السكان، إذ لا يزيد دخل الفرد منهم فى السنة عن مبلغ تافه لا يكفى للقوت الضرورى للمالك وعائلته، أما غير الملاك وهم الغالبية من السكان فلا يجدون هم وعائلاتهم ما يكفى لقوتهم الضرورى، لأنهم لا يملكون شيئًا، وهذا ولا ريب من أسباب انتشار الفقر فى البلاد، خصوصًا إذا لوحظ أن الملكية تتفتت بالتوريث، فتهبط نسبة ملكية الفرد من هذه الطبقة تدريجًا على توالى السنين.

ذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن علاج هذه الحالة يكون باستصلاح الحكومة الأراضى البور وتوزيعها على صغار الملاك بأسعار وشروط سخية، وهذه الوسيلة مع نفعها لا يمكن أن تؤدى إلى علاج ناجع لحل مشكلة الفقر، لأنها محصورة فى دائرة ضيقة لا تتجاوز بضع مئين. ومع الزمن بضع آلاف من الأفراد، فى حين أن المشكلة تعم الملايين. ومن الواجب أن تعمل الدولة على خلق ملكيات صغيرة ومتوسطة فى أوسع دائرة، لأن المجتمع يرقى بها ماديًا وأدبيًا. وما لم تتسع رقعة الملكيات المتوسطة والصغيرة فإن مشكلة الفقر تبقى مضروبة على البلاد.

والعلاج الرئيسى لسوء توزيع الملكية الزراعية هو وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة، ووقف هذه الزيادة. فهو السبيل لنشر الملكيات الصغيرة. ثم إنه الوسيلة الفعالة لمنع استمرار الارتفاع فى أسعار الأطيان، فإن تهافت كبار الملاك على زيادة ما يمتلكون من شأنه أن يرفع أسعار الأطيان ارتفاعًا لايتناسب مع غلتها الحقيقية. وارتفاع أسعارها يؤدى إلى ارتفاع الإيجارات. وهذا يدعو إلى غلاء المعيشة، وبالتالى إلى ازدياد الضيق فى البلاد، وعلاج هذه الحال يكون بتحويل إجبارى لرءوس الأموال من استثمارها فى شراء الأطيان إلى استثمارها

---

(٧) هذا الإحصاء مأخوذ عن المذكرة التفسيرية لقانون الإصلاح الزراعى، وهو يختلف قليلا عن الإحصاء الوارد فى الجزء الثانى من كتابنا (فى أعقاب الثورة) ص ٣٥٣ (طبعة سابقة) بسبب الفروق التى ظهرت بين إحصاء سنة ١٩٤٦ وإحصاء سنة ١٩٥٢ عام صدور هذا القانون.

فى الصناعة. ولا يتم ذلك إلا بتحديد نصاب الملكية الزراعية. وبذلك يتحول استثمار الأموال إلى الميادين الصناعية. فتزداد ثروة البلاد ويرتفع تبعًا لذلك مستوى المعيشة بين الأهلين.

ومن مزايا هذا النظام أنه يساعد على انتشار التعاون الزراعى، لأن التعاون لا ينجح إلا فى وسط ملكيات صغيرة أو متوسطة، وقلما يلقى نجاحًا بين أصحاب الملكيات الكبيرة، لأنهم ليسوا فى حاجة إليه، ولا جدال فى أن التعاون هو من الوسائل الناجعة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى.

وقد يعترض بعضهم على تخصيص الملكية الزراعية بالتحديد دون الملكية الصناعية والتجارية مثلا، ويتساءلون إذا كان مبدأ تحديد الملكية عادلا فلماذا لا يطبق على الصناعة والتجارة؟

والرد على ذلك أن الصناعة الحديثة تقوم على الانتاج الكبير، بخلاف الزراعة فإنها تجود فى الملكيات المتوسطة التى يباشر أصحابها زراعتها بأنفسهم أكثر مما تجود فى الملكيات الكبيرة. فالإنتاج القومى يزداد كلما كثرت الملكيات المتوسطة والصغيرة، على أن تتفتت هذه إلى الدرجة التى ترادف الفقر، بخلاف الإنتاج الصناعى، فإنه ينمو كلما اتسع مداه وزادت رءوس أمواله، وتوحدت إدارته، اعتبر ذلك فى المصانع الكبرى، وقارن بين إنتاجها وإنتاج المصانع الصغيرة أو الصنائع اليدوية. فإنك ولا شك تجد أن الإنتاج يتضاعف فى ظل الإنتاج الصناعى الكبير.

لذلك لا يكون من مصلحة الإنتاج القومى ولا من العدل الاجتماعى تفتيت الملكية فى الصناعة، وكذلك الشأن فى التجارة وبخاصة التجارة الخارجية، وهذا هو الفارق بين الزراعة والصناعة أو التجارة.

هذا إلى أن الأساس الاقتصادى السليم للحياة الزراعية أن الزراعة يجب أن تكون وسيلة للعيش الرغد، لا وسيلة لاستغلال المال، وإذا زادت رقعة الأرض عن حد معين انقلبت وسيلة لاستغلال المال يؤدى إلى استعباد الزراع وهذا ما لا ينبغى أن يكون.

ولكن السعى إلى تحديد الملكية الزراعية قد باء بالفشل فى عهد النظام الملكى، وكانت كل محاولة من هذا القبيل مقضيًا عليها بالاخفاق، لأن النظام الملكى وخاصة إذا اقترن بالاستبداد والاعتساف كما كان فى مصر يتعارض والعدل الاجتماعى.

لقد بذلت فى سنة ١٩٤٥ محاولة تشريعية لتحديد الملكية الزراعية، ولكنها انتهت بالإخفاق، ففى تلك السنة تقدم المرحوم محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ - وكان عضوًا فيه - بمشروع متواضع فى تحديد نصاب الملكية الزراعية، وأحيل المشروع إلى لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس، وانتهت إلى إقراره فى وضع مخفف يقضى بعدم جواز ملكية الفرد على مائة فدان مما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضًا زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب، ونص المشروع على عدم سريان القانون على الملاك الموجودين وقت صدوره، ولا على ورثتهم.

ومع أن المشروع كما ترى لم يكن يسرى على الماضى، فإنه لقى معارضة شديدة فى مجلس الشيوخ، إذ عارضته أغلبية أعضائه، وكان معظمهم من كبار الملاك، كما عارضته الحكومة، فقرر المجلس رفضه بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٤٧.

وقد قلت فى سنة ١٩٤٩ تعقيبًا على هذا الرفض فى الجزء الثانى من كتاب (فى أعقاب الثورة): «ومن يومئذ كتب على هذا المشروع أن لا يرى حتى الآن وجه النهار. ولعل الزمن كفيل ببعثه من جديد، فى يوم غير بعيد»[8].

ولم يكن هذا اليوم منتظرًا ولا ممكنًا والنظام الملكى قائم يتولاه فاروق. فكان لابد من ثورة لتحديد الملكية الزراعية.

فحالة البلاد الاجتماعية كان لها من هذه الناحية دخل كبير فى قيام الثورة.

من أجل ذلك كان أول هدف اجتماعى حققته ثورة ٢٣ يوليه بعد قيامها هو تحديد الملكية الزراعية. وصدر بذلك قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ الذى قضى بتحديد نصاب الملكية الزراعية للشخص الواحد بمائتى فدان. وجعله ساريًا على جميع الملاك الموجودين وقت صدوره.

---

(٨) كتابنا فى أعقاب الثورة ج٢ ص٣٥٨ (طبعة سابقة).

الفصل الخامس

فاروق يمهد للثورة

إن كل الدلائل والمقدمات تنبئ بأن فاروق كان يمهد لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، فإن تاريخه فى الملك كان يتطور يومًا بعد يوم إلى حيث يجعل هذه الثورة أمرًا محتومًا وتصرفاته، وخاصة فى أواخر عهده، كانت تدفع الشعب والجيش إلى الثورة دفعًا.

وقد انتهى حكمه فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢، على يد الثورة. فمن واجبنا أن نؤرخ له كما أرخنا لأبيه الملك أحمد فؤاد من قبل[١]، ونبين كيف أن تاريخه كان تمهيدًا للثورة.

نشأته الأولى

ولد فاروق فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠، وهو ابن الملك أحمد فؤاد من زوجته الملكة السابقة نازلى صبرى بنت عبد الرحيم صبرى باشا.

وبدا فى ملابسات ولادته وولايته للعهد مبلغ التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية، وسيطرته عليها، فقد اجتمع مجلس الوزراء عندما بلغه نبأ مولده، وقرر إبلاغ النبأ إلى المديرين والمحافظين؛ ثم إلى المندوب السامى البريطانى (اللورد اللنبى)؛ وإلى وزارة الخارجية البريطانية.

وكان الولاء للاستعمار البريطانى هو الذى أملى مجلس الوزراء هذا القرار الشاذ، إذ أبلغ نبأ مولد فاروق إلى المندوب السامى البريطانى وحده دون

(١) راجع ترجمتنا للملك أحمد فؤاد فى الجزء الثانى من كتاب فى أعقاب الثورة – ثورة سنة ١٩١٩ – الفصل السادس طبعه سنة ١٩٤٩.

معتمدى الدول الأجنبية. ثم إلى وزارة خارجية بريطانيا دون غيرها من الدول.

وفى الوقت الذى أحيط به مولد فاروق بهذه المظاهر الاستعمارية المهينة، المنافية للكرامة القومية، فإن الولاء للاستعمار جعل السلطان (الملك) فؤاد والوزراء يحجمون عن المناداة بفاروق وليًا للعهد، انتظارا لصدور الأمر بذلك من لندن !.

وانتهزت الحكومة البريطانية من ناحيتها فرصة مولد فاروق، وأرادت أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها فى تقرير وراثة العرش، إذ لم يكن قد بت بعد فى أمر ولاية العهد فى ظل الحماية البريطانية، وإذ رأت أن السلطان (الملك) فؤاد لم يعلن تلقيب ابنه وليًا للعهد، فقد وضعت هى نظام توارث العرش وأعلنت فاروقًا وليًا للعهد. وذلك فى خطاب بعث به اللورد اللنبى إلى السلطان فؤاد فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠. هذا نصه:

«دار الحماية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠.

«يا صاحب العظمة إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية. وعليه فقد أمرت من لَدُن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر فالأكبر من أولاده وهكذا. وإن لم يوجد فيمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية.

«وإنى مع تقديمى التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادى الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائمًا محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين

«ولى الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص».

القاهرة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

«أللنبى فيلد مارشال»

وقد أرسل السلطان فؤاد إلى الملك جورج الخامس برقية شكر على هذا البلاغ، قال:

«القاهرة فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠.

صاحب الجلالة الملك - لندرة

«أرجو جلالتكم التفضل بقبول فائق تشكراتى على البلاغ الذى قدمه إلى اليوم بأمر جلالتكم الفيكونت أللنبى نائب جلالتكم بمصر بحصول الاعتراف بنجلى الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده، وهكذا، وإن لم يوجد فيمن يولد لى من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لى فى حق تقلد السلطنة، وإنى أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لجلالتكم أن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائماً محل اهتمامى، وأعتقد بأننى سأستطيع دائماً الاعتماد على معاضدة جلالتكم الثمينة وجميل صداقتكم»

«فؤاد»

فرد عليه الملك جورج ببرقية وجيزة، أعرب فيها عن سروره لبرقية السلطان، قال:

«لندرة فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠

إلى عظمة السلطان

«قرأت مع خالص السرور برقية عظمتكم، وأنى أؤكد لعظمتكم اهتمامى وتأييدى لكل ما يعود على مصر بتوفير أسباب السعادة، كما أنى أؤكد صادق ما أتمناه شخصيًا لذات عظمتكم ولأسرتكم من العز والهناء».

«جورج»

ولا يخفى أن صدور نظام وراثة العرش عن دولة أجنبية، هو من أخص مظاهر الحماية، بل هو التبعية بعينها، فكأن الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر فى وثيقة رسمية، وكان هذا الوضع شاذاً، ومنافيًا للاستقلال، بل هادمًا

للسيادة القومية، والكرامة الوطنية، وكانت البرقيتان اللتان تبادلها السلطان فؤاد والملك جورج الخامس أدل على هذه المعانى، وإنك لتلمح من رد الملك جورج مبلغ الزراية والاستخفاف، وانتحال صفات جديدة للتدخل فى شئون مصر، وفى الحق إن هذه الوثائق الثلاث ليست مما يشرف التاريخ القومى[2].

احتجاج الحزب الوطنى

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى وراثة العرش، وأصدر قرارًا بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره فى الصحف، فوزعه فى نشرات خاصة مطبوعة، وأبلغه إلى معتمدى الدول فى مصر، فى خطاب قال فيه:

«أتشرف بأن أرفع لجنابكم القرار الذى أصدرته اللجنة الإدارية للحزب الوطنى المصرى راجيًا إبلاغه إلى حكومتكم الجليلة خدمة لحق الأمة المصرية السياسية، وهذا نصه:

لقد نشرت «الوقائع المصرية»، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ خطابًا من الجنرال أللنبى مؤرخًا فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصًا بولاية عهد الحكومة المصرية، ثم أصدرت الحكومة منشورًا إلى موظفيها وأعلنت لهم فيه النبأ الخاص بولاية عهد مصر وطلبت إليهم التوقيع عليه اعترافًا للعلم بمدلوله، وبما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها دون غيرها، وبما أن إقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شؤون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعًا على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة يعد اعتداءً صريحًا على أحكام القانون الدولى من جهة وعلى مبادئ حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة أخرى، وبما أن الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ أغراضها السياسية إزاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية المعلنة منها، فإن جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى

(٢) (كتابنا) ثورة سنة ١٩١٩ ج٢ ص١٠٣ (طبعة سابقة).

جميع حقوقها السياسية، وبما أن الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وأنها لا تعترف لإنكلترا بمركز خاص فى مصر يخولها أى حق أو أية صفة للتدخل فى شؤون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره، وكذلك بما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل أجنبى.

«فاللجنة الإدارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتئات على حقوق البلاد كلها أو بعضها، لذلك قررت بالإجماع

أولا: الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها.

ثانيًا: تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العامين الممثلين لها فى مصر هذا القرار لإبلاغه إلى حكوماتهم.

وتفضلوا إلخ»

وكيل الحزب الوطنى «على فهمى كامل»[٣]

وتلك كانت أول مرة (وآخر مرة) يعين فيها ولى عهد الدولة المصرية بقرار من الحكومة البريطانية.

وليس من قبيل المصادفات المحض أن هذا الذى عين وليًا للعهد بإرادة بريطانيا هو الذى خلع من العرش فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ بإرادة الشعب المصرى، لأنه ولا ريب كان يشعر فى خاصة نفسه أنه مدين بمركزه لبريطانيا، ولعل هذا الشعور من الأسباب التى ظهر أثرها فى نفسه على مر الزمن وباعدت بينه وبين الشعب.

---

(٣) (كتابنا) ثورة سنة ١٩١٩ ج٢ ص١٠٤ (طبعة سابقة).

تربيته وتعليمه

لم يجد فاروق منذ نشأته تربية طيبة صالحة، ولا تلقى تعليمًا صحيحًا نافعًا، فقد كانت تربيته فى السراى، بين الخدم والحاشية الذين كانوا يحيطونه بمظاهر الملق والتعظيم والتأليه، فنشأ فى بيئة بعثت فيه نزعة التعالى على الشعب.

هذا إلى أن والده الملك فؤاد كان يشرف بنفسه على تربيته، وكان يغرس فى نفسه هذه النزعة التى كانت منهاجه منذ تولى العرش، إذ لم يكن قط ملكًا ديمقراطيًا[٤].

وكان لفاروق مدرسون خصوصيون يتناوبون تعليمه فى السراى، وكان تعليمًا سطحيًا ناقصًا.

وفى أكتوبر سنة ١٩٣٥ أرسله أبوه إلى إنجلترا ليتم تعليمه بها، وأدخله كلية وولوتش الحربية بلندن، وأسكنه وحاشيته قصرًا فخمًا عرف بقصر كنرى هاوس بضواحى لندن.

وكان رائده فى هذه الرحلة القصيرة من التعليم الفريق عزيز المصرى، وأحمد محمد حسنين.

كان عزيز المصرى يحاول أن ينشئ فاروق النشأة الأخلاقية الفاضلة، البعيدة عن الرذائل، ولكن أحمد حسنين كان على العكس يتملق غرائز الأمير الشاب، ويحبب إليه حياة الانطلاق الذى لا يحده قيد من فضيلة أو خلق طيب، وعلى يده عرف فاروق مزالق الهوى والعبث فى لندن، وهو بعد فى تلك السن المبكرة، واشترك معه فى هذا التوجيه السيء الضابط عمر فتحى (الفريق فيما بعد) وكان فى حاشية فاروق.

ولم يلبث عزيز المصرى أن ضاق ذرعًا بانحراف فاروق وإعراضه عن نصائحه، فأبت كرامته أن يستمر فى مهمته، وخاصة بعد أن وقف له أحمد حسنين

---

(٤) راجع فى ذلك الجزء الأول والثانى من كتابنا (فى أعقاب الثورة).

وعمر فتحى بالمرصاد وأوغروا عليه صدر فاروق، فتركه يستحوذان عليه ويسيران به فى مهاوى الانحراف والرذيلة.

ولم يقم فى إنجلترا إلا سبعة أشهر، إذ غادرها عقب وفاة والده.

ولايته المُلك

توفى الملك أحمد فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وفى اليوم نفسه نودى بفاروق ملكًا لمصر، وكان لما يزل فى إنجلترا، فلما بلغه نعى والده حضر إلى مصر على عجل، فبلغ العاصمة يوم ٦ مايو سنة ١٩٣٦ وهو فى بداية السابعة عشرة من عمره، وكانت وزارة على ماهر الأولى تتولى الحكم منذ أواخر عهد الملك فؤاد، وإذ كان فاروق لم يبلغ بعد سن الرشد، فقد أصدر مجلس الوزراء بيانًا بتولى هذا المجلس سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش.

وتولى مجلس الوصاية هذه السلطات إلى أن أتم فاروق ثمانية عشر عامًا هجرية يوم ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧، فتولى سلطاته الدستورية من ذلك اليوم.

وحينما تولى الملك كان الشعب يؤمل فيه الخير، ويتفاءل به تفاؤلا كبيرًا، وقد استقبله من يوم نزوله إلى الإسكندرية حتى وصوله إلى العاصمة ثم إلى قصر عابدين، بأعظم مظاهر الفرح والأمل الفياض، وابتهج بتبوئه العرش ابتهاجًا شديدًا، وقلما وجد ملك شاب من عطف الشعب ومحبته مثلما وجد فاروق من الشعب المصرى حين تبوأ العرش.

زواجه الأول

وفى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ تزوج للمرة الأولى بالآنسة صافيناز (الملكة السابقة فريدة) كريمة يوسف ذو الفقار وكيل محكمة الاستئناف المختلطة وقتئذ.

وبدا زواجه المبكر – على الأقل فى الظاهر – على اعتزامه سلوك سبيل الاستقامة فى حياته الخاصة، وهذا ما حببه إلى الشعب.

وكان هذا الاختيار فى الزواج اختيارًا موفقًا، فإن شخصية الملكة فريدة وما اتصفت به من الاستقامة والفضائل، جعلها موضع التقدير والعطف من الشعب، وقد رزق منها فاروق ببنات ثلاث هن فريال وفوزية وفادية.

على أن هذه الحياة الزوجية لم تلبث مع الزمن أن تصدعت، بما لمحته الملكة فريدة من انحراف فاروق إلى مهاوى الرذيلة والفساد، واتصاله بالعشيقات والخليلات، واحدة تلو أخرى. ولم يتستر فى فساده، بل بدا عليه الجهر به وعدم المبالاة بالتقاليد الاجتماعية والأخلاقية، وبلغ به الاستهتار أن اتخذ من القصور الملكية موطنًا لفساده ونزواته.

وشهدت الملكة فريدة عن كثب بعض هذه المظاهر الآثمة، وكظمت غيظها مراعاة لسمعة الملك، وإبقاء على حياة الزوجية، ولكنه تمادى فى غيه، ثم اجتمع إلى فساده قسوته معها وسوء معاملته لها، وصبرت طويلا على ذلك كله، حتى طفح الكيل، ولم يبق فى قوس الصبر منزع، فانفصمت عرى الزوجية بينهما بالطلاق فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨.

وكان هذا الطلاق وما استفاض من مقدماته وملابساته، من الأسباب التى غضت من مكانة فاروق عند الشعب، وجعلت الألسنة تلوك أنباء استهتاره وفساده، وكانت هذه الأنباء تتردد بين الناس، وهم بين مصدق لها ومكذب، فجاء الطلاق مثبتًا صدقها.

زواجه الثانى

وظل فاروق عزبًا عدة سنين، زاد فيها مجونه وفساده، ثم تزوج للمرة الثانية فى ٦ مايو سنة ١٩٥١ من الآنسة ناريمان كريمة حسين فهمى صادق سكرتير عام وزارة المواصلات.

وكان زواجه بها أشبه بحادثة من حوادث خطف النساء التى تروى عن الملوك والأمراء فى القرون الوسطى، ذلك أنه اختارها زوجة له على الرغم من أنها كانت مخطوبة فعلا للدكتور محمد زكى هاشم (المندوب وقتئذ بمجلس الدولة)،

وقد حدد اليوم الذى يعقد فيه الزواج، وأرسلا بطاقات الدعوة لحضور حفلة قرانها.

ولكن فاروق رأى الآنسة فى دكان أحمد نجيب الجواهرجى تاجر المجوهرات، ولعل هناك ترتيبًا قد اتخذ ليراها فى هذا الدكان، فأعجبته، فاعتزم الزواج بها، مع علمه أنها مخطوبة لغيره، وقد أمرها وأمر والديها بفسخ الخطبة ورد دبلة الخطوبة وقطع صلاتها بخطيبها، وأعلن فاروق بعد ذلك أنه سيخطبها.

ولما ترامت أنباء هذه الحادثة، كاد الناس لا يصدقونها لغرابتها وما انطوت عليه من دلائل الخطف والغصب. ومجافاتها للإنسانية والأخلاق الحميدة.

ولكن لم تكد تمضى عدة أشهر حتى أعلن القصر نبأ «الخطبة الملكية» خطبة فاروق لناريمان صادق فى ١١ فبراير سنة ١٩٥١، ثم عقد زواجه بها فى ٦ مايو سنة ١٩٥١.

فاروق فى الحكم

لم يقدر فاروق حب الشعب وعطفه وابتهاجه بولايته الملك، وتحركت نفسه مع الزمن نزعة الحكم المطلق، ودلت الدلائل على أنه لم يكن مؤمنًا بالدستور ولا بحقوق الشعب عامة.

وبالرغم من أنه حين تولى سلطاته الدستورية قد أقسم اليمين على احترام الدستور، فإنه لم يبر بهذه اليمين، وخرج على أحكامه المرة بعد المرة.

كان نزوعًا إلى الاستبداد، ولوعًا بالطغيان. ولعله ورث هذه النزعة عن أبيه الملك فؤاد، وعن أسلافه من قبل.

وقد شجعه على تجاهل حقوق الشعب كبار رجال القصر الذين كان يختارهم لمعاونته، وخاصة رؤساء الديوان الملكى، فإنهم كانوا يزينون له الحكم المطلق والعدوان على الدستور.

كان على ماهر أول رئيس للديوان فى عهده، اختاره لهذه المنصب فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فى عهد وزارة مصطفى النحاس.

ولم يكد يمضى على تعيينه شهران حتى أقيلت هذه الوزارة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧، وكانت حائزة ثقة البرلمان.

حقًا ان إقالة الوزارة من حق رئيس الدولة بمقتضى الدستور، وحقًا ان مساوئ وزارة الوفد قد تعددت فى ذلك العهد، ولكن لم يكن علاج هذه المساوئ عن طريق الإقالة، بل العلاج السليم أن يجىء إسقاط الوزارة من طريق الشعب[٥].

على أن فاروق لم يكن يبغى من إقالة وزارة النحاس إصلاح أداة الحكم، بل كان يبغى أن يكون حاكمًا مطلقًا فحسب، يقيم الوزارات ويسقطها كيفما شاء، وبدا عليه الطغيان وهو بعد فى سن الشباب.

يدل على ذلك أن المشادة التى وقعت بينه وبين وزارة النحاس وأفضت إلى إقالتها دارت على أمور كانت قد حل معظمها فى عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤، أى فى عهد الملك فؤاد[٦]، وبدا على فاروق أنه لا يرتضى الحلول التى قبلها أبوه وقتًا ما من قبل. وأراد أن يعيد الكرة فيما زعم أنه من حقوق الملك. كتعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ. ورفض توقيع مشروعات القوانين التى تقدم إلى البرلمان. وتعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلى المعاش. ومنح الرتب والنياشين. وتعيين كبار موظفى القصر. فهذه المسائل التى سلم الملك فؤاد بأنها من حقوق الوزارة. أراد فاروق أن تكون من حقه هو. ولعله استند إلى أن أباه قد رجع هو أيضًا فيما سلم به سنة ١٩٢٤.

وبالرغم من أن فاروق كان قليل الدراية بالفقه الدستورى. بل كان يجهله جهلًا تامًا، فإنه استمع إلى نصائح على ماهر فى تمسكه بما ليس من حقه. وافتياته على حقوق الشعب، وزين له أن الأساس الصالح لنظام الحكم هو أن الملك يملك ويحكم. خلافًا للقاعدة الدستورية الصحيحة وهى أن الملك يملك ولا يحكم.

ولما عين محمد كامل البندارى وكيلاً للديوان الملكى فى مايو ١٩٣٨، كان هو

---

(٥) (كتابنا) فى أعقاب الثورة ج٣ ص٥٢ (طبعة سابقة).
(٦) (كتابنا) فى أعقاب الثورة ج١ ص١٨١ (طبعة سابقة)

أيضًا من الذين أدخلوا فى روع فاروق أن الأمر والنهى والحكم والسلطان فى يديه، وليس لأحد أن يشاركه فيه، وهو الذى أجرى على لسانه تلك الكلمة المعبرة عن أسوأ معانى الحكم، والتى ألقاها الملك يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٩ عن طريق الإذاعة فى تحية العام الهجرى الجديد (١٣٥٨هـ) وقال فيها:

«إننى مع إعجابى العظيم بوالدى، طيب الله ثراه وتغمده برحمته، قد أكون خالفته فى بعض طباعه، ولكنى أؤكد أننى قد احتفظت بأبرز هذه الطباع، فأنا مثله لا يستطيع أن يؤثر فى أحد إذا تبينت صواب أمر واعتقدت بعد تقليب وجوه الرأى أنه فى صالح شعبى أفرادًا وجماعات، وإن ثقتى فى نفسى وتوكلى على الله هو الذى يلهمنى تصريف الأمور ويوجهنى الوجهة التى أختارها».

فهذا الكلام الذى يلقيه ملك شاب لم يكن يجاوز التاسعة عشرة من عمره ولم يمض على ولايته الملك عامان، يرسم اتجاهًا خطيرًا نحو التعالى والغرور والطغيان، وكان البندارى هو الذى أعد له هذه الكلمة. إذ كان المستشار السياسى الأول للسراى فى غيبة على ماهر (رئيس الديوان) بلندن وقتئذ لحضور مؤتمر فلسطين.

فعلى ماهر، ومحمد كامل البندارى، يحملان التبعة الأولى فى جنوح فاروق إلى الحكم المطلق، وطغيانه، وعبثه بحقوق الشعب.

ويأتى من بعدهما أحمد محمد حسنين، فقد عينه فاروق رئيسًا للديوان الملكى فى يوليه سنة ١٩٤٠، وكان هذا المنصب شاغرًا منذ أن اعتزله على ماهر عقب تأليف وزارته الثانية فى أغسطس سنة ١٩٣٩، فلما استقالت هذه الوزارة فى يونيه ١٩٤٠ وقع اختيار الملك على أحمد محمد حسنين وكان الأمين الأول له فى القصر، فجعله رئيسًا للديوان، وظل يشغله إلى أن توفى سنة ١٩٤٦، وكان هو أيضًا يحرض فاروقًا على الاستعلاء على الشعب، والعدوان على الدستور.

فهؤلاء الثلاثة: على ماهر، محمد كامل البندارى، أحمد محمد حسنين يتقاسمون التبعة فى دفع الملك إلى الحكم المطلق.

ومهما يكن من نزعة فاروق الوراثية إلى هذا النوع من الحكم، فإنهم

ولا ريب بحكم مراكزهم واتصالهم به كان فى استطاعتهم أن يبصروه بعواقب استهانته بالدستور، ويردوه إلى السبيل الحق. ولكنهم هم أنفسهم كانوا يؤيدون فى خاصة أنفسهم هذه النزعة، كما يدل على ذلك تاريخهم، ولم يكونوا مؤمنين بالمبدأ الأساسى فى الحياة السياسية الحرة وهو أن (الأمة مصدر السلطات)، بل كانوا يؤثرون عليه أن (الملك مصدر السلطات)، فكانوا يزينون له ما يتفق مع ميولهم وأهوائهم.

وقد استبانت مظاهر الحكم المطلق، فى إقالة وزارة النحاس، ثم فى مسلك فاروق حيال الوزارة التى خلفتها، وهى وزارة محمد محمود التى اختارها هو. فقد قررت هذه الوزارة حل مجلس النواب وأجرت انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية غير وفدية.

فلم يكترث الملك لمجلس النواب الجديد، وبدا كأنه لم يعترف له بوجود، ولما أراد محمد محمود أن يدخل فى وزارته تعديلا يتناسب مع نتيجة الانتخابات، رفض الملك طلبه، وبقيت الوزارة كما ألفت يوم إقالة وزارة الوفد، كأن لم تحصل انتخابات. وعلت كلمة رئيس الديوان (على ماهر) على كلمة رئيس الوزارة؛ وتداعى النظام الدستورى نفسه، بأن فرض على محمد محمود أن يستقيل فى أغسطس سنة ١٩٣٩ وهو حائز لثقة مجلس النواب الجديد. وكانت استقالته تشبه الإقالة. فقد جاءت على أثر مقابلة جرت بينه وبين سعيد ذو الفقار كبير أمناء فاروق. إذ قابله فى فندق وندسور بالإسكندرية. وأفضى إليه برغبة الملك فى استقالته، وكان هذا هو موضوع المقابلة. فلم ير محمد محمود بداً من الاستقالة. وقد جاءت مفاجأة له ولمجلس النواب، إذا كان حائزاً لثقته! ولكنه الحكم المطلق أملى على فاروق تنحية الوزارة الحائزة لثقة نواب الأمة وجاء برئيس الديوان (على ماهر) وعينه رئيساً للوزارة. وتجلى انهيار النظام البرلمانى إذ تولى رياسة الوزارة بعد على ماهر ثلاثة رؤساء[٧] ليسوا من حزب الغالبية البرلمانية القائمة وقتئذ. ولم يكن لمجلس النواب ولا المجلس الشيوخ رأى فى قيام الوزارات

(٧) حسن صبرى.. حسين سرى للمرة الأولى.. حسين سرى للمرة الثانية.

وسقوطها أو تعديلها. بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ وتنتهى وتعدل الوزارة وتستقيل وتعين الوزارة التى تخلفها دون أى دخل أو اتجاه للبرلمان. وكان البرلمان يفاجأ بالتعديل أو السقوط، ويذعن لكل وضع تريده السراى. وذلك كله من علامات الحكم المطلق الذى جعله فاروق أساساً لحكمه وطغيانه.

ولقد أفلت الزمام وقتاً ما من يده خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ عقب استقالة وزارة حسين سرى، إذ حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين فى هذا اليوم المشهود، وأنذر السفير البريطانى (اللورد كيلرن) الملك بتعيين مصطفى النحاس رئيساً لوزارة[٨]، فسلم بالإنذار البريطانى، وعهد إلى النحاس أن يؤلف الوزارة، وكان هذا على الرغم منه.

وعلى أنه ما فتئ يسعى بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى إعادة الصفاء بينه وبين الإنجليز فنجح فى هذا السعى، وكان من مظاهر الود والصفاء أن أنعم عليه برتبة (جنرال فخرى فى الجيش البريطانى)، وكان يتباهى بهذه الرتبة، واعتبرها ترضية كافية عن محاصرة الدبابات البريطانية لقصر عابدين يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢.

وفى أبريل سنة ١٩٥٠ أقام قصره بإنشاص مأدبة كبيرة لقائد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس وكبار الضباط البريطانيين فى هذه المنطقة. وبلغ عدد المدعوين منهم نحو تسعين ضابطاً كبيراً يمثلون مختلف الأسلحة فى جيش الاحتلال، فكانت مأدبة مهينة، جرحت الكرامة القومية، إذ كرم فيها الملك قائد جيش الاحتلال وضباطه فى الوقت الذى كانت البلاد تغلى فيه كالقدر فى نضالها ضد الاحتلال.

ولقد ظلت وزارة النحاس مفروضة عليه منذ فبراير سنة ١٩٤٢ حتى أكتوبر سنة ١٩٤٤، وكان يبغى إسقاطها، لأنه لم يكن يطيق أن يرى وزارة تستقر فى الحكم مدة طويلة، واعتزم فعلا إقالتها فى إبريل ١٩٤٤ وإسناد رياسة الوزارة الجديدة إلى أحمد محمد حسنين رئيس ديوانه، وما أن علم السفير البريطانى بهذا

---

(٨) راجع فى تفصيل هذا الحادث الفصل السادس من الجزء الثالث من كتابنا (فى أعقاب الثورة) ص ١١ وما بعدها (طبعة سابقة).

الاتجاه حتى رجع إلى حكومته يستوضحها رأيها فى هذا التغيير، فجاءه الرد ببرقية لا تزيد على كلمة (لا تغيير) No Change، فأذعن الملك لهذه البرقية الآمرة، وأبقى على الوزارة رغم أنفه.

وكان الأجدر به أن يذعن لإرادة الشعب، ويستجيب إلى اتجاهاته فى قيام الوزارات وسقوطها، بدلا من أن يذعن لبرقية تأتيه من الحكومة البريطانية، ولكنه كان ينحو نحو والده الملك فؤاد فى تخاذله أمام الاحتلال، وتحيفه حقوق الشعب[٩].

ومن مظاهر استعلائه على الشعب وعلى الدستور أنه حين استقبل فى سنة ١٩٤٤ لجنة مجلس النواب للرد على خطاب العرش لاحظ أن رئيس المجلس (عبد السلام فهمى جمعة) تناول فى كلمته التى ألقاها أمامه الحديث عن إرادة الشعب، وحاجات الشعب، فضاق فاروق صدراً بالاستماع إلى هذا الحديث، وصاح قائلا: «اسمع يا باشا، إرادة الشعب من إرادتى أنا»، فدل بهذه الكلمة على مبلغ غروره واستهانته بحقوق الشعب.

هذا، ولم تكد الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها ويخف تدخل الإنجليز فى اختيار الوزارات، حتى عاجل وزارة النحاس بالإقالة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤، وعين فى اليوم نفسه أحمد ماهر رئيسا للوزارة الجديدة، وحل هذا مجلس النواب، وأجرى انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية غير وفدية، ومع ذلك لم يلزم فاروق حدوده الدستورية بل استمر يعبث بالدستور ويتدخل فى شئون الحكم، ويعلى إرادته فى كبير الأمور وصغيرها.

وبدأ استعلاؤه على وزارة أحمد ماهر ونزعته إلى الطغيان حين جاء المستر فرنكلن روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأسبق إلى مصر فى فبراير سنة ١٩٤٥ بعد عودته من مؤتمر القرم الذى عقد فى مدينة (يالتا)، وأبدى رغبته فى الاجتماع بفاروق على ظهر الطراد الذى كان يقله ورسا فى مياه البحيرات المرة، على

---

(٩) راجع فى تحليل شخصية الملك فؤاد من هذه الناحية الجزء الثانى من كتابنا (فى أعقاب الثورة) ص ٢٢٢ وما بعدها طبعة سنة ١٩٤٩.

مقربة من مدينة الإسماعيلية، ومع أن هذه المقابلة كانت سياسية هامة ترتبط بسياسة مصر العليا، وتناول الحديث فيها علاقات مصر بأمريكا وعلاقاتها بالحلفاء عامة، فقد أبى فاروق أن يرافقه رئيس الوزارة أو وزير الخارجية (محمود فهمى النقراشى) كما تقضى بذلك القواعد الدستورية، بل اصطحب معه أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى.. وهذا ولا ريب خروج على الدستور ونزوع إلى الطغيان، وفيه رجوع عما التزم به الملك فؤاد من قبل، فى عهد وزارة عبد الخالق ثروت، فقد اعتزم الرحلة إلى أوروبا سنة ١٩٢٧، وأرادها رحلة ملك مطلق، لا ملك دستورى، فلم يدع أى وزير لمرافقته، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك رئيس الوزارة أو وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات، وهنا نشأت أزمة داخلية، وقف فيها سعد زغلول (وكان رئيسًا لمجلس النواب) إلى جانب ثروت (رئيس الوزارة)، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات هذه الرحلة، فأحجم عن إقراره حتى يقبل الملك فؤاد أن يصاحبه رئيس الوزارة، وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت فى رحلته، ومن ثم أقر البرلمان اعتمادات الرحلة.

ولكن فاروق لم يشأ أن يخضع للتقاليد التى قبلها أبوه من قبل وانفرد بمقابلة الرئيس الأمريكى دون أن يصطحب أحدًا من الوزراء المسئولين، وكان ذلك مظهرًا لطغيانه فى الحكم.

وفى سنة ١٩٤٥ أيضًا زار المملكة العربية السعودية، والتقى بالمرحوم الملك الراحل عبد العزيز آل سعود فى «رضوى»، وتحدث إليه فى الشئون العامة والروابط بين البلدين، ولم يصطحب معه رئيس الوزارة ولا وزير الخارجية، بل لم يبلغ أحدًا منهما نبأ هذه الرحلة، ولم يعلما بما دار فيها إلا بعد عودته...

واتبع نفس هذا الأسلوب مع وزارة النقراشى التى تولت الحكم بعد مقتل أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥، وبلغ من تعاليه وطغيانه أنه أصر على أن لا يعقد مجلس الوزراء إلا فى المدينة التى يكون هو مقيمًا بها، ففى سنة ١٩٤٦ علم وهو فى القاهرة أن النقراشى دعا مجلس الوزراء إلى الاجتماع ببولكلى

بالإسكندرية، فإذا بفاروق يأمر بعدم عقده هناك مادام هو فى القاهرة، فألغى النقراشى الاجتماع!

وفى عهد وزارة إسماعيل صدقى دعا ملوك ورؤساء الدول العربية إلى مؤتمر عقده فى قصره بإنشاص سنة ١٩٤٦ دون وساطة رئيس الوزارة أو وزير الخارجية بل دون علمهما، وأرسل يدعو الملوك والرؤساء بواسطة أحد موظفى القصر، واجتمع المؤتمر بناء على هذه الدعوة وتباحث فى مسائل سياسية هامة دون أن يشترك فيه أو يحضره رئيس الوزارة (إسماعيل صدقى) ولا وزير الخارجية (أحمد لطفى السيد).

وفى سنة ١٩٤٩ حدث الانقلاب العسكرى الأول فى سوريا، ونحى رئيس الجمهورية الشرعى السيد شكرى القوتلى، وتولى الحكم حسنى الزعيم فاستدعاه فاروق والتقى به فى إنشاص وأكرمه، وبارك هذا الانقلاب واعترف به، وحدث كل ذلك دون أن تعلم به الوزارة (وزارة إبراهيم عبد الهادى)

وقد لازمته نزعته إلى الطغيان طيلة مدة حكمه، وكانت من الأسباب الهامة التى باعدت بينه وبين الشعب، ومهدت للثورة عليه.

ولم تسلم الوزارات التى تعاقبت على البلاد حتى نزوله عن العرش من تدخله فى شؤون الحكم تدخلا لا يسمح به الدستور؛ وكان عند تأليف معظم الوزارات يشطب اسم الوزير الذى لا يرضى عنه، فيضطر رئيس الوزارة إلى استبعاده لكى يتم تأليف الوزارة.

وكان يتدخل فى تعيينات كبار الموظفين، فلا يعين موظف كبير إلا بموافقته وهذا ولا ريب افتيات على حقوق الوزارة، وكثيرون من كبار الموظفين كانوا يعينون بإيحاء منه، فكانوا بمثابة عيون له على الوزارات.

ولما عادت وزارة النحاس إلى الحكم على أثر انتخابات سنة ١٩٥٠، كان الظن أن يقف تدخل فاروق فى شؤون الحكم ويلزم حدوده الدستورية، بعد طول التجارب الماضية، ولكنه على العكس تمادى فى هذا التدخل واستفحل نفوذه ونفوذ رجال حاشيته فى دوائر الحكومة؛ وكان لتخاذل النحاس فى وزارته الأخيرة

أثره فى تمادى الملك فى طغيانه. فلقد كان فاروق منذ ظهور نتيجة الانتخابات يتوجس خيفة من الوزارة التى استمدت وجودها من إرادة الشعب، وعلم أن للنحاس مطالب يريد تقديمها إليه، فقابله على خوف مما سيطلبه، فإذا بهذه المطالب تتضاءل وتتهاوى، إذ قال للملك إن له طلبًا واحدًا وهو أن يسمح له بتقبيل يده!

التوجيهات الملكية

وظهر أسلوب جديد فى الحكم المطلق، وهو ما أسمته الوزارة الوفدية «التوجيهات الملكية»، فكانت هذه «التوجيهات» أوامر لا تقبل المناقشة والنقض، فازداد طغيان الملك، إذ رأى الحكومة الشعبية تستحدث مصدرًا جديدًا للسلطات غير ما نص عليه الدستور، وهو «التوجيهات الملكية»، وهذا ولا ريب تدعيم لصرح الحكم المطلق.

وقد تسللت «التوجيهات الملكية» إلى مختلف الوزارات، بل إلى الجهاز التشريعى، وكان من نتائج هذا التسلل أن استجابت الوزارة إلى إيحاء السراى، وأصدرت قانونًا لم يكن له مثيل فى حماية الطغيان الملكى، وهو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠، الذى قضى بحظر نشر أنباء الأسرة المالكة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية، وقضى بمعاقبة كل من ينشر فى الصحف أو فى غيرها من المطبوعات دون هذا الإذن أخبارًا أو صورًا أو رموزًا عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وكان غرض فاروق من استصدار هذا القانون ألا تشير الصحف إلى أنباء فضائح الأسرة المالكة، وبذلك حجبت أنباء الملك وأسرته عن المواطنين، وقضى على الشعب أن يعيش فى ظلام من هذه الناحية، فلا يحق له أن يعلم من أنباء الملك والأمراء والأميرات إلا ما تريد السراى أن يعلمه، والوزارة الوفدية تتحمل من هذه الناحية تبعة كبيرة فى تمادى الملك فى طغيانه واستعلائه على الشعب.

من مظاهر طغيانه

ومن مظاهر طغيانه أنه كان إذا غضب على وزير أو موظف كبير لأتفه الأسباب يعلن عدم رضائه عنه ويضطره إلى الاستقالة.

وقد نحى شيخ الأزهر (الشيخ عبد المجيد سليم) عن منصبه فى سبتمبر سنة ١٩٥١ لمجرد تلميحه إلى الإسراف الذى كان يحف برحلاته إلى كابرى والريفييرا وغيرها من ملاهى أوروبا، وقال فى ذلك كلمته المأثورة (تقتير هنا وإسراف هناك)، فما أن وصلت هذه الكلمة إلى مسامع فاروق حتى ثار وأصدر أمرًا بإقالته من منصبه، وكان فاروق وقتئذ يعبث ويلعب فى ملاهى أوروبا!

ونحى محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة عن منصبه واضطره إلى الاستقالة لمجرد أنه أبدى بعض الملاحظات عن منح كريم ثابت خمسة آلاف جنيه من أموال مستشفى المواساة، وعن صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة.

فى الشؤون الخارجية

وكان يحرص على وضع يده على وزارة الخارجية وشئون مصر الخارجية عامة، فلم تكن تجرى تعيينات أو تنقلات فى هذه الوزارة إلا بإيحائه وتوجيهاته، أو على الأقل بموافقته وإقراره، وكان يتدخل فى تعيين كبار ممثلى مصر فى الخارج ومن دونهم من الملحقين وغيرهم، فيختار من عرفوا فى الجملة بالولاء للسراى، وسارت التقاليد غير الدستورية على جعل تعيين موظفى السلك السياسى فى الخارج بأوامر ملكية دون توقيع وزير الخارجية، وقد جرى فى هذا على سنة فؤاد، فكلاهما قد خالف دستور سنة ١٩٢٣ باستحداث الأوامر الملكية يوقعها الملك دون رئيس الوزارة والوزير المختص، وصارت هذه الأوامر مصدر التعيين فى تعيينات كبار رجال الدين ورجال السلك السياسى وضباط الجيش وكبار موظفى القصر ومنح الرتب والنياشين مع أن كل هذه المسائل من شئون الدولة التى لا تختص بها الملك.

واعتاد رجال السلك السياسى عند عودتهم من الخارج أن يذهبوا رأساً إلى القصر الملكى للإفضاء بمعلوماتهم الهامة عن الحالة السياسية، كأنهم موظفون فى القصر وكان أغلبهم يرسلون إلى القصر تقارير خاصة عن الشئون السياسية المصرية، وقد يتعطف بعضهم فيرسلون بصور من هذه التقارير إلى وزارة الخارجية، وغير بعضهم اسم السفارات والمفوضيات المصرية فجعلوه «سفارة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر» بدلا من «سفارة مصر».

وظهر استئثار فاروق بالشئون الخارجية فى مقابلاته ومفاوضاته مع رؤساء الدول الأجنبية، فإنه كان يحرص فى الجملة على عدم اشتراك رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية فيها.

سيطرته على الجيش

وجعل الجيش فى قبضة يده بتدخله فى تعيين رؤسائه وقواده من صنائعه وأتباعه، أو المعروفين بالولاء له، لكى يضمن السيطرة على ضباط الجيش وإداراته المختلفة.

واعتبر فاروق الجيش أداة للملك لا أداة للشعب، وتمادى فى طغيانه حتى أنه غير فى شعار الجيش إذ كان (الله. الوطن. الملك) فجعله (الله. الملك. الوطن)، وهكذا تعالى على الوطن فجعل نفسه أكبر منه، ومقدمًا عليه، وجعل الوطن فى المرتبة التالية للملك، وهذا من التغييرات المعبرة الدالة على الإسراف فى الطغيان.

وحينما تألفت وزارة الوفد فى يناير سنة ١٩٥٠ فرض عليها إنشاء وظيفة قائد عام للقوات المسلحة وإسنادها إلى الفريق محمد حيدر، على أن يكون تعيينه بأمر ملكى، وأصدرت الوزارة قانوناً بفتح اعتماد لإنشاء هذه الوظيفة، على أن يمنح شاغلها راتب الوزير إذا كان وزيراً سابقاً، وذلك لكى يضمن فاروق بقاء الجيش خاضعاً له.

الشركات والرتب والألقاب

وكان يسيطر بواسطة حاشيته على الشركات، فجعل عضوية مجالس إدارتها وقفاً على من عرفوا بالولاء له، وكان يطلب أحياناً فصل أى عضو لا يرضى عنه، فيفصل فى الحال.

وكذلك شأنه فى الرتب والألقاب، فإنه جعلها وقفاً على من يأنس فيهم الولاء والإخلاص لشخصه.

واستفحل نفوذ حاشيته فى دوائر الشركات والمال، وفى الوزارات والمصالح والدواوين، وكان لهم من النفوذ أكثر مما كان للوزراء، لأنهم كانوا فى تدخلهم يستندون إلى طغيان الملك، فكانت كلمتهم لا ترد، وأهواؤهم لا تحد واستنكر الشعب سياسة فاروق وعم السخط عليه، لأنهم لم يكفهم مساوئه وتدخلاته، بل عانوا أيضاً ما عانوا من مساوئ حاشيته وتدخلاتهم غير المشروعة فى شؤون الحكم، وفى محيط الشركات والجمعيات.

استغلاله الملك ونهمه إلى المال

وزاد فى كراهية الشعب له أنه اتخذ المُلْك وسيلة للإثراء وجمع المال، وإفساد أداة الحكم.

وبالرغم من ثرائه الواسع، وضخامة موارده من مخصصاته فى الميزانية ومن أملاكه التى لا حصر لها، وأمواله المودعة فى مختلف البنوك والتى تعد بعشرات الملايين من الجنيهات، فإنه كان دائم الجشع والنهم إلى المال، لا يشبع منه ويسعى إلى الاستكثار منه بجميع الوسائل.

وزادت ثروته من الأراضى الزراعية عما كان قد اقتناه فؤاد وهو على العرش وورثه عنه، وزادت أمواله فى البنوك عما كان لفؤاد من قبل.

وكان مع جشعه إلى المال شحيحاً بخيلا.

وكان يستغل سلطانه فى الاستزادة من الأملاك الزراعية.

كان إذا أعجبته أرض يملكها أحد المصريين سعى بمختلف الوسائل والمناورات والتهديدات إلى إكراه صاحبها على بيعها له، فى حين أنه ليس فى حاجة إليها.

وكان يسخر جهاز الدولة فى استصلاح أراضيه، حتى أنه كان يستخدم المسجونين فى إصلاح بعضها.

وكان يستغل سلطانه فى بيع محصولاته، فيبيعها بأثمان أغلى من سعر المثل، ويضطر تجار الجملة إلى محاباته لينالوا الحظوة لديه ولدى الحكومة.

وكانت الشركات المالية التى تبغى الحظوة لدى الحكومة ترشوه بعدد وفير من أسهمها تمنحه إياها مجاناً أو بثمن صورى، فتجاب طلباتها لدى الحكومة مثل شركة (سعيده) للطيران التى فازت سنة ١٩٥١ بإعانة قدرها مائة وثلاثون ألف جنيه، بالرغم مما ثبت للجان الحكومة من فساد إدارتها، وقد تبين أنها أهدت فاروقاً جزءاً من أسهمها وأنه كان المؤعز بهذه الإعانة.

وكانت النفقات الباهظة التى تصرف على قصوره المملوكة للدولة وعلى صيانتها وتحسينها وتجميلها وتأثيثها تؤخذ كلها من ميزانية الدولة، وقد بلغت الملايين من الجنيهات.

وامتنع عن دفع ضريبة الإيراد العام المستحقة عليه للدولة، والضريبة على سياراته، والرسوم الجمركية على متعلقاته، بالرغم من أن القانون لا يعفيه من هذه الضرائب وقد بلغ المستحق عليه من ذلك كله نيفًا ومليوناً من الجنيهات واستولى لنفسه من الأموال التى كانت تجمع للتبرعات الخيرية على مبلغ ٤٢٠,٠٠٠ جنيه.

واستولى على كثير من الأوقاف بطرق غير مشروعة وطرد نظارها من إدارتها وانتزع من وزارة الأوقاف أوقافاً تبلغ مساحتها ٤٥٥١٩ فداناً.

منها وقف الأميرة زينب هانم كريمة محمد على المعروف بوقف شاوة ومساحته ٩٣٨٠ فداناً، وقد انتزعه سنة ١٩٤٨.

ووقف الخديو إسماعيل المعروف بتفتيش الوادى ومساحته ١٥٦٣٩ فداناً. وقد انتزعه سنة ١٩٤٥، ووقف آخر للخديو إسماعيل ومساحته ٢٠٥٠٠ فدان موزعة فى المنتزه والمنصورة والمعتمدية إلخ وقد انتزعه سنة ١٩٤٨، وكان انتزاعه لهذين الوقفين بموجب «نطق سام» أبلغته الخاصة الملكية إلى وزارة الأوقاف.

وقد أعيدت هذه الأوقاف إلى الوزارة فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٢ بعد خلع فاروق.

واختلس كثيراً من الآثار المصرية القديمة من المتاحف أو من الحفائر التى كان يجرى فيها التنقيب عن هذه الآثار، واختلس بعض التحف من دار الآثار العربية، وعاونه فى ذلك بعض الموظفين وخاصة دريتون المدير الفرنسى للمتحف المصرى، ونال من أجل ذلك حظوة كبرى عنده.

وفى أوائل سنة ١٩٥١ طلب من وزارة الوفد أن تصرف له مرتبه لمدة سنة مقدماً، ومقداره مائة ألف جنيه، ومع مخالفة هذا الطلب للقوانين المالية فقد استجابت اليه الوزارة لتشترى به بقاءها فى الحكم، وطلب منها أن تحول هذا المبلغ إلى دولارات ترسل إلى أمريكا، فنفذت رغبته، وأمرت البنك الأهلى بتحويله إلى دولارات أرسلت إلى أمريكا، وكان هذا التصرف معاونة للملك على تهريب هذا المبلغ فى وقت كانت الدولة أشد ما تكون حاجة إلى العملة الصعبة، وكان رصيدها من الدولارات فى هبوط بسبب المبالغ الضخمة التى كانت ترسل إلى والدته الملكة السابقة نازلى وإلى شقيقته فتحية. ومع أن فاروق كان له فى بنوك أمريكا رصيد كبير من الدولارات فإنه أراد أن لا يمس هذا الرصيد، فأخذ ما طلبه من خزانة الدولة.

ولو أن موظفاً بسيطاً كان فى حاجة ملحة إلى اقتضاء مرتبه مقدماً لمدة سنة بل لمدة شهر واحد وطلب من الحكومة أداءه له مقدماً، لقوبل طلبه بالرفض مع التقريع والتوبيخ، ولكن فاروق صاحب الملايين من الجنيهات قد وجد من استهتار الحكومة بالنظم المالية ما جعله يظفر بطلبه المبنى على الجشع واستغلال النفوذ.

ولما زاد نهمه إلى المال وحرصه عليه أخذ يهرب إلى الخارج الملايين من الجنيهات، ويودعها فى مختلف بنوك أوروبا،وبدأ تهريبه حوالى سنة ١٩٤٨ حين ابتدأ يتجر فى الأسلحة الفاسدة؛ وبلغ مجموع ما هربه إلى الخارج عدة ملايين من الجنيهات، وأودع فى بنوك أمريكا أكثر من عشرة ملايين دولار.

مسألة فخر البحار وإصلاح المحروسة

وكان له يخت خاص يسمى (فخر البحار) اشتراه سنة ١٩٤٣ من الأمير يوسف كمال بحوالى ٧٦ ألف جنيه، ففكر فى وسيلة يستبقى بها هذا اليخت الأنيق ويتخفف من نفقات استعماله ومرتبات بحارته، ويربح ثمنه، فباعه إلى الدولة بمبلغ ١٧٦ ألف جنيه بدعوى ضمه إلى وحدات الأسطول المصرى، ولكنه استبقاه لنفسه يختاً خاصًا له، وصار يركبه فى نزهاته ورحلاته الخاصة. وقد سافر به فى رحلاته إلى أوروبا كما سيجىء بيانه، فكأنه باعه للدولة بيعاً صوريًا لأنه لم يخرج من حيازته، وقبض من الدولة ثمنه دون مقابل، وحملها أيضاً نفقات استعماله وصيانته.

وقد ظهرت هذه الفضيحة فى أثناء تحقيق قضية صفقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة، فجاءت دليلًا جديدًا على اشتراكه فى هذه الصفقات.

وأمر بإصلاح الباخرة (اليخت) «المحروسة» على حساب الدولة، وكانت البحرية الإيطالية تقدر لإصلاحها عشرين ألف جنيه فلم يعجبه هذا الرقم؛ واختار شركة بحرية إيطالية لإصلاحه؛ ووصل ثمن هذا الإصلاح إلى مليون ونصف مليون جنيه.

وقد وقف المرحوم النقراشى وكان رئيسًا للوزارة موقفًا مشرفًا من طلب فاروق فتح اعتماد أول بمبلغ مليون جنيه لهذا الغرض؛ فرفض الطلب، وكتب إلى الخاصة الملكية يقول: «فى الوقت الذى تفتك فيه الشيوعية بعقول الشباب المصرى ويشتد التذمر من الفاقة التى تحيط بأفراد الشعب فإن الناس لن يقبلوا منا التفكير فى مثل هذا العمل ولذلك فإنى لا أستطيع – ما دمت رئيسًا للوزارة – أن أوافق على طلب هكذا، واستقالتى بين يدى جلالتكم».

وتربص فاروق حتى اغتيل النقراشي، فعاود طلباته تدريجيًا حتى أجيبت، وبلغ ما أنفق على إصلاح هذا االيخت العتيق مليونًا ونصف مليون من الجنيهات ذهب الجانب الأكبر منها إلى فاروق وعملائه وكان وسيطاه فى هذه الصفقة انطونيو بوللى الكهربائى بالقصر ووسيط الملك فى فستاده. وأدمون جهلان أحمد سماسرته فى الصفقات الحرام.

سرقاته من الأفراد

وبلغ نهمه إلى المال أن امتدت يده إلى سرقة الأفراد، دون خجل أو استيحاء.

كان إذا علم بتحفة فى دار أحد الأعيان يأمر بنقلها فورًا إلى سراى عابدين، فلا يسع صاحبها إلا أن يذعن ويعتبرها هدية للذات الملكية.

وكان إذا جلس إلى موائد القمار يغش أحيانًا فى اللعب ويسرق من ملاعبيه ما يريد، وفى أغلب الأحيان كانوا لا يجرؤون على مساءلته عن هذا التصرف المنكر، احترامًا لذاته «الملكية» أو ابتغاء الزلفى لديه.

وكثيرًا ما كانت موائد القمار وسيلة للرشوة المستترة يبذلها بعض السماسرة ونهازى الفرص للملك تحت اسم خسارتهم فى لعب القمار معه، وكانت هذه الرشوة تؤتى ثمرتها من حيث تحقيق أطماع الراشين فى الوزارات والمصالح، وفى الزلفى إلى فاروق واكتساب ثقته.

سيف إمبراطور إيران ونياشينه

وسرق فى سنة ١٩٤٤ سيف الإمبراطوز بهلوى إمبراطور إيران السابق ونياشينه، وذلك على أثر وفاته فى جنوب أفريقيا ونقل جثمانه إلى مصر، فقد دفن وقتًا ما فى مقابر الأسرة المالكة، ووضع سيفه ونياشينه فى تابوته.

وعندما أرادت حكومة إيران نقل الجثمان إلى طهران، اكتشف سفيرها فى القاهرة أن سيف الإمبراطور ونياشينه انتزعا من الجثة.

وكان لهذه الحادثة ضجة كبيرة، إذ طالبت حكومة إيران بهذه المخلفات الثمينة، فأجاب القصر بأنه لا وجود لها، وتبين أن فاروق قد سرقها، وأخفاها فى قصر القبة، وذهبت عبثًا مطالبة إمبراطور إيران الحالى وحكومته بهذه المخلفات الثمينة، مدى ثمانى سنوات، حتى عثر عليها فى قصر القبة بعد خلع فاروق، فسلمت إلى السفير الإيرانى بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٥٣ وأعيدت إلى حكومة إيران.

خنجر سيف الإسلام

وفى مرة أخرى أعجبه خنجر مرصع بالجواهر الكريمة كان يحمله سيف الإسلام عبد الله نجل إمام اليمن الراحل فى زيارته لمصر، وأراد أن يقتنصه لنفسه، فدعا الأمير إلى مأدبة «ملكية» وطلب إليه أن يخلع حزامه وخنجره ويضعهما على المشجب (الشماعة)، قبل دخوله غرفة المائدة، وأوعز فاروق إلى من يثق فيهم من رجال حاشيته بسرقة الخنجر والحزام، فلما انتهى الغداء بحث الأمير عن الخنجر فلم يجده فى مكانه، وسأل عنه فلم يجد جوابًا، وكان أن تمت «السرقة الملكية».

وقد عثر على هذا الخنجر فى متحف فاروق الخاص بقصر عابدين بعد خلعه عن العرش.

استغلاله حرب فلسطين

واستغل حرب فلسطين استغلالا وضيعًا، قلما وصل إليه ملك من قبل، فقد انتهز حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخائر من الخارج لاستكمال تسليحه، فاتجر شخصيًّا مع رهط من المقربين إليه فى صفقات من الأسلحة والذخائر تعاقدت عليها إدارة الجيش، وتبين أنها أسلحة وذخائر فاسدة، كانت لا تصيب المرمى، بل تنفجر فى من كانوا يستعملونها من الجنود والضباط، وقد أودت بحياة الكثيرين منهم، وكان عملاء فاروق يجوبون الأسواق فى أوروبا ويعقدون هذه الصفقات الحرام، ويرسلونها إلى مصر لتنقل إلى ميدان الحرب فى فلسطين،

فتنفجر فى أيدى الجنود وفى صدورهم، أو تحدث دخانًا يؤدى إلى اختناق الجنود. ودرت هذه الصفقات أرباحًا وفيرة تقاسمها فاروق وعملاؤه، وكانت من أسباب الهزيمة فى حرب فلسطين.

وقد نزل فاروق فى هذا الاستغلال إلى أحط دركات السقوط والخيانة، وأى جريرة أفظع من أن يكسب ملك المال الحرام عن طريق تعريض بلاده للهزيمة وتعريض أفراد الجيش للقتل والهلاك؟

وليس فى مساوئ فاروق كلها ما يعادل هذا الإثم فى فظاعته ووضاعته، وكانت هذه الجريمة هى الضربة القاصمة التى زلزلت العرش، وأطاحت بالبقية الباقية من سمعة فاروق، وملأت نفوس المواطنين سخطًا عليه.

استقالة رئيس ديوان المحاسبة

تسلمت إدارة الجيش هذه الصفقات رغم لفت نظرها إلى فسادها، وأبدى رئيس ديوان المحاسبة وقتئذ (محمود محمد محمود) فى تقرير له بعض ملاحظات عن هذه المسألة الخطيرة، كما أبدى ملاحظات أخرى عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه من أموال التبرعات والإعانات التى جمعت لمستشفى المواساة إلى كريم ثابت المستشار الصحفى لفاروق، بدعوى أنها مقابل دعاية بذلها للمستشفى، والصحيح أنها منحة أمر له بها فاروق من أموال هذا المستشفى الخيرى.

فغضب فاروق على رئيس ديوان المحاسبة واضطره إلى الاستقالة.

استجواب مصطفى مرعى

وقدم مصطفى مرعى فى مايو سنة ١٩٥٠ سؤالاً بمجلس الشيوخ حوله إلى استجواب عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة، وشرح هذا الاستجواب شرحًا مستفيضًا لقى تأييدًا كبيرًا من المعارضين ومن الرأى العام، وانتهى إلى اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة.

إقصاء المعارضين عن مجلس الشيوخ

فكان جواب فاروق وحكومة الوفد على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة للتحقيق، أن صدرت ثلاثة مراسيم فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠، عصفت بكيان مجلس الشيوخ وأخرجت منه عددًا كبيرًا من المعارضين بطريقة تنطوى على اعتداء صارخ على الدستور.

وأول هذه المراسيم يقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة (وكان معظمهم من المعارضين).

وقضى المرسوم الثانى بتعيين أعضاء جدد كلهم من صنائع الوزارة أو السراى بدل الذين أبطل تعيينهم.

والثالث بإسقاط رياسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وأبدل به على زكى العرابى.

كانت هذه المراسيم الثلاثة بمثابة عقاب للمعارضين على استنكارهم صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة، ولم يتورع وزير الدفاع وقتئذ (مصطفى نصرت) عن الدفاع عن هذه الصفقات، وألقى فى هذا الصدد بيانًا بمجلس الشيوخ ردًّا على استجواب مصطفى مرعى، قال فيه ضمن ما قال:

«وصلتنى مناقضات ديوان المحاسبة - وهى التى استند إليها المستجوب - بعد مدة قصيرة من تولىّ وزارة الحربية، فكان من الطبيعى أن اتقصى الحقائق المتعلقة بما اتبع بصفة عامة فى أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين، وقد اتضح لى أن هناك أفرادًا كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك فى كل أعمال التوريدات، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة، وقيام الجهات المختصة فى

القوة المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى، كان ذلك سببًا فى حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت إلى التقدم ببعض البيانات التى استند إليها ديوان المحاسبة فى مناقضاته، على أنه بعد البحث والتدقيق، اتضح لى أن التوريدات التى أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها».

وأخذ إحسان عبد القدوس ينشر فى مجلة (روز اليوسف) المقالات الخطيرة المثبتة لفساد الأسلحة والذخائر، فأبلغت وزارة الحربية النائب العام للتحقيق فى التهم المنسوبة إلى رجال الجيش.

بدأت تحقيقات النيابة فى هذا البلاغ منذ صيف سنة ١٩٥٠. وتناولت اشتراك بعض رجال حاشية فاروق والمقربين إليه فى هذه الصفقات. ومست الملك شخصيًا، لأن حاشيته إنما كانت تعمل لحسابه وبإيعاز منه. وقد حقق مع هؤلاء الأشخاص، وصدر أمر بالقبض على أدمون جهلان حين مجيئه إلى مصر، وهو السمسار الأول لصفقات الملك وأداته فى إيداع نصيبه من تجارة الأسلحة الفاسدة فى البنك البلجيكى والدولى.

ولكن هذا الأمر لم ينفذ، واحتمى أدمون جهلان بالسراى، وظل مطلق السراح، بل سمح له بالعودة إلى أوروبا بدعوى أنه أمين صندوق الرحلة الملكية، ودلت ملابسات مجيئه وعودته على أنه إنما جاء إلى مصر موفدًا من الملك ليأخذ بعض الأوراق الدالة على اشتراك فاروق فى صفقات الأسلحة والذخائر.

وقد تدخل الملك فى تحقيقات النيابة تدخلًا سافرًا أثناء نزهته فى أوروبا، ومنع استمرار الاجراءات ضد شركائه وصنائعه، كان من مظاهر تدخله السافر أنه أوفد ناظر خاصته أثناء تفتيش خزانة أدمون جهلان وتسلم منها أوراقًا بحجة أنها تخص ذات الملك، ومنها كشوف الحساب التى تكشف عن اشتراكه فى تلك الصفقات الخاسرة.

وانتهى التحقيق بحفظ القضية بالنسبة لرجال الحاشية.

وجاء تدخل فاروق فى سير العدالة دليلًا جديدًا على اشتراكه فى هذه الصفقات الحرام، ومؤيدًا لما ترامى إلى الناس فى هذا الصدد، فاشتدت كراهية الشعب له، وتحولت الكراهية إلى سخط يوشك أن ينفجر ويعصف بعرشه.

حياته الخاصة

كان لحياة فاروق الخاصة أثرها فى التمهيد للثورة، فقد كانت بعيدة عن الفضائل والأخلاق القويمة، وعن الاستقامة عامة، كانت مجموعة من الرذائل والفساد تستفز الغضب والسخط.

كان من الناحية الشخصية والخلقية فاسد السلوك، يستكثر من الخليلات والعشيقات، وجلهن من النساء الساقطات، أو الراقصات المستهترات، مما ينم عن نفسية وضيعة وشذوذ فى الفساد.

ومن مظاهر هذا الشذوذ أنه لم يتورع غير مرة عن السطو على الأعراض والاغتصاب أو ما يشبه الاغتصاب.

وظهر إسفافه فى السلوك الشائن أنه اصطفى بعض المنحطين من حثالة الحاشية، كحلاقه (جارو)، ومساعد الحلاق (بترو)، وأمين سره فى فساده (أنطونيو بوللى وكان يسمى مدير الشؤون الخصوصية للملك)، ومدرب كلابه (كافانس) وغيرهم، فجعلهم بطانته الذين يصطحبهم فى غدواته وروحاته، وكان منظرهم وهم يلازمونه فى الأندية الليلية والفنادق والمقاهى يدعو إلى السخرية والاشمئزاز.

وإلى جانب هذه المخازى، كان يلعب القمار واستفحل فيه هذا الداء على مر السنين، حتى صار مدمناً عليه، ولم يعرف عن ملك آخر مثلما عرف عنه من المجاهرة بهذه الآفة والإكباب عليها علناً فى الأندية العامة، على ملأ من الناس.

واشترت بعض الأندية بغشيانه إياها محاطًا بحثالة القوم، ولعبة الميسر فى بعضها، كنادى السيارات، وكازينو الحلمية بالاس وملهى الإسكارابيه (الجعران)، وأوبرج الأهرام بالقاهرة، ونادى السيارات بالإسكندرية.

وكان رجال الحرس الملكى والبوليس السرى يحرسونه فى كل مكان يأوى

إليه، وكان منظرهم وهم يسهرون حتى الصباح حول أندية القمار التى كان يغشاها منظرًا يدعو إلى الأسف العميق.

هذا عدا مجالس الميسر التى كانت تعقد فى بيوت بعض أصفيائه، ويتخللها مظاهر أخرى للفساد والمجون.

وكان لهذا السلوك أثره البعيد فى سقوط سمعة فاروق وسخط الناس عليه وازدرائهم إياه، ومن مظاهر استهتاره أنه كان يمضى بعض الأوراق الهامة ويصدر أوامره فى شئون الدولة على موائد الميسر، أو فى سهراته الماجنة وعلى مرأى ومسمع من جلسائه اللاعبين معه من حثالة القوم.

وقلما كان يقابل رؤساء الوزارات، بل كانوا يرسلون إلى القصر المراسيم والمذكرات بالطلبات التى يعرضونها عليه، وكان يعرضها عليه خادمه الخاص محمد حسن، فهو الذى كان له حق الاتصال الدائم به، وحتى رؤساء الديوان الملكى وكبار رجال القصر لم يكونوا يتصلون به إلا بواسطة هذا الخادم، أو أحد الخدم الخصوصيين الذين يسمون بالشماشرجية، وفى ذلك قال أحد رؤساء الديوان إن مصر تحكم بالخدم!.

ولم يصل امتهان كرامة الحكم ووقاره إلى هذا الدرك الأسفل من الإسفاف وكان فى رحلاته الماجنة بأوروبا يمضى مراسيم الدولة، وذهب إليه عبد الفتاح حسن حينما عين وزير دولة سنة ١٩٥١ إلى كابرى، حيث كان يلهو ويعبث، وحلف اليمين أمامه هناك!.

انحدار سمعة فاروق فى مصر والخارج

حينما انحرف فاروق نحو الرذيلة فى حياته الخاصة، ترامت إلى الناس أنباء نزواته وصلاته غير الشريفة بخليلاته وعشيقاته، ثم إدمانه لعب القمار واصطفائه المنحطين والأشرار.

فساءت سمعته عند الشعب، وفقد محبة المواطنين وعطفهم، واجتمعت سيئاته فى حياته الشخصية إلى مساوئه فى الحكم، فانقلب الحب إلى سخط عام

أما فى الخارج فقد بدأوا يعرفون فضائح فاروق وابتذاله من أفواه المطلعين عليها، ومن الصحف الأجنبية التى كانت تنشر بين حين وآخر طرفاً من هذه الفضائح، مما كان يبعث به إليها مراسلوها فى مصر.

وزاد فى انحدار سمعته فى الخارج رحلاته إلى أوروبا، فقد بلغ به الاستهتار مبلغاً لم يصل إليه ملك من قبل. وأخذت الصحف الأوروبية والأمريكية تنشر أنباء هذه الرحلات، وما كان يصحبها من مجون وشذوذ، وإسراف وصخب، وفضائح وتصرفات جنونية، وانكباب على موائد القمار فى الفنادق والكازينوهات العالمية، وتحدثت الصحف عنه بأساليب لاذعة من السخرية والزراية فأساء فاروق إلى سمعة مصر، وكان عنواناً سيئاً لها فى العالم.

وكان المصريون الذين يصطافون ويشهدون فضائحه فى الخارج أو يسمعون بها أو يقرأون أنباءها فى الصحف، يتولاهم الخجل من أن تنحدر سمعة مصر فى العالم إلى هذا الحد، وأن يمثلها ملك بهذا الإسفاف، وإذ كانت هذه الصحف والمجلات يمنع دخولها إلى القطر المصرى، فقد كان المصطافون يحتفظون خفية ببعضها، ويعودون بها إلى مصر، فيطلع عليها أصدقاؤهم وذووهم، وكان موضع الأسف والاشمئزاز، وكانت الحكومة تمنع دخول هذه الصحف إلى مصر، ولكنها لم تستطع أن تمنع نشر ما احتوته من الفضائح عن ملك مصر..

وقد تعددت رحلات فاروق إلى الخارج

وكانت أولى رحلاته إلى جزيرة قبرص فى أغسطس سنة ١٩٤٦، على ظهر اليخت (فخر البحار) وقد ذهب خصيصاً إلى هذا الجزيرة إذ كان على موعد هناك مع ممثلة السينما ليليان كوهين (كاميليا) إحدى عشيقاته، وقد سبقته إليها، وشهد الناس اتصالاته الماجنة معها بالجزيرة، فلاكت الألسن أنباء هذه الاتصالات ووصل صداها إلى مصر.

وفى هذه النزهة الغرامية عرج بجزيرة (رودس) فى سبتمبر سنة ١٩٤٦، وهناك طار إليه إسماعيل صدقى رئيس الوزارة وقتئذ ليوقع على مراسم التعديل الوزارى الذى أدخله صدقى باشا فى وزارته، وقد وقعها فاروق، كما وقع هناك

أيضًا مراسيم إنشاء مجلس الدولة وتعيين محمد كامل مرسى رئيسًا له، وتعيين مستشارى هذا المجلس ونوابه، ومراسيم الحركة القضائية، وقد وقعها جميعًا على ظهر اليخت (فخر البحار).

وفى صيف سنة ١٩٥٠ سافر إلى فرنسا، يصحبه عدد ضخم من حاشيته المقربين إليه، وكان متنكرًا باسم (فؤاد باشا المصرى)، ولعله ظن أن تنكره بهذا الاسم يحجب فضائحه ومغامراته عن الأنظار، ولكنه كان حينما حل أو ارتحل ترقبه عيون المصيفين والصحفيين، وتنشر الصحف العالمية من أنباء مجونه واستهتاره ما يزرى بسمعه مصر. واتخذ من (دوفيل) بشمال فرنسا مصيفه الرئيسى. وجعل من كازينو هذه المدينة مكانًا للهوه وعبثه، ولعبه القمار، وكانت المدينة خلال إقامته مقصد الغانيات والراقصات وبنات الهوى يكملن الصورة المبذلة لعبثه ومجونه.

ونشرت صحيفة (فرانس سوار) الباريسية فى أغسطس سنة ١٩٥٠ مقالاً عن مصيف دوفيل قالت فيه. «إن المغنية الفرنسية أنى بيرييه المجهولة فى فرنسا والمشهورة فى مصر(كذا) ستغنى (أغنية النيل) التى وضعها الموسيقار جى لافارج والتى غنيت لأول مرة بالقاهرة فى ملهى (اسكارابيه) أمام جمهور مختار من أهل الطبقة الراقية (كذا) وفى مقدمتهم فاروق.

وأنى بيرييه هذه كانت إحدى عشيقات فاروق، وقد اتصل بها حين جاءت إلى القاهرة من قبل، وغنت أمامه فعلاً غير مرة فى ملهى (اسكارابيه) وجاءت إلى دوفيل أثناء لهوه بها، وغنت أمامه فى حفلاته الماجنة.

واستدعت حاشيته الراقصة المصرية (سامية جمال)، فرقصت أمامه أيضًا فى دوفيل. ووصفت الصحف الفرنسية حفلاته الصاخبة وصفًا يزرى بكرامة مصر، وأسمت سامية جمال (راقصة ملك مصر)، ونشرت حديثًا لأحد مديرى كازينو دوفيل لمناسبة اصطياف فاروق بها قال فيه إن دوفيل لم تشهد منذ عام ١٩٢٠ موسمًا ناجحًا كموسم هذا العام (١٩٥٠) وأن إيراد الكازينو بلغ من لعب القمار حوالى مائة ألف جنيه.

وكانت رحلته إلى فرنسا على ظهر اليخت (فخر البحار) الذى أقله إلى مارسيليا، ولبث فى انتظاره حتى يعود من دوفيل، وقد انتقل فاروق من دوفيل إلى بعض المصايف الأخرى بفرنسا، ثم قصد إلى (بيارتز) بجنوب فرنسا على الشاطئ الأطلنطى وهى المدينة المشهورة بفندقها وكازينو القمار العالمى فيها، ثم قصد إلى (سان سباستيان) بإسبانيا، وعاد منها إلى بيارتز، ومنها إلى طولون على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، حيث استقل اليخت (فخر البحار) إلى مدن الريفييرا فعرج بكان و(نيس) ثم (مونت كارلو) ذات الشهرة العالمية فى القمار، والريفييرا الإيطالية، وحيثما حل كان يعكف على مجونه ومباذله، ثم عاد إلى مصر حوالى منتصف أكتوبر سنة ١٩٥٠.

وفى صيف سنة ١٩٥١ سافر إلى كابرى ثم إلى الريفييرا على ظهر اليخت (فخر البحار)، ومعه زوجته ناريمان، وكانا يقضيان شهر العسل، وفى صحبته ذلك العدد الضخم من حاشيته والمقربين إليه، وبلغ به الاستهتار وعدم الشعور بالمسئولية أن بدأ رحلته فى يوم الرؤية لهلال رمضان، أى الشهر الذى تراعى فيه التقاليد الدينية، فخالف هو هذه التقاليد، وهو على رأس أمة عرفت بأنها زعيمة الشرق والإسلام، ولم تفارقه فى هذه الرحلة نزواته ومفاسده، وكان يشاهد مصطحبًا الغانيات فى أوضاع مستهترة، ويقضى فى مجونه معظم الوقت فى الفنادق والكازينوهات الكبرى وحول موائد القمار.

كتاب المعارضة إلى فاروق
(١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

استفحلت مساوئ فاروق، وذاعت تصرفاته المنافية للنزاهة والاستقامة، وتصرفات رجال حاشيته الذين كانوا يعملون بوحى منه وبتحريضه.

وقد هال أقطاب المعارضة وقتئذ أن تنحدر أداة الحكم وسمعته إلى هذا الحضيض، فاجتمعوا وتداولوا فيما يجب أن يعملوه لعلاج هذه الحالة التى أخذت تتفاقم، فاتفقوا على أن يرسلوا إلى فاروق كتابًا يندون فيه بهذا الفساد،

ويطلبون منه أن يضع له حدًا ويطهر حاشيته ممن استغلوا مناصبهم، وأن يعود إلى الوضع السليم فى الحكم، وهو أن الملك يملك ولا يحكم، وطلبوا تصحيح الأوضاع الدستورية تصحيحًا شاملاً وعاجلاً، ومعالجة المساوئ التى تعانيها البلاد، وأشاروا فى كتابهم إلى أن الشعب قد صبر طويلاً على هذه المساوئ، وأن هذا الصبر لا بد أن يكون له حد ينتهى إليه.

والكتاب وثيقة هامة من وثائق الحياة السياسية فى ذلك العهد، وهو صيحة مدوية بمجاهرة فاروق وهو فى أوج سلطانه وطغيانه باستنكار مساوئه ومساوئ الحكم الذى كان له دخل كبير فى إفساده، والكتاب فى جرأته وقوته، لا يقل أهمية عن كتاب أعضاء الوفد الأوائل إلى السلطان فؤاد فى ٢ مارس سنة ١٩١٩ «قبيل شبوب ثورة سنة ١٩١٩. والذى أوردنا نصه فى موضعه[١٠].

وكما نشرنا ذلك الكتاب، فإننا ننشر هنا كتاب المعارضة إلى الملك فاروق، قالوا:

«يا صاحب الجلالة:

«إن البلاد لتذكر لكم أيامًا سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها، والتفت حول شخصكم قلوبها، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء، وما العهد ببعيد بحادث القصاصين، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين.

«واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث، ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش فى محنتها، حيل بينه وبينها لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكانًا فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساءوا النصح وأساءوا التصرف، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات، هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة

(١٠) كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول ص ١١٩ (طبعة سابقة).

ستقصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور، وأن النظام النيابي قد أضحى حبراً على ورق منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونيه سنة ١٩٥٠ التي قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى، كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا.

«ومن المحزن أنه ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات، التي لا تتفق مع كرامة البلاد، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين، يسام الضيم فيسكت عليه، بل ولا يتنبه إليه، ويساق كما تساق الأنعام، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون.

«يا صاحب الجلالة

«لقد كان حقًّا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية، بدعوى «التوجيهات الملكية» وهو ما يخالف روح الدستور، وصدق الشعور. ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم، كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضماناً لبقائها فى الحكم. وستراً لما افتضح من تصرفاتها. وما انغمست فيه من سيئاتها – وهى هى لا تزال أشد حرصاً على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته – ولهذا لم نر بدًّا من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن، لا ابتغاء حكم ولا سلطان، وبرًّا بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال.

«يا صاحب الجلالة

إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد، وإننا لنخشى أن تقوم

فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد.

«لهذا كله، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحًا شاملًا، وعاجلًا، فترد الأمور إلى نصابها، وتعالج المساوئ التى تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور، وطهارة الحكم، وسيادة القانون، بعد استبعاد من اساءوا إلى البلاد وسمعتها، ومن غضوا من قدر مصر. وهيبتها، وفشلوا فشلًا سحيقًا فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها وأهدروا فوق هذا اقتصادها القومى، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل، وحرموا الفقير قوته اليومى.

«ولا ريب، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها، فيسير الحاكمون جميعًا فى طريق الأمانة على اختلاف صورها، متقين الله فى وطنهم، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم.

«والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته، فيسير شعب الوادى قدمًا إلى غايته».

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ إمضاءات

إبراهيم عبد الهادى، محمد حسين هيكل، مكرم عبيد، حافظ رمضان، عبد السلام الشاذلى، طه السباعى، مصطفى مرعى، عبد الرحمن الرافعى، إبراهيم دسوقى أباظه، أحمد عبد الغفار، على عبد الرازق، رشوان محفوظ، حامد محمود، نجيب إسكندر، زكى ميخائيل بشارة، السيد سليم.

وقد منعت الوزارة نشر هذا الكتاب، وصادرت الصحف التى نشرته، وأذاع النحاس فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بيانًا ردًا عليه، وذكر فى بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب، بدعوى أن الموقعين عليها اختاروا لرفعها إلى جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج (أكتوبر سنة

١٩٥٠)، وأنها «قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع إلى أسمى مقام فى البلاد»!!.

وقال إنها من ناحية الموضوع حوت كلامًا معادًا، وأن الحكومة فى غنى عن أى رد جديد، وإن ما أوردته بشأن التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة الجيش زعمًا منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشى أن نقصر يد العدالة عن بلوغهم، فإن الحكومة ليس فى وسعها أن تخوض فى هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون (كذا)، نزولاً منها على قرار النيابة العامة بخطر النشر، وأشار «إلى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش فى مجراها الطبيعى»، وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدابر الشائعات الخبيثة التى دأب البعض على إذاعتها عمدًا لإثارة القلق فى نواحى البلاد» و«أن الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلى اليوم لعل هذا البعض يعود إلى رشده ويدرك ما تضر به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطة المدبرة. إذ الحكومة بإزاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر فى حق البلاد».

وأول ما يلاحظ على هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها. وأنه تبرع قبل أن ينتهى فى قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلى بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون. وهذا ولا ريب تدخل فى مجرى التحقيق لا يجوز صدوره من السلطة التنفيذية.

وقد غضب فاروق على مُوقعى هذا الكتاب. وظل ناقمًا عليهم إلى أن نزل عن العرش.

- الانحلال والانحدار فى عائلة فاروق

اجتمع إلى مساوئ فاروق فى الحكم وفى حياته الشخصية ظهور الفضائح فى عهده بين أفراد عائلته وأقرب الناس إليه.

كانت هذه الفضائح موجودة من قبل. ولكن فى نطاق ضيق بحيث لم يلق

الكثيرون بالهم إليها، أما فى عهده فقد برزت وتفاقمت، وصارت موضع الأحاديث الخاصة والعامة، ولعل مسلك فاروق الشخصى كان مغريًا ومشجعًا لأفراد عائلته على الاستهتار وعدم المبالاة، وكان هو قدوة سيئة لهم فى هذه الناحية.

ففى عهده تزوجت عدة أميرات من أجانب، وهجرن مصر، وأقمن مع أزواجهن فى أوروبا وأمريكا، ومعظمهم من الأفاقين ونهازى الفرص. فساءت سمعة أسرة محمد على بين الشعب.

ولم تحافظ والدته نازلى على السمعة الحسنة والتقاليد القويمة، وقد اتهمها فاروق بأن لها علاقة بأحمد محمد حسنين، واستبان من حديث لها أنها تزوجته زواجًا عرفيًا، وثبت أن فاروق بعد وفاة أحمد محمد حسنين ذهب إلى داره بحجة العزاء، وأخذ ينبش فى أوراقه الخاصة، وانتزع ورقة تدل الملابسات على أنها هى وثيقة زواجه بنازلى.

وساءت العلاقة بين فاروق ووالدته، وسافرت إلى أوروبا فى صيف سنة ١٩٤٦. ولم تعد إلى مصر.

والتقت حين وصولها إلى مارسيليا بأفاق يدعى رياض غالى كان أمينًا للمحفوظات بقنصلية مصر فى مارسيليا وانتدبته القنصلية ليكون فى خدمة «الملكة» وليشرف على نقل حقائبها، ومن يومئذ لازمها، وصحبها إلى سويسرا فباريس فلندن فأمريكا.

ولما وصل إلى مصر نبأ هذه الصلة طلبت وزارة الخارجية من رياض غالى العودة إلى عمله فى مرسيليا، فرفض الإذعان لطلب الوزارة، فأحالته إلى المعاش، فاستبقته نازلى فى خدمتها، واتخذته سكرتيرًا لها، وعوضته أضعاف مرتبه.

ولما استقر بها المقام فى أمريكا زوجته من ابنتها فتحية فى مايو سنة ١٩٥٠، وأعلن نبأ الزواج، فكانت ضجة وكانت فضيحة.

وقد طلبت الخاصة الملكية سترًا لهذه الفضيحة الحجر على نازلى، فقضى مجلس البلاد فى ٣١ يوليه سنة ١٩٥٠ بالحجر عليها وتعيين ناظر الخاصة قيمًا

عليها، ونزع وصايتها على بنتها فتحية، وبطلان زواج فتحية من رياض غالى والتفريق بينهما (ولم ينفذ الحكم فى شقه الأخير).

وأصدر فاروق فى أول أغسطس سنة ١٩٥٠ أمرًا بتجريد نازلى من لقب الملكة ومن الحقوق والمزايا التى تتعلق بهذا اللقب، ولم يفد كل ذلك فى انتشال سمعة فاروق وعائلته من الحضيض الذى وصلت إليه، بل زاد فى الزراية بهم جميعًا.

وبلغت الزراية أقصى مداها حين رحل فاروق إلى فرنسا بعد إصداره هذا الأمر، وأطلق لنفسه العنان فى الإكباب على الشهوات والقمار، وازدادت فضائحه ذيوعًا.

الشعب ينشد الثورة

تفاقمت المساوئ والخطايا فى حياة فاروق العامة والخاصة، وتزايد تيار السخط عليه، وتحول إلى بركان يوشك أن ينفجر، فجاء الجيش وأشعل البركان ومن ثم شبت الثورة.

فالمساوئ التى عاناها الشعب من حكم فاروق، والسخط الذى كان يعتمل فى النفوس ويستفز الشعور، جعل الشعب يتطلع إلى ثورة تنقذه من هذه المساوئ، ولم يكن من سبيل إلى هذا الإنقاذ إلا بخلع فاروق، لأن كل الدلائل والبينات كانت مجمعة على أنه غير قابل للإصلاح.

ففاروق كان يسير فى حكمه وفى حياته الشخصية إلى الهاوية، إلى النهاية المحتومة.

كان يدفع الشعب والجيش إلى الثورة دفعًا، وبدا كأنه يتعجلها، فقامت الثورة فعلًا، ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢. وأطاحت به وبعرشه وأسرته.

وقلما وجد ملك من الملوك الذين فقدوا عروشهم من ينطبق عليه بقدر ما ينطبق على فاروق قول الشاعر:

أُعْطِيتَ مُلْكًا فلم تُحْسِنْ سِيَاسَتَهُ كذاك مَنْ لا يسوس المُلْكَ يُخْلَعُهُ

فهــــرس الكتـــاب

رقم الإيـــداع : ٩٣٨٧ / ١٩٩٧
الترقيم الدولى ISBN 977-02-5447-9

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)

رأيت أن أجعل لمقدمات الثورة وأسبابهـا كتاباً مستقلا، وهو هذا الكتاب (مـقدمات ثـورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) وسأخـصص، بمشيئـة الله، لوقائع الثورة ومـراحلها وتطورها وأعمالها ونتائجها كتاباً مستقلاً آخر.

والرأى عندى أن مـقدمات ثورة ٢٣ يوليـه سنة ١٩٥٢، ترجع إلى سيرة الملك السابـق فاروق في الحكم، فإن حكمه كان هو التمهيد للثورة، أما أسـباب الثورة وبواعثها فترجع إلى أبعد من ذلك وأعـمق، إذ هى تمتد إلى بدء الاحـتلال البريطانى لمصر سنـة ١٨٨٢، لأن ثورة ٢٣ يوليه هى قبل كل شىء ثورة على الاحتلال والاستعمار.

عبد الرحمن الرافعى



ثلاثة جنيهات

الأمل للطباعة والنشر